الإثنين 8 شباط 2021
العدد 4266 السنة الخامسة عشرة
Lundi 8 Fevrier 2021 nº 4266 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
انتقال الثروة
إلى كبار المقترضين

- **أموال تعويضات نهاية الخدمة تتآكل**
- **محمد وهبة**
هل قيمة الودائع مضمونة فعلاً؟

خطوة واشنطن التالية في اليمن: العمل مع أبو ظبي لإخراج الرياض [10]

هل تكسر «الصناعة» احتكار الاسمنت؟ [4]

البحر اللبناني
قبرص تسرقنا أيضاً
[3 ـ 2]

(مروان طحطح)

تقرير

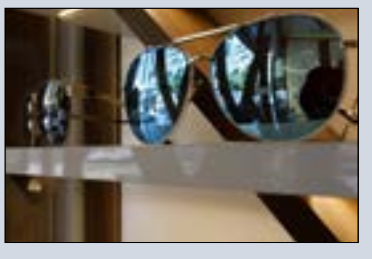

النظّارات المزوّرة تغزو السوق
ثلث العدسات اللاصقة «مضروب»!

7

فلسطين

حوار القاهرة اليوم:
لا آمال كبيرة

11

تقرير

«عاصفة» إسرائيلية لِلَجم قرارات «الجنائيّة الدولية»

12

على الغلاف

لبنان أهدر أكثر من 2600 كلم2 لحساب الجزيرة

عدّلوا المرسوم 6433 وافرضوا التفاوض على قبرص!

ليس العدو الإسرائيلي وحده من استولى على مياه لبنانية في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، نتيجة سوء إدارة لبنان للمعركة، كما عدم إعداده لها بالصورة المطلوبة. فإضافة إلى المنطقة الجنوبية المسروقة من قبل «إسرائيل»، في المنطقة الغربية، تنازل لبنان عن أكثر من 2600 كلم مربّع لقبرص! تنازل يوجب إعادة القضية إلى بداياتها، وتعديل مرسوم تحديد المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان، وفتح التفاوض مجدداً مع الجزيرة الجارة

محمد علي فقيه

يبدو أن حقيقة مؤلمة تغيب عن ذهن معظم اللبنانيين، ولا سيّما المسؤولين الرسميين، تتمثّل في أن الوفد اللبناني المفاوض على ترسيم الحدود الجنوبية حمل إلى طاولة المفاوضات في الناقورة خريطة لا قيمة دستورية لها. فهذه الخريطة، وإنْ كانت بإحداثيات مختلفة عن الوفد الذي سبق أن حددتها لجنة شكّلها مجلس الوزراء في عام 2008 وأنهت أعمالها في 2009، وإنْ كانت أيضاً متقدمة نسبياً على سابقتها من عام 2009، إلّا أنها لم تُمهر بتوقيع أي مؤسسة دستورية، لكونها غير صادرة بمرسوم عن مجلس الوزراء، ولا تحمل توقيع رئيس الجمهورية، فضلاً عن أنها لم تنل، على ما يبدو، تأييد الكتل النيابية في مجلس النواب، علماً أن الخريطة التي حملها الوفد، بناءً على توجيه من رئاسة الجمهورية، تنطلق من مقاربة جديدة للنقطة الأساس من الشاطئ اللبناني المسماة B1، وتفرض تعاملاً مختلفاً مع النتوء الصخري المسمى «تيخيليت». لكن بالطبع كان بإمكان الوفد اللبناني تأبّط خرائط أخرى تزيد من المساحة التي يقدّرها لبنان ذاتياً لتكون منطقته الاقتصادية الخالصة.

المشكلة التي تواجه المفاوض اللبناني اليوم، وبعض المسؤولين في الدولة، سببها أن المفاوض الإسرائيلي، أو الوسيط الأميركي، وبكل بساطة، قد يُشكل على الوفد بالقول إن الخريطة والمقاربة اللتين يقدّمهما لا تأييد دستورياً لهما. بل وإن الطرح بذاته مخالف لما وافقت عليه المؤسسات الدستورية اللبنانية: المرسوم 6433/2011، والخرائط المرفقة به، ورسائل الخارجية اللبنانية للأمم المتحدة في عام 2010 و2011. وهو للأسف، إشكال صحيح، إلى حد يؤرّق الجميع، وبطبيعة الحال، الوفد اللبناني المفاوض.

لقد اتصل الوفد بجهات سياسية، مطالباً بتعديل موقعه التفاوضي عبر تعزيزه دستورياً، وتمكينه ليكون أوسع قدرة في الدفاع عن حقوق لبنان، وفق تصوّر متطوّر، أكثر تحقيقاً للمصلحة الوطنية، وأرقى من الذي جرى اعتماده في 2009، أيام حكومة الرئيس فؤاد السنيورة.

باحثاً الوفد اللبناني تلك الجهات الرسمية، عارضاً حاجته إلى استصدار مرسوم يعدّل المرسوم 6433/2011، ويحدد من جديد إحداثيات المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، لكنّ بعض الجهات السياسية لن توافق على استصدار مرسوم، معلّلة رفضها بأن مرسوماً من هذا النوع يمكن أن يحكم لبنان سلفاً، إذ إنه سيكون قد وضع حدوداً تقرّ بوجود منطقة اقتصادية خالصة للكيان الإسرائيلي. في الواقع، هذا الكلام الذي يواجَه به الوفد ليس دقيقاً، وقد يجاب عنه بالقول إن ما يقوم به لبنان هو ترسيمٌ ذاتيٌ لحدود منطقته الاقتصادية الخالصة، من دون أن يأتي على ذكر المنطقة التي تقابله.

المدهش أيضاً، هو ادعاء آخرين بأنه ليس من داع لوجود مرسوم يحدد منطقة اقتصادية خالصة للبنان، إذ يغيب عن بال هؤلاء أن مجلس الوزراء أصدر عام 2011 المرسوم الرقم 6433 الذي يحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، جاعلاً النقطة 23 نقطة ثلاثية البعد مع قبرص وفلسطين المحتلة. لذلك، فإن القول بألّا داعي لإصدار مرسوم جديد، يُردّ عليه بأن لدى لبنان حقيقةً مرسوماً يرسّم حدوده بافتئات على حقوقه الأصيلة. الجدير ذكره أيضاً، أنّ سجالاً دار خلال ترسيم خريطة عام 2009 بين وجهتَي نظر. الأولى تتمثل بوزارة الأشغال ومديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني، تتمسك بأن النقطة التي تحقّ للبنان هي النقطة الـ 23، في حين أن وجهة النظر الأخرى، التي عبّر عنها ممثل الخارجية اللبنانية داخل اللجنة، تقول بإمكانية الذهاب جنوبي هذه النقطة بما يضيف بين 1300كلم2 و1700كلم2 تقريباً على مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة. لكن، ومع الأسف، سادت وجهة النظر الأولى، لأسباب غير مفهومة ومحلّ تساؤل وشبهة.

مقاربة ثالثة مختلفة قدّمها خبراء في القانون الدولي وشؤون الطاقة (الخريطة المرفقة)، تعطي لبنان حقوقه. فالنقطة الـ 23 لا يصحّ اعتمادها، لكونها قد حدّدت بعد إزاحة الخط البحري شمالاً بسبب ما يسمى أثر جزيرة تيخيليت ـ التسمية التي أطلقها الإسرائيليون على النتوء الصخري هناك. بينما، في الحقيقة، ليس من جزيرة، بل مجرد صخرة كبيرة لا تأبه لها الاتفاقية الدولية

> **في المفاوضات مع قبرص، شارك مسؤول لبناني ومساعده في مواجهة 8 خبراء قبارصة**
>
> **تعديل لبنان حدوده يدفع قبرص مباشرة إلى وقف التنقيب في المنطقة «المتنازع عليها»**

لقانون البحار، بدليل أحكام دولية كثيرة صادرة لم تأخذ بعين الاعتبار «جزراً» تضمّ 60 ألف نسمة.

يضيف هؤلاء الخبراء أنه حين جرى رسم الخط، لم تكن الحكومة قادرة على الوصول إلى النقطة B1، لأنها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن نقطة B1 حتى ولو وضعت وفقاً لترسيم خط الهدنة، فإنها تبقى مخالفة لنص اتفاقية الهدنة، القائل بوجوب أن يتطابق خط الهدنة مع الخط الحدودي بين لبنان وفلسطين المحتلة المحدد وفقاً لاتفاقية بولي-نيوكومب «Paulet–Newcombe» عام 1923. لذا كان ينبغي على نقطة B1 أن تكون في نهاية وادي كركرة، الذي يبعد 1,8 كلم عن النقطة B1 بحسب خط الهدنة عام 1949. ما حصل في ذلك العام، هو أن المفاوض الاسرائيلي دفع بالمفاوض اللبناني إلى القبول بتأخير النقطة B1 شمالاً، أي باتجاه لبنان، ما أتاح للكيان القدرة على تقاسم رأس الناقورة الذي سمّاه من جهته «روش هانكيرا Rosh HaNikra»، متجاوزاً بذلك حدود خط الهدنة. وكما هو معلوم في ألف باء الهندسة، فإن فرق أمتار على الشاطئ يتسع داخل البحر ليشكل مساحة واسعة.

وفي المجال التشريعي، إن الاعتراض بأنه لا يمكن تعديل المرسوم 6433/2011 لأنه قد سبق أن جرى إبلاغ الأمم المتحدة به، فمردود على قائله، لأن المرسوم ذاته، وفي مادته الثالثة، نصّ على ما يأتي: «يمكن مراجعة حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وتحسينها، وبالتالي تعديل لوائح إحداثياتها، عند توافر بيانات أكثر دقة، ووفقاً للحاجة في ضوء المفاوضات مع دول الجوار المعنية». إذن، صار واضحاً أن المفاوض اللبناني ليس في استطاعته الاستمرار في التفاوض وهو مكشوف دستورياً وقانونياً وسياسياً. فلا بد إذاً من تعديل المرسوم 6433، أخذاً في الاعتبار آليات جديدة لرسم المنطقة الاقتصادية الخالصة وفق أدق المعطيات وأفضل المقاربات التي ستؤدي إلى زيادة الحقوق.

مع قول ما تقدم، لا نستطيع سوى أن نستحضر واقع أن الخطأ الذي ارتكبته حكومة الرئيس السنيورة في عام 2009، لم يصحّح الخطيئة الكبرى التي ارتكبتها حكومته أيضاً عام 2007، حين وقّعت يوم 2007/1/17 اتفاقية تحديد الحدود مع قبرص، التي تراجع فيها الجانب اللبناني، بحسب قول المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، آنذاك، أميالاً إلى الوراء التزاماً بما تنصّ عليه الاتفاقية الدولية لقانون البحار، أي إلى النقطة 1. هذا التراجع يعتبر كارثة وطنية. فعلى أي أساس أو منطق قد يذهب وفد لبناني إلى التفاوض في 2007 من دون امتلاكه خريطة ذاتية تحدّد منطقته الاقتصادية الخالصة؟ المضحك والمبكي في آن واحد هو الوفد اللبناني - حينذاك - الضئيل حجماً والضعيف تقنياً، والذي كان مؤلفاً من المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، ومساعده حسن شعبان فقط، من دون وجود مندوب لوزارة الخارجية لتدوين محاضر الجلسات التفاوضية أو مندوب للجيش حتى! في الوقت الذي كان الوفد القبرصي يضم ثمانية خبراء في مجالات الجيولوجيا والقانون الدولي والتنقيب عن النفط وغيرها. ما حصل آنذاك، شكّل كارثة وطنية وفضيحة إدارية، لم تصحّح كما ينبغي في خريطة 2009. ففي المحصلة، خسر لبنان مساحة تفوق 2600 كلم2 لحساب قبرص (المساحة الواقعة بين الخط الأسود والخط الأحمر على الخريطة المرفقة).

لم يعد جائزاً بقاء المرسوم 6433/2011 كمادة يعتمد عليها لبنان في مفاوضاته، بل حتى في غير حالة التفاوض. فالحاجة إلى التعديل قائمة بذاتها، غير مرتبطة بأي أمر آخر، لتحصين موقع لبنان وتدعيمه. وبعد انسداد أفق المفاوضات، قد يُدفع بلبنان إلى خيارين، إما أن يقبل بتقاسم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع العدوّ المفاوض، وهذا تنازل خياني وغير مقبول عن الحقوق الوطنية و الثروات، وإما بأن يستمر في التفاوض غير المجدي والخطر مع العدو الإسرائيلي، مع خوف ينشأ من أن يعمد حليفه، الوسيط الأميركي، إلى ممارسة ضغوط لإرغام اللبنانيين على التنازل. وقد سبق للولايات المتحدة أن أرغمت الجانب اللبناني، مكرهاً، على الذهاب إلى مفاوضات الناقورة، عارفاً بأن لا نتيجة منها، لكونه قد سبق أن فاوض لمدة عشر سنوات عبر فريدريك هوف وغيره من الموفدين الأميركيين، ليحصل على أقل من 600 كلم2 تقريباً من المنطقة التي تسميها اتفاقية القانون الدولي للبحار الآن المنطقة الاقتصادية المتنازَع عليها، علما بأن المنطقة الواقعة بين ما يسمّى خط هوف والنقطة 23، هي المنطقة الأكثر واعدية في احتوائها للموارد، بحسب ما بيّنت الصور الزلزالية الثلاثية البعد.

يفرض انتساب لبنان إلى الاتفاقية الدولية لقانون البحار عليه مشكلة، حيث إنه، بحسب الاتفاقية (الكيان الإسرائيلي لا ينتسب إليها)، ملزم في حال حصول نزاع بينه وبين طرف موقع آخر عليها حول المنطقة الاقتصادية الخالصة، بالامتناع عن القيام فيها بأي عمل، وهذا ما حصل في الـ 865 كلم2 التي تعتبرها الأمم المتحدة منطقة متنازَعاً عليها. انطلاقاً من هذه المشكلة، وبناءً عليها، يمكن للبنان اجتراح حل من شأنه خلق موقع متقدم له في المفاوضات، يتيح له استرجاع حقوقه التي جرى التراجع عنها من قبل وفد الرئيس السنيورة إلى قبرص بقرار واضح بدا في الفقرة المتعلقة بإخلاء المسؤولية Disclaimer في النسخة القبرصية لمحضر جلسة التفاوض (نظراً إلى عدم وجود نسخة لبنانية للمحضر كما ذكرنا أعلاه): إن النقاط الأخيرة للخط الوسطي (نقطة او 6) تم التراجع بها عن النقطتين الثلاثيتَي البعد اللتين تم احتسابهما في الشمال والجنوب، للسماح بحصول مفاوضات مستقبلية مع الدول المجاورة.

بدون هذا الطرح، وكما ذهب لبنان إلى التفاوض مرغماً، علماً بأنه كان عليه وباستطاعته تفاديها، سيذهب مجدداً، ومع الأسف، من دون ذخيرة دستورية وقانونية وسياسية كافية لإعداد ملف صلب ومتماسك. فتعديل المرسوم 6433 سيمكن لبنان من الاستناد إلى أفضل القواعد التي تؤدي إلى أخذه حقوقه، بعيداً عن العقلية الانهزامية والتنازلية التي سيطرت على لجنة الـ 2009، بانتظار أن يأتي الزمان الذي يناقش فيه كيف أنها فرّطت، ومَن وراءها، النقطة 23 بدل التوسع جنوباً باتجاه فلسطين المحتلة، كيف أنها تصدّت لكل محاولة داعية لذلك.

لماذا التفاوض مع قبرص؟

أولاً، لأن التفاوض مع العدوّ الإسرائيلي غير مجد، وذو خطورة لواقع أنه قد يستخدم عصا حليفه الأميركي لدفع لبنان نحو التنازل عن جزء من 865 كلم2 المصنّفة «متنازَعاً عليها». ثانياً، لأن المشكلة بدأت في أصلها باتفاقية تحديد الحدود مع قبرص، حين قبل لبنان التراجع إلى حدود النقطة الرقم 1. وبالتالي، ليصحح لبنان هذا الخطأ، عليه أن يتفاوض مجدداً مع الجانب القبرصي لتحديد حدود جديدة، وخاصة أن الاتفاقية لم تبرم، إذ لم تحل إلى المجلس النيابي ليقرّها، فمن حق لبنان إذاً أن يطلب إعادة التفاوض حولها. ثالثاً، قبرص دولة منتسبة إلى الاتفاقية الدولية لقانون البحار كما لبنان، وبالتالي، فإن ما ينطبق على لبنان ويلزمه ينطبق عليها ويلزمها أيضاً، فبعد أن يبلغ لبنان الأمم المتحدة بإحداثيات منطقته الاقتصادية الخالصة ضمن المرسوم الجديد والخريطة المرفقة، التي تعتمد النقطة 62 بدلاً من 23، فإن المنطقة بين النقطة 1 و62 ستصبح منطقة متنازَعاً عليها، وعلى القبارصة الامتناع عن القيام بأي عمل فيها، ما سيضطر قبرص حينها، حفاظاً على مصالحها، إلى التفاوض مع لبنان والتوصل إلى تسوية تطبح النقطة الرقم 1 أساس المشكلة. رابعاً، على فرض أنه لم يتم التوصل إلى تسوية، فبحسب الاتفاقية الدولية لقانون البحار، بإمكان لبنان الذهاب إلى خيار التحكيم. ولما كانت المحاكم تعتمد في أحكامها مبدأ الإنصاف، فمن المرجّح أن يكون الحكم لمصلحة لبنان، إذ ليس من الإنصاف أن يطبق على لبنان وساحله الواحد ما يطبق على قبرص الجزيرة مع لها من شواطئ. خامساً وأخيراً، بعد أن يطيح لبنان النقطة الرقم 1، سيكون قد أطاح في الوقت عينه الاتفاق القبرصي ـ الإسرائيلي وأسقط ادّعاءات العدو، من دون الولوج في مفاوضات عبثية وخطرة ولا طائل منها مع الكيان الإسرائيلي.

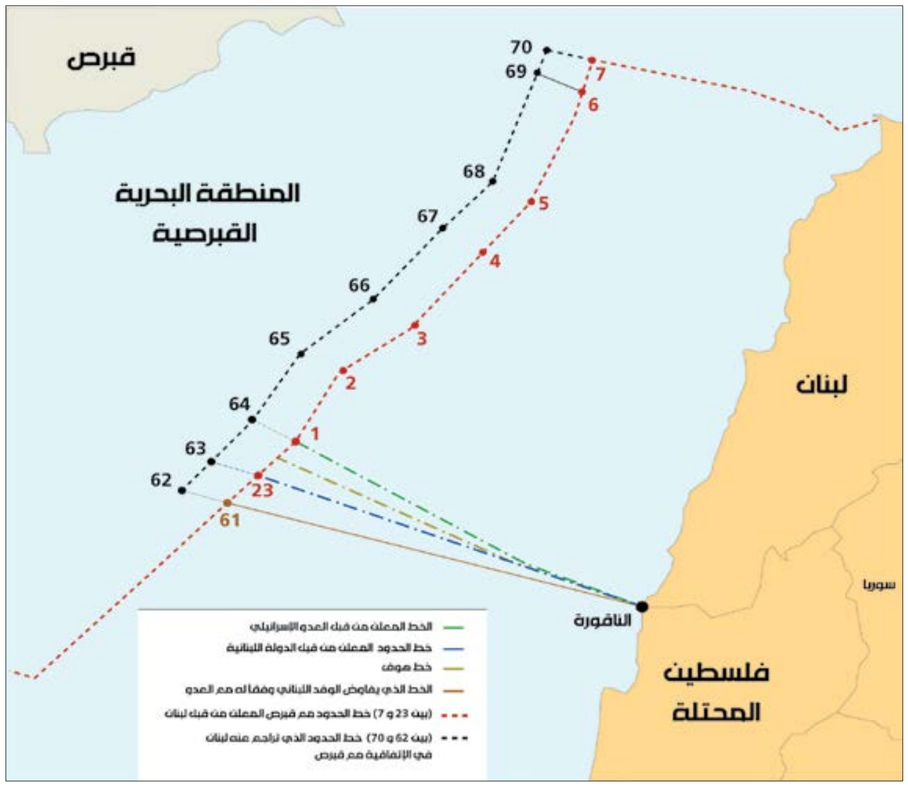

تقرير

«حملة» على قرار لوزيرة العدل «يطال» المصارف

(هيثم الموسوي)

أصدرت وزيرة العدل ماري كلود نجم قراراً بتأليف لجنة برئاسة القاضي مهيب معماري وعضوية عدد من القضاة والمحامين والقانونيين مهمّتها إصدار نصّ قانوني يعالج مسألة اشتراط المصارف الإيفاء بالعملة الأجنبية، في حال تمّ الاتفاق على التعامل بالعملة الأجنبية، إضافة إلى إشكالية هل يحقّ للمدين أن يبرئ ذمّته بالعملة الوطنية؟ وهل يحق للدائن رفض الإيفاء بواسطة شيك محرر بالعملة الأجنبية إذا كانت المؤونة محتجزة لدى المصرف؟

كُلّفت اللجنة مهمة صياغة نصّ بشأن الاتفاقات بين المودعين والمصارف حول الإيفاء بالعملة الأجنبية وإمكانية إيفاء الالتزام بالعملة الوطنية والإشكالات المترتبة من جرّاء ذلك، بالاستناد إلى القرارات الصادرة عن المصرف المركزي والقرارات القضائية.

عدد من القانونيين استوقفه لجوء وزيرة العدل إلى تأليف لجنة خاصة واستبعادها هيئتين رسميتين تابعتين لوزارة العدل مكلّفتين بحسب القانون بإعداد مشاريع القوانين والقرارات التنظيمية وهما: هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل ومجلس شورى الدولة. وبحسب قانونيين، فإنّ المادة الثامنة من قانون تنظيم وزارة العدل تنصّ على وجوب تولّي هيئة الاستشارات «إعداد وصياغة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية والتعاميم ومشاريع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يُطلب منها وضعها». فقد اعتبر أنّ مهمة الدراسة يجب أن تقتصر على «إمكانية إصدار نصّ قانوني» من دون أن تتعداه إلى «إعداد مشروع نص قانوني»، حيث سيُعتبر عمل اللجنة باطلاً لتجاوزه حد السلطة. واعتبر أنّ لا فائدة علمية أو عملية من تأليف هذه اللجنة، مشيراً إلى أنّ قرار الوزيرة يتضمّن تعدياً على صلاحيات هيئة الاستشارات والتشريع في الوزارة. كما اعتبر أنّ القرار يُمثّل خطأً منهجياً لكونه يتسبب في «التشريع البيروقراطي» وهو منبوذ في منهجية التشريع. كما اعتبر أنّه لو كانت خطوة الوزيرة هدفها الاستعلام، لكان الأجدر أن يبقى الأمر سرياً وليس بموجب قرار بات بمتناول الجميع.

في مقابل الآراء المنددة بخطوة وزيرة العدل، علّق المحامي ناضر كسابر على قرار وزيرة العدل، معتبراً أنّها تملك صلاحية تعيين لجنة من قضاة ومحامين ورجال قانون لإبداء الرأي في شأن مسألة قانونية، مشيراً إلى أنّ هذا الدور استشاري خاص بالوزير. وذكّرت كاسبار أنّها ليست المرة الأولى التي يقوم فيها وزير العدل بتعيين مثل هذه اللجنة لدراسة موضوع معين فيه تضارب بالآراء والأحكام، لمحاولة إيجاد وسيلة للعلاج واقتراح النصوص التي تُزيل الالتباس في الحلول. وسأل كاسبار: أليس ذلك من صلب مهام وزير العدل، على اعتبار أنّ دور اللجنة المعينة بحثي محض ويتعلّق بإبداء الرأي وليس فرض حلّ معين.

وفي السياق نفسه، استغربت أوساط وزيرة العدل ماري كلود نجم ما تسمّيه «الحملة التي تُشنّ ضدها» على خلفية تأليف هذه اللجنة، كاشفة عن قيامها بتأليف نحو عشرة لجان خاصة مشابهة لإعداد دراسات محددة من دون اعتراض أحد. وذكّرت المصادر بقرار الوزيرة تأليف لجنتين إضافيتين بعد تأليف هذه اللجنة، متحدثة عن طلبها إجراء مقارنة مع الدول التي مرّت بأحداث مالية مشابهة لما يمرّ به لبنان. وتساءلت أوساط الوزيرة: «كيف يُمكن لمجرد دراسة قانونية أن تُلزم المحاكم، وهل بات البحث القانوني ممنوعاً في لبنان؟». وتحدثت المصادر عن استناد وزيرة العدل إلى المادة 33 من قانون تنظيم وزارة العدل التي تُعطي الحق للوزير في تأليف لجان مؤلّفة من قضاة ومحامين وأهل قانون للقيام بدراسات قانونية أو وضع مشاريع قوانين.

> **مصادر نجم: المادة 33 من قانون تنظيم الوزارة تمنحها حق تأليف لجان لإنجاز دراسات ومشاريع قوانين**

(الأخبار)

قضية اليوم

وزارة الصناعة «تهدّد» شركات الترابة: الاستيراد مع وقف التنفيذ

هل كُسر «كارتيل» الاسمنت في لبنان؟ من المُبكر «التعويل» على اتجاه وزير الصناعة عماد حبّ الله الموافقة على استيراد الاسمنت. لإعلان كسر احتكار الشركات الثلاث، فالأخيرة لا تزال تُحاول التفلّت من الضوابط، حتى ولو ظهرت في العلن كمن يُقدّم «التنازلات». رهانها على «أخطبوطها» داخل الإدارات الذي يوّظف ديمومة سطوتها، وعدم الجدّية لدى السلطات الرسمية في تنفيذ القرارات، خاصة أنّها ليست المرّة الأولى التي يُحكى فيها عن استيراد الاسمنت

(أرشيف)

ليا القزي

ثلاث شركات في لبنان تحتكر سوق الاسمنت: شركة الترابة الوطنية - اسمنت السبع، ولافارج - هولسيم، وترابة سبلين. تُشكّل هذه الشركات «دولة» تبسط سيطرتها على مناطق وجودها، حتّى باتت تُحدّد الخيارات السياسية والبلدية فيها، ونفوذها «لا يُكسر» مهما علت أصوات الاعتراض على مخالفاتها البيئية والصحية. الشركات الثلاث تحظى بـ«حماية» قرار صادر سنة 1993، يمنع استيراد الاسمنت من دون إجازة مُسبقة من وزارة الصناعة. ولكنّ الاستيراد ليس

استيراد الاسمنت يخفف تدمير البيئة وإزالة الجبال وقتل الناس بالأوبئة

عملية سهلة، فمنذ الـ1985 تُفرض رسوم جمركية عالية تبلغ 75% ورسم 10% للاستهلاك الداخلي. وتُفرَت لها كلّ مُقوّمات «الصمود» داخلياً، فباتت لا تجد «خرجاً» بالعمل عبر رخص مؤقتة خلافاً للقانون، ولا تلتزم بإعادة تأهيل المقالع - مثلاً -، اللافت أن يكون هذا «العزّ» المُعطى لشركات الاسمنت محجوبٌ عن بقية الصناعات التي لا تُكبّد الدولة فاتورة صحية وبيئية باهظة، وأيضاً يعتاش منها الآلاف.

أوّل من أمس، «هدّد» وزير الصناعة عماد حبّ الله بأنّه سيُسقط الحماية عن الشركات الثلاث، ويفتح الباب أمام استيراد الاسمنت، بعد أن وصل سعر الطنّ منه في «السوق السوداء» إلى أكثر من مليون و300 ألف ليرة، في حين أنّ السعر الرسمي مُحدّد بـ240 ألف ليرة (من دون احتساب ضريبة القيمة المُضافة) للطنّ الواحد. فأصدرت وزارة الصناعة بياناً، جاء فيه، أنه «نتيجة عدم التزام شركات الترابة بمضمون الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه مع اللجنة المُختصة بالبيئة، ومع رئاسة الحكومة قبل ستّة أسابيع وعدم التوقيع عليه، تدعو وزارة الصناعة جميع الراغبين في استيراد الترابة إلى التقدّم منها مطلع الأسبوع المقبل للاستحصال على إجازات استيراد، شرط تمتّع المادّة المستوردة بالمواصفات والمعايير المطلوبة وبأسعار تنافسية». ولكنّ حبّ الله أرفق بيانه بتغريدات يوضح فيها أنّ «شركات الترابة تفتح أبوابها لبيع مخزونها من الترابة بدءاً من الإثنين 8 شباط... على مصانع الترابة التأكّد من التوزيع العادل والبيع بالسعر الرسمي للمواطنين». السبب خلف النقطة الأخيرة في كلام حبّ الله، أنّ شركات الترابة «تختبئ» خلف التجّار - وهم يحصلون على السلع للبيع من الشركات مُباشرةً - الذين يوزّعون مادة الاسمنت، بأنهم هم الذين يبيعون بأسعار «سوق سوداء».

ليست المرّة الأولى التي يُلوّح بها حبّ الله باللجوء إلى الاستيراد. ففي تموز الماضي، ومع توقّف «السبع» و«لافارج - هولسيم» عن الإنتاج مقابل احتكار «سبلين» للسوق، تجاوز سعر طنّ الاسمنت 650 ألف ليرة، وارتفع سعر كيس «الترابة البيضاء» من 18 ألف ليرة إلى 270 ألف ليرة، ذكر حبّ الله إمكان «إعطاء أذونات استيراد لتلبية حاجة السوق»، من دون أن يحظى اقتراحه بأي مدى. واضح أنّ الشركات لم تُبالِ بأي إجراءات تُتخذ بحقّها، واستمرت في فرض جدول أعمالها على الدولة اللبنانية، حتى اضطر حبّ الله إلى سحب خيار الاستيراد في الوجهة مُجدّداً. تكرار التهديد من دون تنفيذ، سيتحوّل تلتزم بإعادة تأهيل المقالع - مثلاً -، لدى المحتكرين. فهل ستُعرّض وزارة الصناعة «هيبتها» للكسر من جديد في حال قرّرت التراجع عن خيار الاستيراد؟ يُعلّق أحد المُتابعين لملفّ الاسمنت بأنّ «قرار وزارة الصناعة جاء مُتأخراً سنة. فحالياً، ومع الانخفاض الحادّ في سعر الصرف، لم يعد الاسمنت المُستورد يُشكّل منافساً قوياً للاسمنت المحلّي، فضلاً عن عدم إيجاد آلية مراقبة يستمر العمل بها مع الحكومة الحالية. فمن يضمن ألّا يُغيّر وزير البيئة أو الصناعة الجديدين من الشروط الموضوعة؟».

قبل ظهر اليوم، يعقد حبّ الله اجتماعاً مع مديري الشركات الثلاث للتوصّل إلى اتفاق معهم، واصفاً ما يقومون به «باستغلال السوق والضغط علينا وعلى الحكومة حتى نرضخ لشروطهم». يُخبر وزير الصناعة «الأخبار» بأنّه قبل ستة أسابيع اجتمع ممثلو الشركات مع رئاسة الحكومة واللجنة البيئية و«التُفق على إنشاء منظمة غير حكومية تتولّى مراقبة عمل الشركات. وافقوا على الاقتراحات ووعدوا رئيس الحكومة (المُستقيلة) حسّان دياب بالتوقيع على الاتفاق، من دون أن يُنفّذوا». في الوقت نفسه، ارتفعت الأسعار «بشكل جنوني، ما استوجب إصدار البيان». ولكنّ حبّ الله يوضح أنّ الاستيراد ليس هدفاً بحدّ ذاته، بل إن الوزارة تُريد «عدم قتل الصناعة المحلية، وتحديداً ما يختصّ بالموظفين، والحفاظ على البيئة، وعدم استنزاف الدولارات من خلال الاستيراد، والحفاظ على أسعار معقولة على المدى الطويل. بسبب تلكؤ الشركات في توقيع الاتفاق ورفعها الأسعار، اضطررنا إلى اللجوء نحو فتح باب الاستيراد لإعادة خفض الأسعار بالمقارنة مع الـ240 ألف ليرة للطنّ الواحد».

تُفضّل الشركات في هذه المرحلة «عدم الدخول في سِجال علنيّ مع الحكومة»، ولو أنّ بعضها يُراهن على تشكيل حكومة جديدة لدفن الإجراءات الحالية، ولكنّها تستمر في «الدفاع» عن نفسها. فقد أصدرت «السبع» بياناً أمس توضح فيه أنّ الإغلاق الكامل في 5 كانون الثاني منعها من تسليم الكميات المُتبقية في مخزونها، «علماً أنّ المقالع متوقفة بالكامل منذ تشرين الثاني 2020 ما قلّص بشكل كبير الكميات المُخزّنة»، مُوافقةً على البدء بالتوزيع اليوم بسعر 240 ألف ليرة (من دون الـTVA) «حتى نفاد الكميات المُتبقية لديها». أكثر «المُتأثرين» بقرار وقف العمل بالمقالع هما «السبع» و«لافارج - هولسيم»، ورغم أنّ الأخيرة كانت «مُتجاوبة» أكثر في المفاوضات مع الحكومة، إلا أنّ موقف الشركتين بات متشابهاً بعد التطورات الأخيرة. يقول مُطلعون على موقف الشركتين إنّ «الإقفال العام ووقف عمل المقالع هما اللذان أدّيا إلى ارتفاع أسعار الاسمنت، الذي لم يعد متوافراً إلا عند التجّار بكميات قليلة، ومن الصعوبة إيجاد المادة أصلاً». تُصرّ الشركات على التزامها بـ«معايير عالمية»، ولكن في حال حصول أي خلل فهي لا تعتبر أنّ «الحقّ عليها، بل على الدولة ووزراء البيئة اللذين كانوا يشرّعون الأعمال». وهي تنفي موافقتها على الاتفاق البيئي في السراي قبل ستة أسابيع، «هناك ملاحظات عديدة، أبرزها أنّ هذه المنظمة غير الحكومية التي يُريدون إنشاءها ستتولّى قبض الأموال من الشركات وتوزيعها على المجتمعات المحلية. من يضمن ويُراقب عملها؟ وزير البيئة دميانوس قطّار لا يعلم، كيف لا تكون وزارة البيئة في صلب اتفاق كهذا ومسؤولة عنه؟ ماذا لو أتى وزير بيئة جديد لا يوافق على الآلية الموضوعة؟». أسئلة يُفترض أن يُجيب عنها حب الله في لقائه اليوم.

من جهتها، أصدرت «لجنة كفرحزير البيئية» كتاباً إلى حبّ الله تؤكّد فيه أنّ «استيراد الاسمنت أيا يكن ثمنه أرخص بكثير من الاسمنت الذي تبيعنا إياه شركات الترابة مخلوطاً بكميات كبيرة من التراب المطحون غير المُعالج وغير المحروق، إضافةً إلى أنّه يوفّر علينا تدمير بيئتنا وإزالة جبالنا وقتل أهلنا بالأوبئة».

تقرير

تهديدات إسرائيل وصراخها: عامل إراحة وطمأنة للبنان

يحيى دبوق

واحدة من أهم استراتيجيات «إسرائيل» في مواجهة أعدائها هي تظهير إنجازاتها وطمس فشلها في مواجهتهم، في الحرب الصامتة المستمرة من دون انقطاع، التي تفعّل تل أبيب فيها ما أمكنها من أدوات: أمنية وسياسية واقتصادية، بل وأيضاً إعلامية ودعائية، وأحياناً عسكرية بصورة خاطفة، مع تلقف فرص داخلية ومسارات وتغييرات لدى أعدائها.

في هذه المواجهة، الدعاية جزء لا يتجزأ منها. وهي تهدف، من بين ما تهدف إليه، إلى تظهير قدرات «إسرائيل» ومنعتها بما يتجاوز ما لديها (من دون إنكار ما لديها). ومنها المسارعة إلى كشف قدراتها العسكرية والتطورات التي تدخل عليها أو تمتلكها حديثاً، بل وتظهير هذه القدرات، وإن كانت مجرد فكرة نظرية تسبق مرحلة الوجود والإمكان الفعلي؛ مضاعفة الحديث عن الإنجازات التقنية والفنية في مجال التسليح والقدرات العسكرية؛ تمجيد انجازات الأنشطة الأمنية العدائية ضد أعدائها عبر تظهيرها والعمل على حفرها عميقاً جداً في وعي أعدائها كما أصدقائها، بما يشمل جمهورها أيضاً؛ العمل على ترسيخ قدرتها الاستخبارية الـ«خارقة للطبيعة» في وعي أعدائها، وأنها تعلم كل شيء عنهم ومن حولهم ومن وراء وراء حدودها، إلى حدّ أنها تعلم النيات قبل أن ترد في الأذهان... واللائحة تطول.

ما يشذ عن القاعدة يأتي في العادة المتبعة لدى تحقق الفشل أو تلمس تحققه، أي إن مقاربة العدو «التظهيرية» كما ورد هنا تشذ عن القاعدة لدى الفشل و/أو الإفشال، ومنها فشل مواجهة الأعداء عبر قدراتها الذاتية، بما يؤدي لاحقاً إلى محاولة تحريض الآخرين عليهم، مع كثير من التهويل والتهديدات والانفلات الكلامي الهادف إلى تحريك الآخرين لإنجاز - بطريقة أو بأخرى - ما فشلت هي في تحقيقه.

لدى اللبنانيين تاريخ طويل مع الكيان الإسرائيلي عايشوا فيه هذا الشواذ، وتحديداً الفشل في صدّ قدرات المقاومة، سواء عبر إعلاء مستوى التهديدات وتيرتها أم عبر العمل على التحريض الداخلي أم عبر جرّ الآخرين إلى إنجاز المهمة، خاصة كما هو الوضع الآن في مواجهة ثبت فشلها فيها، و/أو أنها باتت مكلفة جداً ولا طاقة لها على دفع أثمانها إن قررت المضي قدماً والتورّط إلى مواجهة عسكرية. هذه هي تحديداً الاستراتيجية المُفعلة في مواجهة تسليح حزب الله وتزوده بالسلاح الصاروخي وغير الصاروخي، ذي السمات الدقيقة والموجّهة على اختلاف أنواعه.

والتحريض الممنهج عبر التسريبات والتصريحات بما يشمل «اللطم على الخد»، لا يقتصر بطبيعة الحال على الساحة اللبنانية، بل يمتد الى ما يتصل بها ضمن «استراتيجية الصد» في ساحات أخرى، بما يشمل سوريا والعراق وبطبيعة الحال إيران. الا أن سياسة التهديد عبر تظهير التوثب العدائي أو الشكاية و«المظلومية» لدى «إسرائيل»، هي في حد أدنى أيضاً دليل على الفشل الذي يتّبع الانكفاء النسبي، وتحديداً الانكفاء العسكري. وعلى «جماعة» التحليل وتقدير المواقف والنيات الالتفات الى أنه كلما ازداد الصراخ والتحريض في تل أبيب، عنى ذلك أن مستوى الفشل ارتفع والقلق علا شأنه.

بالطبع لدى الكثيرين ممن يتموضعون في صف أعداء المقاومة، في الداخل كما في الإقليم، تفسيرات مغايرة للصراخ الإسرائيلي. وهي تفسيرات حاضرة دائماً وغب الطلب، تتلقف ما يرد من تهديد وتحريض من تل ابيب لتخويف جمهور المقاومة وبيئتها عبر الحديث المثقل بالتهويل عن توثب «إسرائيل» لشن حروب. وهو حديث جاهز يتكرر بين الحين والآخر في تماه مع استراتيجيات «إسرائيل» التحريضية، وآخره منذ عام 2006، إن لم يكن أبعد من ذلك.

لكن مع صراخ إسرائيل وتهديداتها والتحليلات المعادية التي تبنى عليها، ثمّة تظهير، وإن غير مباشر، لإنجازات المقاومة في أكثر من اتجاه يتعلق بالقدرة العسكرية. وكذلك تظهير غير مباشر أيضاً، بمعنى الإقرار بفشل تل أبيب في صدّ ومنع هذه القدرات وتطويرها، والأهم، هو تظهير غير مباشر أيضاً لمستوى ارتداع العدو عن «المعالجة العسكرية» في الساحة اللبنانية، رغم تعاظم التهديد و«تفلت» تعاظمه.

وكما بات معروفاً، أو يجب أن يكون، كلما ارتفع الصوت الإسرائيلي عالياً مهدّداً لبنان وحزب الله، وتحديداً ما يتعلق «بدراسة الخيارات» وأن «كل هذه الخيارات موجودة على الطاولة»، عنى ذلك أنها فشلت وتفشل أكثر في المواجهة، وأن حزب الله يزداد اقتداراً ونجاحاً في تعزيز قدراته الدفاعية، الأمر الذي يحوّل التهديدات، وهو ما يجب أن يكون، إلى عامل من عوامل إراحة وطمأنة اللبنانيين وبيئة حزب الله المباشرة، بأن اليد الإسرائيلية مكبّلة أو باتت مكبّلة أكثر من ذي قبل، حيال شنّ الاعتداء العسكري المباشر على لبنان.

زيادة صراخ العدو وتهديداته تعني أن يديه مكبّلتان أكثر من ذي قبل حيال شن اعتداء عسكري على لبنان

«سبق السيف العذل»

واحد من التقارير العبرية الموجّهة أخيراً للساحة اللبنانية، كما هو موجّه أيضاً للجمهور الإسرائيلي، تقرير ورد في صحيفة «معاريف» قبل أيام، يحذّر حزب الله ويطمئن الإسرائيليين، مع تهديدات مشروطة والكشف عن تدابير تظهّر الندية ومستوى الارتداع عن الساحة اللبنانية، وإن في معرض التهديد. في ما يأتي، أبرز ما ورد في التقرير:

«وفقاً لمصادر أمنية إسرائيلية، إن أقدم حزب الله على شن هجوم وأصاب جندياً إسرائيلياً، فخطة الجيش الإسرائيلي هي شن هجوم يؤدي إلى قتل عدد كبير من عناصر حزب الله. وهذه خطط طوارئ موجودة ومعدة لمواجهة هذه السيناريوات، لكن يجب على المؤسسة السياسية أن توافق عليها كي تنفذ، كما على الجيش الإسرائيلي نفسه أن يوصي بها.

الفرضية الموجودة في «إسرائيل» هي أن حرباً يبادر إليها حزب الله، هي سيناريو ذو احتمال ضعيف للغاية. لكن في ظل التوترات الداخلية، ونقاط الاحتكاك بين «إسرائيل» وحزب الله في سوريا، فإن احتمال التدهور إلى تصعيد غير مخطط له، هو سيناريو يجب أخذه بعين الاعتبار.

إلى جانب التحديات الماثلة أمام «إسرائيل» في سوريا والتمركز الإيراني في المنطقة، ترى المؤسسة الأمنية في تل أبيب أن مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله هو التحدي الأكبر. المعضلة الكبيرة هنا هي إذا ما كان يجب العمل ضد هذا المشروع على الأراضي اللبنانية.

ستكون إسرائيل أمام مفترق طرق في تقرير إذا ما كانت ستعمل ضد هذا المشروع في لبنان أيضاً، لأن العمل ضده في لبنان قد يؤدي إلى حرب مع حزب الله».

ما ورد في «معاريف» عن العمل ضد مشروع الصواريخ الدقيقة لدى حزب الله، لا يمكن التعليق عليه سوى بأنه «سبق السيف العذل».

تقرير

شركة «التراضي» الألمانية: أنقذنا بيروت من قنبلة ثانية في المرفأ

تحت عنوان «قنبلة بيروت الثانية»، نشرت شبكة «ntv» الإخبارية الألمانية تقريراً جاء فيه أن شركة ألمانية تساعد في منع كارثة ثانية في مرفأ بيروت، ربما بالقدر التدميري نفسه لكارثة 4 آب.

ويقول التقرير إنّه خلال أعمال الأمن والتنظيف بعد الدمار الشديد من كارثة المرفأ، وجد العمال في الميناء 52 حاوية تحتوي على مواد متفعنة جزئياً وتمثل أكثر من 1000 طن من المواد الكيميائية. يقول هيكو فيلدرهوف، المدير الإداري لشركة Combi Lift، التي كُلّفت بالتخلص من المواد الكيميائية التي تمّ العثور عليها في المرفأ بعد الانفجار: «يجب أن نقول الأمر كما هو: ما وجدناه هنا كان قنبلة بيروت ثانية. لم أر شيئاً مثله من قبل».

وتنقل الشبكة الإخبارية أنّه حتى بعد الانفجار يجري تخزين مواد خطرة في مرفأ بيروت. يقول فيلدرهوف: «بشكل عام، لدينا الآن أسطول كبير من السفن، ونحن واحدة من ثلاث شركات في جميع أنحاء العالم تقوم بمثل هذه الوظائف». وستقوم الشركة نيابة عن مجموعة Assoual اللبنانية وهيئة ميناء بيروت بفحص 52 حاوية وإعداد تحليل للبضائع الخطرة واستراتيجية التخلص منها. ويقول فيلدرهوف الذي سافر إلى بيروت بعد أيام قليلة من الكارثة: «إننا نتعامل مع الكوارث البحرية في جميع أنحاء العالم، ولكنني لم أر أي شيء من هذا القبيل من قبل. وهذا يذكّرني بما أخبرني به والداي عن الحرب العالمية الثانية».

المشكلة الآن لا أحد يريد أن يعرف تفاصيل عن الـ52 حاوية؛ لا الجمارك ولا سلطات الموانئ ولا الأجهزة الأمنية. إضافة إلى ذلك، لا توجد مستندات أو أي بيانات عن التسليم، وبالكاد توجد أي معلومات عن الكمية أو المحتوى، ولا حتى توجد معلومات عن المالك.

وقد ورد في التقرير ما حرفيته: «في بلد تحكم فيه النخب السياسية الفاسدة والعشائر الدينية الجشعة وتتصرف كما يحلو لها، في بلد على شفا الهاوية الاقتصادية وندرة الوظائف للغاية، قبلت الشركة التي تتخذ من بريمن مقراً لها الطلب الذي تبلغ قيمته نحو 3,5 ملايين يورو.

يقول فيلدرهوف: «كان علينا أولاً أن ننشئ مختبراً حقيقياً لكي نتمكن من تحليل المواد المجهولة». ويشارك أيضاً المهندس البيئي مايكل فينترلر، المدير العام لشركة هوبنر للاستشارات البيئية، قائلاً: «لم أر شيئاً من هذا القبيل. لقد وجدنا حمض الفورميك، وحمض الهيدروكلوريك، وحمض الهيدروفلوريك، والأسيتون، وبروميد الميثيل، وحمض الكبريتيك، وحمض فوق أوكسي خليك، وهيدروكسيد الصوديوم، وغليسيريتات مختلفة، وما إلى ذلك».

ويضيف قائلاً: «يجب تدريب الموظفين على التعامل مع المواد الشديدة الانفجار. كان علينا أن نعلمهم كيفية وضع بدلة واقية بشكل صحيح وكيفية خلعها مرة أخرى. لا أحد هنا يعرف ذلك». من جهته، يقول فيلدرهوف: «حتى في ألمانيا، هناك ثلاث شركات فقط تستطيع التعامل مع هذه المواد».

بصرف النظر عن ذلك، قامت Combi Lift بتحليل ونقل وتغليف وفهرسة جميع المواد الخطرة في بداية شهر شباط. الآن تتجه السفينة إلى Wilhelmshaven.

بالنسبة إلى الكابتن السابق فيلدرهوف، فإن مغامرة بيروت لم تنته بعد. ففي نهاية المطاف، لا تزال هناك خمس سفن مدمرة في الميناء يتعين التخلص منها. سوف تقوم Combi Lift بالمهمّة. عمل صعب. لكن ليس بخطورة نزع فتيل القنبلة الثانية في بيروت.

التقرير الألماني سبقه تحقيق نشرته «الأخبار» بتاريخ 19 تشرين الثاني 2020، تحت عنوان: «نضبة» في المرفأ بمليوني دولار! نقل «موادّ خطرة» من المرفأ: 2 مليون دولار ثمناً للذعر والإهمال!)، يكشف عن تكليف شركة ألمانية نفسها بنفسها بالتخلص من 49 مستوعباً، مصنّفة خطرة، من دون الاستحصال على أي ترخيص من أي دولة أوروبية، حيث تمت صياغة قيمة العقد وبنوده بتوقيع من إدارة المرفأ بواسطة اتفاقية بالتراضي! وكشفت «الأخبار» أن ثمن «الذعر» والإهمال الوظيفي 2 مليون دولار، ومليون و600 ألف دولار إضافية ستُحسم من المنح والهبات الأوروبية التي لم تصل بعد إلى لبنان! فهل يأتي التقرير الألماني ليُبرر سبب التعاقد مع الشركة الألمانية ليُظهرها بمظهر المنقذ الذي حمى لبنان من قنبلة ثانية وانفجار كارثي آخر؟

(الأخبار)

الشركة الألمانية كلفت نفسها بنفسها بالتخلص من 49 مستوعباً، مصنّفة خطرة (مروان بو حيدر)

كورونا

وفاة رضيعة بالفيروس: هل بدأت مرحلة جديدة من المواجهة؟

مجريات يوم أمس لا توحي بأن العودة عن الاقفال ستكون تدريجية (مروان بو حيدر)

راجانا حميّة

لم يكن متوقعاً الخبر الذي أعلنه المدير العام لمستشفى بيروت الحكومي، الدكتور فراس الأبيض، وفاة طفلة تبلغ من العمر عاماً واحداً بسبب فيروس كورونا. خبر وقع كالصاعقة قبل ساعات من موعد فتح البلاد تدريجياً بعد ثلاثة أسابيع من الإقفال. الأبيض أكد أن وفاة الرضيعة جاء بلا أي سبب «مزمن»، لافتاً إلى أنها «كانت سليمة ولا تعاني من أي أمراض قبل أن تصل بحالة حرجة إلى قسم الطوارئ لدينا، حيث لم نتمكن من إنقاذها». هذا الموت الذي أتى مفاجئاً أثار الكثير من التساؤلات حول ما إذا كان فيروس كورونا قد انتقل إلى مرحلة أخرى من المواجهة، بات معها الأطفال أيضاً معرّضين، وهم الذين كانوا حتى وقتٍ ليس ببعيد بمنأى عن مضاعفات الفيروس. فما الذي يحمله الفيروس هذه المرة من مفاجآت؟ وهل بدأت مرحلة جديدة من المواجهة؟

بانتظار الإجابة عن تلك الأسئلة، يواصل فيروس كورونا حصد الضحايا الذين بلغ عددهم خلال الـ 48 ساعة الماضية 121 ضحية (54 ضحية أمس و67 أول من أمس).

> معدّل إيجابيّة الفحوص لا يزال مرتفعاً عند 22%

ورغم هذا الرقم الكبير، إلا أنه بات مألوفاً خلال الفترة الماضية، وخصوصاً في ظل الأرقام الكبيرة للمصابين في غرف العناية الفائقة، والتي بلغت حتى يوم أمس 902 حالة، منها 309 موصولة إلى أجهزة التنفس. بسبب تلك الأرقام، لا يزال لبنان في قلب الخطر، وإن اتخذ القرار بالعودة إلى الحياة الطبيعية. أما أرقام عدّاد الإصابات التي انخفضت في اليومين الماضيين لتسجل 4577 إصابة، فهي نتيجة طبيعية للإقفال الذي استمر ثلاثة أسابيع، لكن ذلك لا يعني بأن الأمور بخير، وخصوصاً في ظل معدل إيجابية الفحوص الذي لا يزال مرتفعاً عند 22%. جاءت هذه الأرقام عشية العودة إلى «الحياة الطبيعية» اليوم. ولكن، على خلاف توصيات اللجنة الوزارية، لا يبدو أن هذه العودة ستكون تدريجية، لناحية عدم التزام الكثيرين بقرارات المرحلة الأولى. فمنذ يوم أمس، عادت معظم المحال والمؤسسات التجارية إلى العمل، وخصوصاً في المناطق البعيدة عن مركز العاصمة مع ضعف الإجراءات الوقائية وغياب الأجهزة الأمنية والرقابية، وبالتالي يتوقع أن ينعكس هذا الأمر في عدّاد الإصابات... بعد ثلاثة أسابيع من تلك العودة، وهو ما تتخوف منه مصادر طبية أبدت خشيتها من «العودة إلى النقطة الصفر». وتنبع الخشية من أمرين أساسيين، أولهما استهتار المقيمين بالإجراءات وضعف إجراءات الرقابة مع سرعة انفلاش الفيروس من جهة، ووصول القطاع الاستشفائي الحكومي إلى قدرته الاستيعابية القصوى وإنهاك الطاقم الطبي والتمريضي من جهة أخرى. وفي ما يخص الجهاز الطبي والتمريضي، فعدا عن الإصابات اليومية ضمن صفوفه، يفقد هذا الأخير بسبب الفيروس عدداً من الأطباء كان آخرهم الدكتور نبيل خراط الذي توفي قبل يومين. في مقابل ذلك، لا تزال المستشفيات الخاصة تتعامل مع فيروس كورونا على أنه «بزنس». وحتى الأطباء الذين يشكلون خط الدفاع الأول في مواجهة الفيروس نالوا نصيبهم من تعسف بعض هذه المستشفيات التي تقاضت فروقات مالية كبيرة منهم، وهو ما أشار إليه نقيب الأطباء، شرف أبو شرف، عندما قال إن «بعض المستشفيات الخاصة طلبت مبالغ كبيرة من أطبّاء أصيبوا بكورونا قبل دخولهم المستشفى»، وهو ما يرجّح أن يكون قد حصل مع الدكتور خراط، على ما تقول عائلته.

تقرير

النظارات المزوّرة تغزو السوق
ثلث العدسات اللاصقة «مضروب»!

شكّلت الأزمة الاقتصاديّة الخانقة التي يعانيها لبنان فرصة للمافيات والمهربين لإغراق الأسواق بمنتجات فاسدة وغير صالحة للاستخدام. قطاع المهن البصريّة أحد أبرز المتضررين من هذا التفلّت. حيث بات انعدام البصيرة لدى المسؤولين وتقصيرهم في محاسبة المخالفين يهدد فعلياً بصر كثير من اللبنانيين

رضا صوايا

كانت النظارات الشمسيّة للبنانيين من الأكسسوارات الضرورية... ولو في عز الشتاء. اليوم، بات حتى شراء النظارات الطبيّة ترفاً لا يملك معظمهم ثمنه. أنعش ذلك تهريب النظارات والعدسات اللاصقة التي تغزو السوق، فيما الدولة، بكل أجهزتها، غائبة عن السمع رغم الشكاوى المتكررة وهوية المتورطين المعروفة.

مع انهيار الليرة، أصبحت كلفة نظارات طبيّة عالية الجودة تقارب مرة ونصف مرة قيمة الحد الأدنى للأجور. أدّى ذلك الى ارتفاع هائل في عدد الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تعرض نظارات وعدسات لاصقة للبيع بأسعار «خيالية» وأرخص بأكثر من 90% من كلفتها في أي متجر للبصريات. إلا أن الحقيقة هي أن «المبلغ الذي يعتقد الزبون بأنه وفّره، سيضطر إلى دفعه أضعافاً مضاعفة لدى أطباء العيون لمعالجة الالتهابات بسبب هذه البضاعة المزورة وغير الصالحة للاستخدام»، على ما يشير نقيب المهن البصريّة أحمد شرّي. وهو ما يؤكده رئيس اللجنة العلميّة في نقابة المهن البصرية جو رومانوس، لافتاً إلى «ارتفاع كبير في أعداد من يعانون من التهابات في أعينهم وبنسب لم نشهدها من قبل. العين حساسة جداً والالتهاب يكون سريعاً للغاية، أما معالجته فقد تتطلب أشهراً وأحياناً أكثر من سنة».

«الفوضى تعم القطاع» بحسب شرّي. فـ«إضافة إلى الصفحات أونلاين، نواجه منافسة من المتاجر غير الشرعية ومن قطاعات أخرى تتعدى على مهنتنا خلافاً للقانون كالصيدليات تحديداً التي لا يحق لها بيع النظارات. ورغم الوعود بالمعالجة التي تلقيناها من نقابة الصيادلة، لا تزال الأمور على حالها». فيما الدولة «غائبة عن السمع. تواصلنا مع وزارة الصحة من دون جدوى. حوّلتنا الوزارة إلى مكتب الجرائم الدولية ولم نصل إلى نتيجة أيضاً، رغم أن إنذارات في المرحلة الأولى، قبل أن تعود إلى إهمال الموضوع».

تفلّت أدى إلى نتائج كارثية. إذ إن «حوالى 30% من العدسات اللاصقة والمحاليل الخاصة بها في السوق تدخل عن طريق التهريب وهي مضروبة وتشكل خطراً جدياً على النظر»، وفقاً لشرّي. ولتحديد مدى خطورة النظارات التي تباع «أونلاين، يكفي ــ بحسب رومانوس ــ معرفة أن «من يبيعون الواحدة منها بـ 50 ألف ليرة يشترون الدزينة بـ 5 دولارات». ويلفت إلى أن «المكتبات وحتى شركات بيع الأدوات الكهربائية بدأت تبيع النظارات. إحدى أكبر شركات بيع الأدوات الكهربائية قدمت عرضاً يحصل بموجبه الشاري على عدد من النظارات التي تحمي من الأشعة فوق البنفسجية مع سلع معيّنة يشتريها. فما الذي يضمن جودة هذه النظارات؟». والمؤسف، بحسب رومانوس، أن «الناشطين في مجال التهريب معروفون، وبعضهم يدخل بضاعة فاسدة بأعداد هائلة تتخطى 150 ألف قطعة».

> أسعار العدسات اللاصقة على صفحات مواقع التواصل تقلّ بـ 90% عن أسعارها في المتاجر

فوضى ساهمت في تعميق أزمة قطاع المهن البصريّة المنهك أصلاً بسبب تردي القدرات الشرائية للمواطنين. إذ إن «المبيعات تراجعت بحوالى 80%. مبيعات النظارات الشمسية كلها بخسارة. الستوكات قديمة وتعود إلى عام 2019، ونبيع بالرأسمال لتعويض الخسائر»، بحسب رومانوس، لافتاً الى أن «كثيراً من الزبائن يجلبون نظارات من محال وان دولار ويطلبون منا وضع الزجاج المناسب لهم لتوفير سعر الإطار». وقد شهدت الأشهر الماضية إغلاق العديد من الشركات المعروفة مكاتبها في لبنان، وبعضها من الأشهر عالمياً في المجال، ويؤكد شرّي أن «معظم محال البصريات الشرعية التي فتحت منذ عامين أقفلت، وهي بمعظمها تتركز في بيروت وجبل لبنان».

الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي معروفة وعناوينها واضحة وأرقام هواتفها معروضة. كذلك الأمر بالنسبة إلى محال البصريات غير الشرعية، إذ اكتفت وزارة الصحة بتوجيه

(مروان طحطح)

تقرير

تعميم جمعية المصارف يتجاهل الدولار الطلابي

التعميم الأخير لجمعية مصارف لبنان أتى مخيّباً لآمال أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج. وكان الأهالي قد عوّلوا على اجتماع السرايا الحكومية في 2 شباط الجاري بين رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ووفد من الجمعية، بحضور وزير المال غازي وزني وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، لإصدار تعميم يلزم المصارف بالتنفيذ الفوري لقانون الدولار الطلابي، إلا أنهم فوجئوا بمضمون التعميم الجديد الذي يكتفي بتوصية المصارف بالالتزام الكلي باستمرار تنفيذ التحويلات إلى الطلاب في الخارج الذين كانوا مسجلين في الجامعات عام 2019، بحسب تعميم مصرف لبنان ذي الصلة. كذلك طلبت جمعية المصارف التأكد من التحاق الطلاب الفعلي بالجامعة ومن أقساط التعليم المستحقة عليهم، حفاظاً على الإمكانات القليلة المتوفرة.

التعميم، كما قال عضو جمعية أهالي الطلاب سامي حمية، يفرغ قانون الدولار الطلابي الرقم 2020/193 من غايته (إلزام المصارف دفع 10 آلاف دولار للطالب وفق سعر الصرف الرسمي 1515 ليرة)، لكونه لم يأت على ذكر القانون أساساً، فيما هو عبارة عن توصية للمصارف قد لا تأخذ بها لكونها غير مرتبطة بتاريخ محدد، ولا يوجد أي بند جزائي بحق المصارف إذا قررت عدم الالتزام بالتعميم. وفيما يشترط القانون أن يكون التحويل حصراً لحساب الطالب، تسعى المصارف، وفق حمية، «بصورة دائمة إلى أن يصل التحويل إلى حساب الجامعة وليس إلى حساب الطالب. وبذلك تكون الجمعية، بحسب حمية، قد دفنت القانون بإعطائها حرية التصرف من دون أي مساءلة».

حمية طالب رئيس الحكومة بأن يكون «أكثر حزماً مع جمعية المصارف التي اعتادت تضليل الرأي العام وسط تهرب حاكم مصرف لبنان والكثير من السياسيين من العمل جدياً لإتمام الملف. والأخطر أننا لا نعرف من هي المرجعية الصالحة التي تضمن تطبيق القانون، والجميع بات يتبرأ منه ويرمي الكرة في ملعب الآخر». واعتبر أن الطلاب اللبنانيين وقعوا ضحايا إهمال المجلس النيابي مجتمعاً، إذ لم يتحمل أي من أعضائه مسؤولية توقيعهم على القانون، ومراقبة تطبيقه، «وننتظر، في ظل غياب تنفيذ الدولار الطلابي، أن تشملنا مساهمة البنك الدولي لدعم الأسر الأكثر فقراً حتى لا يضيع مستقبل الآلاف من الطلاب، وأن تكون هناك آلية للدفع لا تمر عبر المسؤولين السياسيين والمؤسسات الرسمية التي لم تعد هناك ثقة بها». ولوّح بالتحرك أمام المصارف «وعدم مغادرة الساحات حتى تنفيذ القانون».

(الأخبار)

تقرير

استقالات في «الهرمل الحكومي»: رئيس مجلس الإدارة وحيداً

استقال أربعة من أصل خمسة أعضاء في مجلس إدارة المستشفى (الأخبار)

هديل فرفور

190 شخصاً في قضاء الهرمل أُصيبوا بفيروس كورونا في الأسبوعين المنصرمين، وفق أرقام غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث. ورغم أنّ هذه الأرقام هي أقل من تلك المُسجلة في بقية الأقضية، إلّا أنها تنذر بواقع وبائي حساس في المدينة في ظلّ «تريّح» المُستشفى الحكومي الوحيد فيها الذي تزداد الشكوك بشأن إدارته يوماً بعد يوم.

فقد أفادت مصادر في وزارة الصحة «الأخبار» بأن اثنين من أعضاء مجلس إدارة المُستشفى تقدّما باستقالتهما منذ أيام، ليرتفع عدد الأعضاء المُستقيلين إلى أربعة، ما يعني أن إدارة المُستشفى حالياً باتت محصورة برئيس مجلس إدارتها ومديرها الدكتور سيمون ناصر الدين، «يُساندُه» عضو واحد لا يزال «صامداً».

ورغم أن ثمة اقتناعاً بأن «فرط» المجلس لن يُغير شيئاً في الواقع السائد منذ 15 عاماً، تاريخ تسلم ناصر الدين مهماته، باعتبار أن الرجل الذي يحظى بغطاء سياسي (محسوب على حركة أمل) حوّل المُستشفى إلى ما يُشبه «إمبراطورية خاصة» (راجع مستشفى الهرمل الحكومي «مغلق» أمام مصابي كورونا: عجز في الإمكانيات أم «إمبراطورية» خاصة؟ عبر نهج «أُحادية» الحكم الذي اتبعه (ساعده تسلّمه منصبي رئيس مجلس الإدارة ومدير المُستشفى معاً في التفرّد بالقرارات)، تبقى تلك الاستقالات ترجمة لتعاظم الامتعاض من آلية الإدارة ودعوة صريحة إلى لفت انتباه وزارة الصحة إلى ما يحصل داخل المؤسسة التي تملك سلطة الوصاية عليها.

ووفق ما صرحت مصادر مطلعة لـ«الأخبار» سابقاً، فإنّ وزارة الصحة على علم بعدد من ملفات المُستشفى المتعلقة بعمليات هدر تشمل توظيفات وهمية وشبهات بشأن عمليات شراء مازوت التدفئة والمُستلزمات والمعدات الطبية، فضلاً عن تلاعب في ملف الأدوية. إذاً، لماذا لم تتحرك وزارة الصحة لعلاج ذلك كله؟ تُجيب المصادر نفسها بأن «حساسية المنطقة حزبياً وعشائرياً قد تحول دون تحقيق الإصلاح المرجو».

من جهتها، تقول مصادر في وزارة الصحة إن دور «الهرمل الحكومي» سيحين ضمن «جولة» عمليات إعادة التأهيل للمُستشفيات الحكومية والخاصة، و«ستتم مناقشة جميع الملفات والتدقيق فيها وخصوصاً أن وزير الصحة حمد حسن سبق أن بدأ معركة التدقيق في فواتير المُستشفيات قبل أشهر». حاولت «الأخبار» التواصل مع العضوين المستقيلين، إلا أنهما رفضا التعليق واكتفيا بالقول إن «أسباباً شخصية» دفعتهما إلى الاستقالة.

وبمعزل عن دوافع الاستقالات وسياقها، فإنّ على وزارة الصحة المُسارعة بالالتفات إلى واحد من أكبر المُستشفيات الحكومية والسعي إلى إعادة تأهيله في ظلّ الواقع الصحي الحرج، وتجنّب تكرار آلية الإدارات السابقة التي أدت إلى تدهور حالها.

لن تكتفي الأندية الكبرى مستقبلاً براع وحيد وستزيد الشعارات على القمصان (أ ف ب)

سبوت لايت

أندية كرة القدم نحو التحوّل إلى فورمولا 1

لا يخفى أن الأزمة المالية التي تعيشها أندية كرة القدم منذ جرّاء تفشي وباء «كورونا» وقتله الدورة التجارية للعبة، ستترك آثارها السلبية فيها لسنوات طويلة. ما يستوجب حلولاً تلتقي مع الواقع المفروض، ومنها فتح المجال أمام المزيد من الرعاية على القمصان، ولو أنها قد تصبح على صورة سيارات الفورمولا 1 المليئة بالإعلانات

شربل كريّم

لم ترحم جائحة «كورونا» أندية كرة القدم حول العالم، لا لأنها عطّلت بطولاتها أولاً، ولا لأنها أصابت لاعبيها وكوادرها ثانياً، ولا لأنها أبعدت جمهوراً ثالثاً، بل لأنها أصابت هذه الأندية في الصميم من خلال تقليصها لأرباحها المالية وتعطيلها لمشاريعها التسويقية ولأعمالها التجارية، ما أثقل كاهلها مالياً وقلّص من حجم إنفاقها وعطّل خططها التطويرية للمستقبل.

أما الأمر الواضح والأكيد، فإن أندية كرة القدم في أوروبا تحديداً، والتي سبق أن أطلقت جرس الإنذار واتخذت إجراءات عدة كتقليص حجم رواتب لاعبيها، ستلتجأ في وقتٍ قريب إلى البحث عن آفاق جديدة، بغية رفع مستوى أرباحها من جديد ودعم خزينتها المالية بمبالغ تساعدها في الحفاظ على مستواها الفني وعلى بقائها.

لذا فإن البيات مختلفة ستفرض هويةً مختلفةً لها. ومن الآليات التي قد تكون ناجحة واحدة مقتبسة من رياضة أخرى ناجحة بامتياز على هذا الصعيد، وهي ترتبط تحديداً باستغلال قمصيم اللاعبين لجذب رعاة أكثر، وبالتالي الحصول على مبالغ أكثر، وهي آلية نجحت في سباقات الفورمولا 1 على وجه التحديد عندما تحوّلت السيارات إلى مساحة إعلانية مختلفة الأشكال، فحصدت الفرق أرباحاً كبيرة من جراء هذا الأمر.

وبالتأكيد يمكن لفرق كرة القدم النسج على المنوال عينه، ولو أنه بالنسبة إلى بعضها يُعتبر القميص مقدّساً، فرفضت فرق مثل برشلونة الإسباني لسنوات طويلة وضع أي إعلان على قمصانها، حتى وجدت نفسها في الأعوام القريبة الماضية مضطرةً إلى تغيير هذا النمط، فقبلت عقود الرعاية التي درّت عليها الملايين ورفعت من قيمتها على مختلف المستويات.

القمصان لوحات إعلانية

عادةً تزيّن فرق كرة القدم قمصانها براعٍ أساسي يتوسّطها من الأمام، بينما قد تتعاقد مع رعاة ثانويين يجدون أسماءهم على الأكمام لكن بحجم صغير، أو في الخلف، وهي الفكرة غير الشعبية بالنسبة إلى الأندية التي تفضّل وضع أسماء لاعبيها فقط لا غير في هذه المساحة. لكن في ظل الوضع المالي الصعب التي تعيشه الأندية، لا بدّ من الذهاب إلى التفكير في كيفية استغلال القميص وحتى السراويل، على غرار ما فعلت فرق عديدة في النمسا سابقاً على سبيل المثال لا الحصر، حتى بدأ اللاعبون كأنهم لوحات إعلانية متنقلة. خطوةً أفرزت الكثير من المال وأنعشت «البوندسليغا» النمسوية التي لا يمكنها أصلاً أن تجذب رعاة بحجم ما تجذبه فرق البطولات الكبرى، ما يعني أن هذه الأخيرة يمكنها جني الملايين في حال ذهبت إلى توجّهٍ جديد ومدروس.

والأكيد أن الأمر لا يرتبط بالفرق الكبرى أكثر من الصغرى، بل إن هذه الفرق بالتحديد هي ما تحتاج إلى خطةٍ من هذا النوع، إذ إن ناديا مثل ريال مدريد الإسباني لن يستصعب إيجاد التمويل، إضافةً إلى حظوظه العالية غالباً في حصد الألقاب التي تمنحه أرباحاً مالية كبيرة، لكنّ فريقاً مثل غرناطة يحتاج إلى خطة «ب» في سعيه لجذب الأموال وخلق الاستقرار المالي لكي يتجنّب الأسوأ لاحقاً.

ومسألة جذب رعاة جدد للقمصان لا تبدو صعبةً حالياً، إذ إن غياب الجماهير عن الملاعب وبقاءهم في الحجر الإلزامي، جعلا من كرة القدم بالنسبة إليهم الوجهة الأولى لملء الفراغ الذي يعيشونه، ما يعني أن

> **قد يخفي «كورونا» عدداً كبيراً من الأندية مستقبلاً بسبب تأثيراته السلبية في أوضاعها المالية**

أبرز مباريات اليوم

كأس العالم للأندية	
الأهلي المصري x بايرن ميونيخ	20.00
الدوري الإنكليزي	
ليدز يونايتد x كريستال بالاس	22.00
الدوري الإسباني	
أتلتيكو مدريد x سيلتا فيغو	22.00

NBA

خسارة جديدة لبروكلين وفوز صعب لليكرز

حسم فيلادلفيا سفنتي سيكسرز قمته مع ضيفه بروكلين نتس عندما تغلب عليه (124-108) في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، معززاً صدارته المنطقة الشرقية، فيما احتاج لوس أنجليس ليكرز حامل اللقب إلى التمديد مرتين للفوز على ضيفه ديترويت بيستونز (135-129).

ويدين فيلادلفيا بفوزه إلى نجمه الكاميروني جويل إمبيد بتسجيله 33 نقطة مع تسع متابعات، وأضاف توبياس هاريس 21 نقطة مع 12 متابعة، والأسترالي بن سيمونس 16 نقطة مع 12 متابعة أيضاً وثماني تمريرات حاسمة.

وحقّق فيلادلفيا فوزه السابع عشر في 24 مباراة حتى الآن، بفضل الأداء الجماعي للاعبيه حيث تخطى سبعة لاعبين حاجز العشر نقاط. واستعاد الفريق توازنه عقب خسارته على أرضه الخميس أمام بورتلاند ترايل بلايزرز (105-121). وسجل الديان شايك ميلتون والتركي فرقان قرقماز 15 و13 نقطة على التوالي، وأضاف كل من داني غرين وسيث كوري، شقيق ستيفن نجم غولدن ستايت وويريز، 11 نقطة.

في المقابل، برز النجم جيمس هاردن في صفوف بروكلين نتس وكان قريباً من تحقيق «تريبل دابل» بتسجيله 26 نقطة مع 10 تمريرات حاسمة وثماني متابعات، وأضاف البديل لاندري شاميت 22 نقطة.

وعانى بروكلين نتس من غياب نجمه كيفن دورانت بسبب البروتوكول الصحي إثر مخالطته أحد المصابين بفيروس كورونا، وكايري إرفينغ بسبب إصابة بالتواء في إصبع السبابة لليد اليمنى.

وفي المباراة الثانية، احتاج لوس أنجليس ليكرز إلى التمديد مرتين للفوز على ضيفه ديترويت بيستونز (135-129) والثأر لخسارته أمامه قبل عشرة أيام (92-107). وفرط ليكرز في فوز سهل عندما كان متقدماً بفارق 17 نقطة لكن ديترويت عاد بقوة في الدقائق الأخيرة من المباراة وفرض التعادل في الوقت الأصلي (106-106)، ثم أرغم حامل اللقب على خوض شوطين إضافيين بعدما فرض التعادل في الأول (12-12) (118-118)، قبل أن يقول ليكرز كلمته في الثاني (17-11).

وتألق الثنائي ليبرون جيمس وأنطوني ديفيس في صفوف حامل اللقب حيث سجّل الأول 33 نقطة مع 11 تمريرة حاسمة، وأضاف الثاني 30 نقطة. وبرز جيرامي غرانت والبديل جوش جاكسون وديلون رايت في صفوف الخاسر بتسجيل الأول 32 نقطة، والثاني 28 نقطة مع ثماني متابعات، والثالث 22 نقطة مع 10 متابعات.

ومن جهته حسم السلوفيني لوكا دونتشيتش معركته التهديفية مع النجم ستيفن كوري وقاد فريقه دالاس مافريكس إلى الفوز على ضيفه غولدن ستايت ووريرز (134-132). وسجّل دونتشيتش 42 نقطة معادلاً أفضل غلة في مسيرته الاحترافية، حارماً كوري من تتويج أدائه الرائع في المباراة بعدما سجّل 57 نقطة.

(الأخبار)

كان هاردن قريبا من تحقيق «تريبل دابل» (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3663

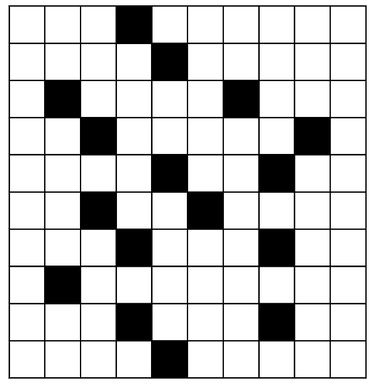

أفقيا

1- مدينة ليبية – سكوت – 2- مدينة جزائرية – ملك فارسي – 3- قبر – عاصمة أفريقية – 4- موسيقي نمساوي راحل – حرف نصب – 5- مادة قاتلة – من الحشرات – أغنية لفريد الأطرش – 6- مارشال يوغوسلافي راحل – واحد بالأجنبية – خصب – 7- للتعريف – فلوس – أرض فيها زرع وخصب – 8- مدينة يابانية – 9- حرف نصب – في الفم – نظّمَ ونرتاب – 10- شهر تموز في بعض البلدان العربية – من أجود أنواع الورد

عمودياً

1- عاصمة جزر فوكلند – 2- شره في الأكل – مدينة إيطالية – 3- زرعه في التراب – 4- متشابهان – عائلة شاعر لبناني راحل من أدباء المهجر – 5- كافر مع التظاهر بالإيمان – مدينة مغربية – 6- تعب في سبيل الرزق – من أسماء الذئب – 7- آلة موسيقية – 8- مدينة لبنانية – ماركة سيارات – 9- طعم الحنظل – بهار هندي – خلاف خير – 10- موسيقي روسي راحل له « بحيرة البجع »

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جبرالد فورد – 2- اوغادين – ما – 3- بند – وابت – 4- رس – غدر – بدو – 5- أش – بارود – 6- نقبَ – سكر – شا – 7- حزازير – تنلّ – 8- يم – لف – البقّ – 9- از – رب – هر – 10- نبيل شعيل

عمودياً

1- جابر بن حيّان – 2- يونس – قزم – 3- رغد – ابا – اي – 4- 11 – غش – زلزل – 5- لدود – سيف – 6- ديار بكر – رع – 7- فنيّ – آر – أبي – 8- تبر – تل – 9- رم – دوشنبه – 10- داوود القرم

sudoku 3663

9	2				7	8		
	3		5	9	8	4		
	6				2	7		
7			4					6
2			9	6	3			7
4			7					5
		9		5			3	
5		2		3			7	
		1		7			9	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3662

9	3	6	5	4	7	8	1	2
4	2	1	3	8	6	5	9	7
5	7	8	1	9	2	3	4	6
2	4	5	9	6	1	7	3	8
1	9	3	7	2	8	4	6	5
8	6	7	4	3	5	9	2	1
3	8	2	6	7	4	1	5	9
6	1	4	8	5	9	2	7	3
7	5	9	2	1	3	6	8	4

مشاهير 3663

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيناتور أميركي (1916- 2005) يعترف الكثيرون بدوره الرئيسي في إنهاء حرب فيتنام. تحدى الرئيس جونسون في الانتخابات الداخلية فنشب خلاف بينهما

7+2+8+10+9 = مصائب عظيمة ■ 1+6+4+5 = خلاف يسار ■ 11+3+5 = يفقد عقله

حل الشبكة الماضية: **الحكم بن هشام**

إعداد **نعوم مسعود**

اخبار محلية

زريق ثاني المحترفين اللبنانيين في الاردن

أكمل نجم فريق العهد بطل الدوري اللبناني لكرة القدم أحمد زريق انتقاله أمس الى الوحدات الاردني، حيث انضم اليه رسمياً بتوقيعه على عقدٍ لمدة موسم واحد. وكان العهد قد أعار جاد نور الدين الى الاهلي البحريني، وسمح لهدافه محمد قدوح بالانتقال الى أمانة بغداد العراقي، قبل أن يسمح برحيل زريق الذي سيلعب تحت إشراف مدرب الانصار السابق عبد الله ابو زمع. وبانتقاله الى الوحدات سيشارك الجناح السريع والهداف في دوري أبطال آسيا للمرة الاولى في مسيرته، وهو بات ثاني لاعب لبناني في الدوري الأردني بعد لاعب الصفاء السابق ماجد عثمان الذي يلعب لفريق الرمثا.

ماجوك وعرقجي معاً في تونس

انضم لاعب منتخب لبنان وائل عرقجي الى زميله في منتخب لبنان آتر ماجوك، حيث سيلعبان جنباً الى جنب مع فريق الاتحاد المنستيري التونسي الذي يحمل لقب البطولة المحلية، والساعي الى تعزيز صفوفه إيذاناً بمشاركته في بطولة أفريقيا للأندية.

وكان عرقجي قد برز أخيراً مع الشمال القطري فقاده الى وصافة الدوري والكأس أيضاً.

اليمن

خطوة واشنطن التالية في اليمن

العمل مع أبو ظبي «لإنقاذ» الرياض

مع إعلان واشنطن وقف دعمها للحرب السعودية على اليمن، تجد الرياض نفسها وحيدة في هذا المستنقع، في ظلّ نأي حلفائها بأنفسهم عن تبعات العدوان. موقفٌ يفترض أن يدفع بالمملكة إلى إعادة حساباتها، خصوصاً في ظلّ معلومات عن نية الولايات المتحدة العمل مع الإمارات على إقناع السعوديين بإغلاف ملفّ الحرب، وإيجاد مخرج سياسي من دوّامتها

على رغم أن القرارات الأميركية الأخيرة في شأن اليمن، بدأت بوادرها باكراً في خلال السباق إلى البيت الأبيض، إلّا أن صدورها فعلياً فاجأ أصدقاء واشنطن وخصومها على السواء، وأوقع الأطراف جميعهم في الإرباك، ليبدأ سريعاً استقصاء مدى جدية خطوات الولايات المتحدة، والأثمان المطلوبة في أعقابها، وكيفية مقاربة ملفات الحرب الشائكة، وقدرة قوى العدوان على الاستمرار فيها، فضلاً عن الدور الإسرائيلي في المرحلة المقبلة. على أن السؤال الرئيس المطروح يبقى هو: هل ستتكفّل واشنطن بمتابعة الملفّ اليمني مباشرة بعد أن كان دورها داعماً للوكيل السعودي؟ وهو أمر سعت الرياض إلى تفاديه طوال فترة الحرب لخشيتها من أن يُدخل الأميركيون الملفّ في بازار المساومات الإقليمية والدولية.

ظهرت السعودية كأكثر المتضرّرين من التوجّه الأميركي الجديد القائم على وقف الدعم العسكري والسياسي اللامحدود للمملكة في عدوانها، والعمل على وقف الحرب بالاحتواء والدبلوماسية، وإحياء المسار السياسي من خلال المفاوضات. ومع أن نصائح كثيرة وُجّهت إلى الرياض بضرورة البحث عن مخرج مشرّف يكفل لها حفظ ماء وجهها، إلا أن تعنّتها التزام بلاده العمل مع إدارة جو بايدن لخفض التوتر الإقليمي. مع ذلك، فإن السعودية، التي راهنت كثيراً على إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، لا تزال - بحسب المؤشرات إلى الآن - غير جاهزة للتعاطي مع الاستراتيجية الأميركية الجديدة. لكنها، في نهاية المطاف، ستُرغم على قبول خسارة تدخّلها في الإقليم، وإن كان لا يزال لديها رهان أخير على الصديق الفرنسي الذي يضغط لإشراكها في المفاوضات النووية مع إيران.

الإرباك السعودي إزاء القرارات الأميركية الأخيرة بدا واضحاً من خلال إصدار بيانات متناقضة؛

> **ظهرت السعودية كأكثر المتضرّرين من التوجّه الاميركي الجديد**

فالبيانات الإنكليزية حاولت مسايرة الجانب الأميركي وكسب رضاه، فيما نُشرت تغريدات لنائب وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، ظهرت فيه بلاده كأنها لا تزال في المربّع الأول، من حيث إصرارها على «المرجعيات الثلاث» التي تجاوزتها الأحداث (علماً بأن جانباً من ذلك إزاء ذلك، إلا الامتثال. أما محاولاتها رمي الكرة للوكلاء المحليين، وحرف مسار الحرب نحو الاقتتال الداخلي اليمني، فهي لم تكن صالحة في أي وقت، فضلاً عن أن الخارطة العسكرية المستجدة وموازين القوى دحضتاها وأبطلتا مفاعيلها. لذا، وفي أيّ مفاوضات قادمة، ستجلب ما تسمى «الشرعية» كـ«ديكور»، فيما ستكون

كلما تأخرت الرياض في الاعتراف بالوقائع الجديدة، ازدادت الكلفة عليها (أ ف ب)

وقف صادرات السلاح إلى الرياض، مستفيقة فجأة إلى أن اليمن يعيش أكبر مأساة إنسانية في العصر الحديث). فالحرب على اليمن أعلنت من واشنطن، والأخيرة تطالب اليوم بوقفها والتخلص من تبعاتها، من خلال وقف دعمها ونزع الشرعية الدولية عنها. وليس أمام الرياض، إزاء ذلك، إلا الامتثال. أما محاولاتها رمي الكرة للوكلاء المحليين، وحرف مسار الحرب نحو الاقتتال الداخلي اليمني، فهي لم تكن صالحة في أي وقت، فضلاً عن أن الخارطة العسكرية المستجدة وموازين القوى دحضتاها وأبطلتا مفاعيلها. لذا، وفي أيّ مفاوضات قادمة، ستجلب ما تسمى «الشرعية» كـ«ديكور»، فيما ستكون عملياً خارج أيّ تسوية، وتلك نتيجة تحققت حتى قبل اعتماد الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» على المبادرة والهجوم. وكلما تأخرت الرياض وأبو ظبي في الاعتراف بهذه الوقائع، ازدادت الكلفة عليهما. على أن أكثر المتفائلين بقرب انتهاء الحرب لا يرون أن هذه النهاية ستكون وشيكة، بل يُرجّح الدخول في مسار سياسي طويل ومعقد، مع توقعات بأن يعمد الأطراف إلى تجزئة الملفات، والعمل وفق أولويات، فيما يبقى المطلب الأساسي لصنعاء وقف الحرب ورفع الحصار، على أن يصار لاحقاً إلى مناقشة بقية الملفات.

(الأخبار)

فلسطين

حوار القاهرة اليوم: لا آمال كبيرة

رام الله - **مي رضا**

حالة من «التشاؤل» تسود الشارع الفلسطيني، بعد خروج وفود الفصائل إلى العاصمة المصرية القاهرة، لبدء «الحوار الوطني» الذي ترعاه مصر، تمهيداً للانتخابات التي تُؤسّس لـ«تجديد الشرعيات»، الذي يفترض أن يؤدي بدوره إلى إنهاء انقسام دام 14 عاماً. محور النقاش هو التفاصيل المتعلّقة بإجراء الانتخابات، ولا سيما المرحلة الأولى منها في أيار/ مايو المقبل، في وقت تبدو فيه المخاوف كبيرة والثقة مفقودة. وفي استطلاع لأجواء اللقاءات، يقول القيادي في «فتح»، عبد الله عبد الله، لـ«الأخبار»: «غداً (اليوم) هو العرس الذي نذهب إليه لننجح أو ننجح، فلا خيار ثالثاً وهذه هي استراتيجيتنا». وفي شأن العقبات الكثيرة أمام الانتخابات والتوافق على التفاصيل كافة لإجرائها، يضيف: «لا نريد الحديث في ما يمكن أن يحرف الأمور عن مسارها أو يعطّلها، بل سنحاول بلباقة أن نسيطر على الخلافات»، مستدركاً: «حتى الآن تصريحات حماس إيجابية، ونعوّل على كلام (القيادي) خليل الحية الذي نراه تصالحياً إلى حدّ بعيد، لكن هناك نية حمساوية كما يبدو لمناقشة الانتخابات الرئاسية والمجلس الوطني... الحوار منعقد لبحث الانتخابات التشريعية فقط وفتح ثلاثة ملفات مرّة واحدة غير جيد».

وتؤكد الأوساط «الفتحاوية» أن الوفد الممثّل عن الحركة لن يخوض في نقاش مع «حماس» وباقي الفصائل حول القرارات التي أقرّها رئيس السلطة، محمود عباس، في شأن القضاء، ولا سيما المحكمة الدستورية، على أساس أنه شأن «لا دخل له بالحوار»، وحجة «الفتحاويين» في تبرير قرارات عباس هي أن «الأراضي الفلسطينية تعيش حالة استثنائية قانونية، لأن الانتخابات لا تشرف عليها وزارة الداخلية بل لجنة الانتخابات المركزية المستقلة بشخصية قانونية». وفي ما يتعلّق بسلاح «حماس»، يشير عبد الله إلى أن الأمر «ليس مطروحاً للنقاش، لأنه أمر فلسطيني داخلي، ونحن بحاجة إلى السلاح أصلاً، لكن أن يكون تحت قيادة واحدة وقرار واحد». وفي مؤشر على تصميم «فتح» على إجراء الانتخابات كيفما اتفق، يتابع: «إن لم تنجح الحوارات، فسنمضي في الانتخابات وحدنا، ومَن يحبّ الالتحاق بالركب فليفعل، لأننا نعيش في محيط متغيّرات إقليمية ودولية علينا أن نستفيد منها ونراكم عليها».

وكان عباس قد أجرى، قبل يومين من إصدار مرسوم الانتخابات الثلاثية، سلسلة تعديلات على الجهاز القضائي عزل خلالها قضاة، وأعاد صياغة قوانين، إلى جانب تغيير رؤساء هيئات رقابية ومالية، الأمر الذي وصفته «حماس» بـ«التعديلات السوداء» و«السيطرة غير الدستورية على أهمّ مؤسسات السلطة». لذلك، يرى مصدر في «فتح» أن حوار القاهرة سيكون صعباً، وخاصة إمكانية الاتفاق على قائمة ائتلافية تضمّ حركته و«حماس» وغيرهما، ولا سيما مع ضيق الوقت.

> **يستمرّ الحوار ليومين فقط على رغم كثرة الملفات التي يحملها 13 فصيلاً**

ومن هنا، يعتقد أن هذه الجولة قد لا تكفي لمناقشة «الملفّات الأخرى الساخنة التي من المفروض الحديث فيها، مثل مسألة الأمن، والإشراف على الانتخابات، وتمكين الحكومة الائتلافية والسلاح». ويضيف: «لا أفق لنجاح الحوار حتى الآن، خاصة أن هذه الملفات نفسها لم تحسم في الاتفاقات السابقة، كما أن مشاركة (القيادي) عزام الأحمد في الحوار مؤشر سلبي على نجاحه»، متوقعاً أن تطلب «فتح» تأجيل هذه الملفات إلى ما بعد الانتخابات كي يكون قد جرى «تجديد الشرعيات»، على أن يبقى الوضع على ما هو عليه.

واضحٌ أن هذه اللقاءات لن تكون شرطاً للانتخابات، وهو ما يجعلها لزوم ما لا يلزم. يقول المحلل السياسي، طلال عوكل، إن «الشك هو العنوان الأبرز لوصف التوقّعات بشأن الحوار، مع أن المعطيات المتوافرة تؤكد أن هناك اتفاقاً وإعداداً لإجراء انتخابات... الحقيقة أن هناك مصلحة لكلّ طرف من وراء الانتخابات، وما أخشاه أن يكون الهدف هو تبرير المرحلة المقبلة، ثمّ يُلقى كلّ طرف مسؤولية الفشل على الآخر». ويضيف عوكل: «الأجندة في القاهرة كثيرة، ومن يتوقع أن حماس وفتح ستتفقان على كلّ شيء فهو واهم... هل الوقت (يومان) كافٍ لمناقشة قضايا وهموم 13 فصيلاً؟»، مشيراً إلى أن حوار الأمناء العامين للفصائل في رام الله وبيروت لم يُنقّذ منه شيء، فضلاً عن أن هناك فصائل لم تحسم موقفها حتى الآن من المشاركة في الانتخابات، وهي تنتظر نتائج الاجتماع.

يتوقع أن «فتح» ستتهرب من ثقائل الملفات الأساسية التي تريد «حماس» فتحها (أ ف ب)

ليبيا

ترحيب حذر بالحكم الجديد: عقبات تهدّد المسار الانتقالي

على رغم الترحيب العربي والدولي بالسلطة الجديدة المنتخَبة في ليبيا، ثمّة مخاوف من العقبات التي تحول دون إكمال هذه السلطة مهمّتها التي يُفترض أن تنتهي بإجراء الانتخابات نهاية العام، فيما لا تزال أمور مهمّة عالقة من دون حسم

لم يكن الترحيب العربي والدولي بالسلطة الجديدة في ليبيا، والتي انتخبها «ملتقى الحوار السياسي»، سوى جزء من صورة تعكس توافقاً دولياً حول الآلية المقترحة لتشكيل سلطة يمكنها التفاوض مع «المجتمع الدولي»، وذلك لخلافة حكومة «الوفاق الوطني» من جهة، وإرضاءً للأطراف المناهضة للتحالف الطرابلسي - التركي من جهة أخرى. لكن الواقع على الأرض يبدو مختلفاً، إذ تسود حالة من الترقّب والحذر لدى العديد من الأطراف العربية والدولية، لا تشكيكاً في قدرة الحكومة الجديدة على أداء مهمّاتها من دون قيود على قراراتها، بل لطبيعة العلاقات التي ستصوغها مع «المجتمع الدولي»، ولا سيما بعد الترحيب التركي بالنظام الذي ترتبط أنقرة بعلاقات قوية مع غالبية أعضائه، على عكس مصر والإمارات وفرنسا (راجع عدد السبت).

تمكن ملاحظة ذلك في ردّ الفعل السريع من الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي سارع إلى التواصل مع رئيس الحكومة الجديدة حتى قبل تشكيلها، وأعلن بعد الاتصال أنه لا نية لتعديل الاتفاقات بين الجانبين، ما يخيّب آمال القاهرة وحلفائها من تكرار نموذج «الوفاق»، لكن بأسماء جديدة، ولا سيما مع صعوبة إجراء الانتخابات في موعدها المعلن (2021/12/24)، وإدراك الجميع تلك الحقيقة ذلك بسبب العقبات الكثيرة التي لا تزال ماثلة. وتتمثل أولى العقبات الجديدة في مقرّ انعقاد جلسة مجلس النواب التي يفترض أن تمنح الثقة للحكومة؛ فرئيس البرلمان، عقيلة صالح، الذي خاض الانتخابات وخسرها في الجولة الأخيرة، لم يبدِ موقفاً حاسماً بشأن الانعقاد في العاصمة أو موقع آخر، فيما صدرت بيانات عدة من النواب، بعضها يدعو إلى الانعقاد في طرابلس، وأخرى في سرت، وثالثة في بنغازي.

مهما يكن، يمكن منح الثقة للحكومة عبر «ملتقى الحوار»، في سيناريو بديل وضعته الأمم المتحدة التي توقّعت أزمة المجلس، وخاصة أن صالح يخشى فقدان منصبه في ظلّ دعوات نواب إلى إجراء تصويت على رئاسة البرلمان، مع أنه جرت طمأنته بالدعوة إلى انعقاد الجلسة في العاصمة والالتزام بمناقشة منح الثقة للحكومة، حصراً، على جدول الأعمال، من دون بنود أخرى. وبينما تستضيف مدينة الغردقة، اليوم، جولة جديدة من مفاوضات

> **تريد قوات حفتر اختبار السلطة الجديدة قبل تقديم أيّ تنازلات**

المسار الدستوري، تسود حالة من الترقب لمخرجات اللقاء، ولا سيما أن قضايا كثيرة لا تزال عالقة، بينها مسوّدة الدستور التي سيجري التصويت عليها، ومدى إمكانية التعديل على الدستور الذي أقرّته الهيئة التأسيسية منذ أكثر من ثلاثة أعوام ولم يجرِ التصويت عليه حتى الآن. وغالبية أعضاء الهيئة لا يرون إمكانية لتعديل الدستور المقترَح، ولا سيما مع صعوبة التوافق على الاجتماع مجدّداً بكامل الهيئة.

ويسود ترقب لما ستخرجه هذه المفاوضات، في ظلّ توقّع، وإن كان بعيد المدى، بأن هذا المسار سوف يتعقّد جرّاء رفض الدستور والتعديلات، وهو سيناريو لم تضعه البعثة الأممية في حساباتها. وعلى رغم اشتراط التصويت على الدستور قبل الانتخابات، ثمة أمور غامضة قد تُحوّل 24 كانون الأول/ ديسمبر المقبل من موعد للتصويت على الدستور، ولا سيما إذا استمرّت جلسات المسار الدستوري طويلاً، كما أن هناك ترقباً للتغييرات في المناصب السيادية، وتحديداً هيئة المفوضية الانتخابات» والقضاء. والأخيران يمثّلان نقطة بارزة، ليس لجهة تغيير المسؤولين، وإنما في التفاصيل الإجرائية، ومنها التفاهم حول مَن يحقّ له التصويت في الاستفتاء، وفتح الباب أمام تعديلات جداول الناخبين سواء بإضافة مَن بلغ 18 عاماً أو استبعاد المتوفين وإضافات غير المسجلين، وكلّها قضايا جدلية تزداد حدّة مع الاتهامات بتزوير هويات لمرتزقة وأصحاب جنسيات أخرى من أجل إحداث تعديل في الخريطة الديموغرافية.

على جانب آخر، يبقى المسار العسكري الأسهل من الناحية النظرية، لكن في الواقع الأمر مختلف، إذ على رغم ترحيب قوات خليفة حفتر بالسلطة الجديدة والتعهّد بالتعاون معها، وهو ما تزامن مع اتخاذ اللجنة العسكرية «5+5» قراراً بتسهيل الحركة وفتح الطريق الساحلي، فإن حالة الترقب ترتبط بطبيعة التواصل بين حفتر والقيادة الجديدة. فالأوّل يُجهّز سلسلة مطالب قبل تقديم تنازلات من جانبه لتوحيد المؤسسة العسكرية وخضوعها لسلطة «المجلس الرئاسي». في مقدمة هذه الطلبات ضمان الحماية والبقاء للقيادات الحالية، وهي خطوة تتبعها تفاصيل كثيرة تجري صياغتها، فضلاً عن بقاء التشكيلات الحالية من دون تغيير حتى إشعار آخر، طبعاً مع رفض دمج المرتزقة وتسهيل تحوّل آخرين إلى الأعمال المدنية.

ووفق مصادر في قوات حفتر، هم يترقّبون التواصل الأول، وما سيتبعه من نقاشات مباشرة أو غير مباشرة، إلى جانب ما يجري من مباحثات في «5+5»، لكنهم يعلّقون آمالاً كبيرة على إنهاء الاقتتال وتقديم كلّ طرف تنازلات ترضي الآخر، ولا سيما مع بدء وساطات عربية ودولية قوية خلال الساعات الماضية. والأكيد أن مطالب إخراج المرتزقة ستجعل السلطة الجديدة في حماية حفتر ورفاقه، وهو الضمان الوحيد من وجهة نظرهم لإثبات حسن النية، مع قبولهم إبقاء عدد محدود من الميليشيات وتبعيتها لرئيس الوزراء في إطار جهاز شرطي لا عسكري، على أن يكون ذلك حلّاً وسطاً يضمن منع تجدّد المعارك. ويبقى إخراج العدد الأكبر من الميليشيات هو المشكلة والمطلب الذي جرى التوافق عليه من دون تحديد آلية لتنفيذه حتى الآن.

(الأخبار)

قد يتحول موعد 2021/12/24 إلى التصويت على الدستور بدلاً من الانتخابات (أ ف ب)

تقرير

«عاصفة» إسرائيلية بوجه «الجنائيّة الدولية»: أوقفوا قراراتها... وإلا!

تتوالى ردود الفعل الإسرائيلية على القرار الأخير للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يُهدّد بإمكانية ملاحقة مسؤولين إسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين. وعلى رغم أهمية القرار، وخصوصاً على المستوى الدعائي، إلا أنه يُستبعد أن يُترجم إيذاءً فعلياً لتل أبيب لاعتبارات عدّة، على رأسها مظلّة الحماية الغربية لهذا الكيان

يحيى دبوق

ردود فعل شاجبة وعاصفة في إسرائيل ولّدها قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، اعتبار صلاحية المحكمة القضائية سارية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. رئيس الحكومة

> لن يسمح «المجتمع الدولي» للمحكمة، كما هي الحال مع محافل دولية أخرى، بالإضرار الفعلي بإسرائيل

الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وصف قرار المحكمة بأنه سياسي وليس قضائياً، ودعا إلى عقد المجلس الوزاري المصغّر للتداول في مواجهته، فيما أعرب سياسيّو إسرائيل وكتّابها عن استنكارهم الخطوة، التي ترفع – بحسبهم – مكانة فلسطين إلى دولة، وحذّروا الدول الغربية من التداعيات السلبية للقرار، الذي سيسري على مسؤولي تلك الدول لاحقاً.

ورأى نتنياهو أن المحكمة أثبتت مرّة أخرى أنها هيئة سياسية وليست مؤسّسة قضائية، إذ إنها «تتغاضى عن جرائم الحرب الحقيقية وتلاحق إسرائيل، الدولة ذات النظام الديموقراطي المتين التي تُقدّس سلطة القانون». ورأى أن «القرار يمسّ بحق الدول الديموقراطية في الدفاع عن نفسها من الإرهاب، ويخدم من جهة ثانية الجهات التي تعمل على تقويض الجهود الرامية إلى توسيع رقعة السلام»، مؤكّداً في السياق، وبصورة غير مباشرة، أن تل أبيب لن تُغيّر سياساتها وأساليبها المتبعة، إذ قال إن «إسرائيل ستواصل محاربة الإرهاب وحماية مواطنيها وجنودها من الملاحقة القضائية».

«العاصفة» الإسرائيلية ضدّ «الجنائية الدولية»، والتي يبدو أنها ستتواصل بأشكال وأساليب مختلفة في سعي لإفراغ القرار الأخير من مضمونه، توجب الإشارة إلى الآتي:

- واحد من دوافع إسرائيل لمحاربة قرار المحكمة هو تبنّي الأخيرة فلسطين بوصفها دولة، وذلك بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأيضاً انضمام السلطة الفلسطينية إلى معاهدة «الجنائية الدولية» في عام 2015، الأمر الذي يجعل من إسرائيل ومَن يؤيّدها بلا ذرائع حقيقية لمواجهة المجلس، إذ إن المعركة قائمة عملياً على بند واحد، وهو أن فلسطين ليست دولة، وبالتالي لا تسري عليها صلاحية المحكمة.

– في الوقت نفسه، تُقرّ إسرائيل بصورة غير مباشرة بجرائم حرب ارتكبتها، في معرض محاربتها القرار ورفضه، إذ إن ما صدر عن المحكمة يتّصل بالصلاحية، من دون النظر فعلياً في أيّ من جرائم إسرائيل وفقاً لادّعاءات مطروحة أمام «الجنائية الدولية»، الأمر الذي يعني من ناحية تل أبيب، التي تدرك ماهيّة أفعالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن قرار الصلاحية مقدّمة لازمة وضرورية لسيل من المحاكمات، ربطاً بالانتهاكات الإسرائيلية المتكرّرة للقانون الدولي.

– كان لافتاً التهويل والتخويف الموجّه إلى الدول الغربية الوازنة وصاحبة التأثير، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وذلك عبر تحذيرها من أن ما سيبدأ بإسرائيل سينسحب لاحقاً على الجميع. وهو تحذير يشمل أيضاً دولاً وازنة شرقاً، كما هي حال روسيا والصين، الأمر الذي يوجب على تلك الدول المسارعة إلى مواجهة قرار المحكمة ومنعها من المضيّ قدماً فيه.

– اللافت أيضاً هو أن مضمون الاعتراض الإسرائيلي ممجوج؛ ذلك أنه لا يستند إلى الدفاع بأن الكيان العبري لم يرتكب جرائم حرب، بل يطالب بأن تحاكم المحكمة دولاً وكيانات أخرى «غير ديموقراطية»، لا إسرائيل «ذات النظام الديموقراطي». والواقع أن هذه المحاججة مردودة من ناحية قانونية، كون المحكمة لا تقول إنها ليست ذات صلاحية في النظر في جرائم هي من اختصاصها تتعلّق بالدول التي تقصدها إسرائيل في ردّها، ومن بينها إيران وسوريا وكوريا والصين وغيرها، بل إن صلاحية «الجنائية الدولية» تشمل إسرائيل كما الدول الأخرى، سواء تلك التي ذكرتها تل أبيب أو التي لم تذكرها. والقرار هنا قرار صلاحية، ولا يتعلّق بجريمة حرب محددة.

مع ذلك، من المفيد الإشارة إلى التالي، منعاً للوقوع في خطأ التقدير:

– لن يسمح «المجتمع الدولي» للمحكمة، كما هي الحال مع محافل دولية أخرى، بالإضرار الفعلي بإسرائيل، التي ستستطيع أن تأمن هذا المستوى من الضرر. وتماماً كما ورد في تحذيرها للدول الغربية، فإن ما يحدث لها سيحدث لتلك الدول لاحقاً. إلا أن للمنع حدوداً، إذ يُتوقّع أن تتعامل الدول الوازنة مع «الجنائية الدولية» وقرارها الأخير بوصفه عامل ضغط مؤثراً على إسرائيل، يمكن تفعيله أو تفعيل جزء منه، لحثّها على فعل أو الامتناع عن فعل، يرتبط بسياسات الغرب، وتحديداً بالإدارة الأميركية الجديدة. أي أن القرار الأخير، وعلى رغم «الامتعاض» الكلامي الأميركي منه، سيكون واحداً مما يُتوقّع أن تواجهه إسرائيل في الفترة المقبلة، بعد «تناغم إلى حدّ التوافق» مع تطرّفها، طوال السنوات الأربع الماضية، من قِبَل الإدارة الأميركية السابقة.

– بات بإمكان صاحب المصلحة والصفة أن يرفع دعواه أمام المحكمة، وهو ما يستتبع «وجع رأس» دعائياً لإسرائيل، عبر إعادة الحديث عن جرائمها التي يتناساها الإعلام الدولي، الأمر الذي يؤمّن تذكير الرأي العام العالمي بطبيعة هذا الكيان ومنهجه العدائي القائم على الاحتلال.

- على رغم ما تقدّم، يجب التأكيد أن مسؤولي إسرائيل، ممّن ارتكبوا جرائم حرب كواحدة من أهمّ ادواتهم لفرض إرادتهم على الآخرين، سواء كانوا سياسيّين أو عسكريّين أو أمنيّين، لن يخضعوا لمساءلة فعلية تتبعها عقوبات، فهذا بعيد جدّاً، إن لم يكن منتفياً.

في الخلاصة، الأوْلى أن تبتعد التقديرات عن التعامل مع قرار المحكمة، حتى وإن استتبع لوائح اتهام، بوصفه عامل كبح أو تقليص لدائرة الفعل العدائي الإسرائيلي، وتوثّب الكيان الدائم لخرق القوانين الدولية. صحيح أن القرار سيّئ جدّاً لإسرائيل، لكنه غير مؤثّر إلى حدّ تُعدّ جزءاً لا يتجزّأ من ماهيّتها ووجودها، بل هو واحدة من أهمّ دعائم استمرار هذا الوجود.

تقرير

ترحيب فلسطيني... ومخاوف قانونيّة

عبد القادر عقّه

لاقى قرار المحكمة الجنائية الدولية إعلان ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الضفة، غزة، شرقي القدس) ترحيباً كبيراً من الفلسطينيين، على مستوى السلطة أو الفصائل بما فيها التي تُصنّف بأنها «ضد مسار أوسلو». وبينما وصفته قيادات «فتح» و«منظمة التحرير» بـ«الانتصار التاريخي»، يتخوف قانونيون من إمكانية طلب مثول شخصيات في «حماس» و«الجهاد الإسلامي» أمام المحكمة، ما يُعزز هذه التخوفات تقريرٌ صدر نهاية العام الماضي واتهم «حماس والفصائل بارتكاب جرائم حرب»، كما وجهت المدعية العامة للمحكمة تهماً إلى الفصائل بـ«إطلاق صواريخ عشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين واستخدام المدنيين والأطفال كدروع بشرية في أوقات الحروب». الخطير في التقرير أن البند 221 لم يحدد فصائل معينة، بل استعمل «حماس والفصائل الفلسطينية»، الأمر الذي يسمح بفتح تحقيق ضد أي فصيل له جناح عسكري.

وسبق أن طلبت الخارجية الفلسطينية من المدعية العامة للمحكمة عام 2014 فتح تحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها العدو الإسرائيلي خلال العدوان على غزة آنذاك، ثم انضمت رسمياً إلى المحكمة كدولة طرف في 2015. ووفق إحصائية حصلت عليها «الأخبار»، سلّمت «الخارجية» منذ سبع سنوات حتى الآن ما يزيد على 57 ملفاً وبرقية توثّق الجرائم الإسرائيلية، بينها جريمة إحراق عائلة دوابشة. ويرى القانونيون أن واشنطن قادرةٌ على تعطيل المسار القانوني لتحقيقات الجنائية. ومع أن إدارة جو بايدن تشرع في تغيير السياسة الخارجية في عدد من ملفات الشرق الأوسط، يتخوف مراقبون من ضغوط مجلس الشيوخ على البيت الأبيض لإعاقة عمل المحكمة وتحقيقاتها، وخاصة أن المجلس نفسه أجمع على إبقاء السفارة الأميركية في القدس المحتلة. والتجربة التاريخية حافلةٌ بالقرارات لمصلحة الفلسطينيين ولم تطبقها إسرائيل، كما لم يحاسبها العالم أو يجبرها على تطبيقها.

رأى نتنياهو أن المحكمة أثبتت مرّة أخرى أنها هيئة سياسية وليست مؤسّسة قضائية (أ ف ب)

إيران

خلفيات التشدّد الفرنسي: لعبٌ في الوقت الضائع؟

لينا كنوش

أثارت تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ووزير خارجيته جان إيف لودريان، حول شروط العودة إلى المفاوضات مع إيران، تساؤلات عديدة في فرنسا عمّا إذا كانت مؤشّراً إلى تغيُّر في لهجة باريس وتقارب مع الجناح اليميني في إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، أو مجرّد مبادرة سياسية غير مدروسة هدفها تأمين الشروط المناسبة لحوار إقليمي؟

دعا لودريان، في مقابلة مع صحيفة «لو جورنال دو ديمانش»، إلى «حوار شاقّ» جديد مع إيران حول برنامجها الصاروخي ودورها الإقليمي. وكان ماكرون أكد، من جهته، في أواخر كانون الثاني/ يناير الماضي، أن المفاوضات مع إيران ستكون «صارمة جدّاً»، وأنها ينبغي أن تتمّ «بمشاركة السعودية». يتناقض هذا الإصرار الفرنسي على التشدّد في عملية التفاوض وتوسيع إطارها، مع المواقف التي عبّر عنها ماكرون في 2019. ففي الفترة التي احتدم فيها التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وتزايدت الخشية من الانزلاق نحو مواجهة مفتوحة، لعبت فرنسا دور الوسيط لمحاولة إنقاذ الاتفاق النووي.

تيبري كوفيل، الباحث في «مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية»، والمتخصص في الشؤون الإيرانية، يعتقد أن التصريحات الفرنسية المتصلبة لا تعكس تغييراً جوهرياً في الموقف تجاه هذا الملف: «نحن في مرحلة انتقالية يسعى فيها كلّ طرف إلى تحسين موقعه التفاوضي. لا يوجد أيّ تغيير في الموقف الفرنسي الرسمي الداعم لاتفاق 2015. والتصريحات المشار إليها ليست جديدة. فقد تمّ التعبير عنها قبل القرار الأميركي بالانسحاب من الاتفاق. عندما التقى ماكرون ترامب في 2018، أعلن أن المطلوب هو اتفاق أشمل يتضمن عدّة مرتكزات، بينها البرنامج الصاروخي ودور طهران الإقليمي. وقد تقدّم الفرنسيون والأوروبيون بمثل هذا الاقتراح خلال التفاوض على الاتفاق النووي. هذا الأمر لم يمنعهم فيما بعد من تأييده، على الأقلّ في موقفهم المعلن»، وفقاً لكوفيل. لكن التصريحات الحالية هي، برأيه، نتاج لتصوّر غير واقعي حول كيفية التقدّم مع إيران في المسار التفاوضي والمراحل المختلفة التي قد تتخلّله. «الجميع موافق على ضرورة الحوار بين إيران والسعودية، لكن المشكلة هي في كيفية الوصول إلى ذلك. طرح موقف متشدّد من إيران، والمطالبة في الآن نفسه بإشراك السعودية في المفاوضات، لن يسمحا بالمضيّ قُدُماً. نحن في لحظة مفصلية. رغبة بايدن في العودة إلى الاتفاق أمر جيّد، لكن العملية ستكون معقّدة وصعبة. على الأوروبيين التركيز على السبيل الأنجع لإنقاذ الاتفاق بدلاً من إطلاق مواقف متطرّفة. الولايات المتحدة هي التي لم تحترم القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن، ومن الطبيعي أن تطالب طهران بعودة واشنطن أولاً إلى الاتفاق، وبأن ترفع العقوبات - الميتراني، الذي ما زال مؤثراً في وزارة الخارجية، والمتمسّك بقدرة باريس على جمع أطراف متنازعين حول طاولة تفاوض: «لا أظن أن الهمّ الرئيس للخارجية الفرنسية هو معرفة رأي الأميركيين بالأوضاع الراهنة. الفرنسيون عانوا كثيراً خلال رئاسة ترامب. هناك فكرة متداولة في أوساطها عن فرصة سانحة يجب اغتنامها بعد تغيير الإدارة في الولايات المتحدة. لكن هل يمتلك الفرنسيون القدرة على اعتماد مثل هذه السياسة؟ ليست مقتنعاً بذلك». المصالح التجارية بين باريس والرياض لا تُفسّر، بالنسبة إلى كونيسا، التموضع الفرنسي؛ فالعمل على تخفيض التوتر في منطقة تُعبّر منها أهمّ صادرات النفط لا يرتبط أولاً بالسعي إلى توقيع عقود ضخمة مع أيّ طرف. «لا تخضع عملية صناعة القرار الدبلوماسي أولاً لحساب الأرباح التي يمكن جنيها من عقود تجارية. المبادرة إلى اقتراح مفاوضات في إطار إقليمي بين جميع دول الخليج الفارسي ليست سابقة استثنائية. ومثل هذه المبادرات لا تواجَه عادة باعتراضات صاخبة»، يختم كونيسا.

«التصريحات الفرنسية المتصلبة لا تعكس تغييرا جوهريا في الموقف» تجاه هذا الملف النووي، (أ ف ب)

خامنئي يقطع الطريق على بايدن: وحدنا مَن يضع الشروط

بدأت استراتيجية جو بايدن تجاه إيران تتبلور بصورة أوضح، في ظلّ إعلانه، في مقابلة بُثّت أمس، أن الولايات المتحدة لن تبادر إلى رفع العقوبات عن إيران ما دامت الأخيرة «لا تحترم التزاماتها» في الملفّ النووي. تصريحٌ جاء في وقت أكّد فيه المرشد الإيراني، علي خامنئي، أمس، أن بلاده لن تستأنف التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، قبل رفع العقوبات الاقتصادية التي أعادت الولايات المتحدة فرضها عليها. وقال في كلمة متلفزة أثناء استقباله قادة القوّة الجوية للجيش: «إذا أرادوا عودة إيران إلى التزامات الاتفاق النووي، فعلى الولايات المتحدة أن ترفع العقوبات بشكل كامل، وليس فقط بالكلام أو على الورق». وأضاف أنه بعد ذلك «سنتحقّق لنشعر بأن العقوبات رُفعت فعلاً، وبعدها سنعود إلى التزاماتنا بموجب الاتفاق»، المعروف باسم «خطة العمل الشاملة المشتركة». وشدّد خامنئي على أنّ إيران هي الطرف الوحيد «الذي يحقّ له أن يضع شروطاً معيّنة» متعلّقة بالاتفاق النووي، لأنها احترمت التزاماتها، على عكس الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث التي «لم تنفّذ أيّاً من هذه التعهّدات» التي وردت في الاتفاق. وأضاف أن اشتراط عودة الولايات المتحدة إلى التزاماتها هو «السياسة القطعية للجمهورية الإسلامية»، والتي «لن يتمّ العدول عنها».

التصريحات المتقابلة جاءت لتدحض ما أفادت به وكالة «بلومبيرغ»، في وقت سابق، من أن إدارة بايدن تدرس سبل تخفيف الضغط المالي على طهران من دون رفع العقوبات الاقتصادية الرئيسة، بما في ذلك العقوبات النفطية. ونقلت الوكالة عن أربعة مصادر مطّلعة قولها إن أحد خيارات الحكومة الأميركية في هذا الصدد هو دعم قرض من «صندوق النقد الدولي» لإيران من أجل المساعدة في مواجهة التداعيات الاقتصادية لتفشّي فيروس «كورونا» في هذا البلد. ووفقاً لهذه المصادر المطّلعة، فإن الخيار الآخر الذي تدرسه إدارة بايدن هو تخفيف العقوبات التي تمنع وصول المساعدات الدولية المتعلّقة بـ«كورونا» لإيران. وأضاف تقرير الوكالة أن اعتماد مثل هذه الإجراءات يمكن أن يكون لأسباب إنسانية، غير أن الإعفاء من العقوبات المفروضة على بيع النفط الإيراني في الأسواق الدولية «لم يتمّ النظر فيه بجدّية من قِبَل الحكومة الأميركية». لكن بايدن اعتبر، في مقابلته، أن الأمر مرتبط بوقف إيران لتخصيب اليورانيوم، الأمر الذي عقّب عليه مسؤول أميركي بالقول إن بالرئيس كان يقصد أنّه يجب على إيران وقف التخصيب، بما يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الاتفاق النووي.

في سياق منفصل، أشار بايدن إلى أنه لم تسنح له الفرصة بعد للاتصال بالرئيس الصيني شي جينغ بينغ، مضيفاً أنه لا يوجد سبب لعدم الاتصال به. وقال: «إنه (شي) قاسٍ جداً. ليس هناك ذرّة من الديموقراطية في شخصه، ولا أقول ذلك من باب الانتقاد، إنها الحقيقة فقط». لكنه أضاف أنه «ذكي للغاية وصعب للغاية». وتابع: «لكن السؤال هو - لقد قلت له طوال الوقت، لسنا بحاجة إلى صراع، ولكن ستكون هناك منافسة». وعن العلاقة بين البلدين، قال بايدن: «لن أفعل ذلك بالطريقة التي فعلها ترامب. سنركّز على قواعد اللعب الدولية».

(رويترز، أ ف ب)

وفيات

نقابة أطباء لبنان في بيروت تنعى

الدكتور نبيل الخراط

سائلة الله أن يتغمد الفقيد برحمته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

ذكرى

الذكرى السنوية الأولى

يصادف اليوم الاثنين 8 شباط ذكرى مرور سنة على وفاة المأسوف عليه المرحوم

الحاج علي سليم حب الله

وفي هذه المناسبة نرجو من جميع محبّيه تلاوة الفاتحة عن روحه الطاهرة

له الرحمة ولكم طول البقاء

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار al-akhbar
www.al-akhbar.com
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان

تُعلن مصلحة إستثمار مرفأ طرابلس عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لمشروع سقف المساحة ما بين العنابر 5 – 7 و 6 – 8 وذلك على الشكل التالي:

1 – تنفيذ الصفقة بطريقة المناقصة العمومية.

2 – تسلّم دفاتر الشروط إعتباراً من يوم الجمعة الواقع فيه 12/2/2021 من قلم المصلحة الكائن في منطقة المعرض بناية رويال خلف نقابة المهندسين.

3 – آخر مهلة لتقديم العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 2/3/2021 قبل الساعة الثانية عشر ظهراً في العنوان المشار إليه.

4 – تفض العروض يوم الأربعاء الواقع فيه 3/3/2021 عند الساعة التاسعة صباحاً في العنوان أعلاه.

مدير المصلحة

د. أحمد تامر

إعلان

تُعلن مصلحة إستثمار مرفأ طرابلس عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لتامين تنظيف مباني مصلحة إستثمار مرفأ طرابلس بكاملها والمكاتب الملحقة به، وذلك على الشكل التالي:

1 – تنفيذ الصفقة بطريقة المناقصة العمومية.

2 – تسلّم دفاتر الشروط إعتباراً من يوم الجمعة الواقع فيه 12/2/2021 من قلم المصلحة الكائن في منطقة المعرض بناية رويال خلف نقابة المهندسين.

3 – آخر مهلة لتقديم العروض يوم الإثنين الواقع فيه 1/3/2021 قبل الساعة الثانية عشر ظهراً في العنوان المشار إليه.

4 – تفض العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 2/3/2021 عند الساعة التاسعة صباحاً في العنوان أعلاه.

مدير المصلحة

د. أحمد تامر

إعلان من نقابة المهندسين – طرابلس

عملاً بالمادة 24 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة 4 – 4 – من النظام الداخلي للنقابة والمواد 8 – 11 و 15 من قانون الصندوق التقاعدي،

وعطفاً على قانون تعليق المهل رقم 160/2020 وتبعاً لقرارات التعبئة العامة،

وعطفاً على الظروف الصحية القاهرة التي تمر بها البلاد

تدعى هيئة المندوبين لعقد جلسة استثنائية استكمالاً لجلسة 27/3/2020 في دار النقابة لبحث ما يلي:

- التقرير السنوي الإداري والمالي لكل من مجلس النقابة ولجنة إدارة الصندوق التقاعدي عن عام 2019 – 2020.

- التقرير المالي السنوي عن العام 2019 – 2020 للنقابة وصندوق التقديمات الاجتماعية والبرامج الملحقة به، والصندوق التقاعدي.

- الموافقة على مشروع موازنة النقابة وصندوق التقديمات الاجتماعية والبرامج الملحقة به والصندوق التقاعدي للسنة 2021 – 2022.

- تحديد رسم الانتساب ورسوم الاشتراك السنوي وقيمة الراتب التقاعدي للعام 2021 – 2022.

- تعيين خبير مدقق حسابات.

جلسة اولى: الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه 20/2/2021.

جلسة ثانية: الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه 27/2/2021 حيث يكون النصاب قانونياً بمن حضر.

النقيب بسام زيادة

سينما

فيلمه «النمر الأبيض» يرسم صورة ساخرة عن الهند المعاصرة
رامين بهراني... في هجاء الرأسماليّة

يجسّد خضوع الفقراء للأغنياء، فهم مبرمجون على الطاعة

داخل الهند المجنونة، يروي الفيلم رحلة بـ«بلارام» (أدارش غوراڤ) المضطربة من الأسفل إلى الأعلى. أكثر من ذلك، يركّز على عقلية الهنود من الطبقة الدنيا الذين يفكرون دائماً مثل الخدم، وهدفهم الرئيسي خدمة وإرضاء أسيادهم، في علاقة تبعية نفسية. يوضح أن الغالبية العظمى من السكان الذين يعيشون في فقر، يعانون

على الرغم من أن قصته بسيطة، وليست جديدة سينمائياً؛ وجد «النمر الأبيض» (قصة الفيلم مبنيّة على كتاب بالعنوان نفسه للهندي أراڤيند أديغا) تفرّداً معيّناً من خلال نص حازم، يوضح بشكل مستفزّ العلاقة المهينة بين السادة والخدم. لمناهضة الرأسمالية، اختار المخرج الإيراني الأميركي رامين بهراني نهجاً رصيناً، ونغمة قاسية، لإظهار مدى هشاشة الأنظمة الاجتماعية والسياسية التي تحكم البشرية (هذه ليست المرة الأولى، ففيلماه Chop Shop و99 Homes خير مثال على التزامه اليساري). يمسك «النمر الأبيض» المشاهد بمخلبه ويسليه ويستفزّه ويضحكه من

باستمرار من متلازمة استوكهولم تجاه أرباب عملهم الأثرياء. يكشف هذه الظاهرة في الهند المعاصرة في فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية عام 2008، والعلاقة بين الهند والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. يجسد بـ«بلارام» خضوع الفقراء للأغنياء، فهم مبرمجون على الطاعة. وتدريجاً، يقوم بتفكيك نفسه وهذا الجانب من شخصيته، ليدرك أنه هو نفسه يريد أن يصبح سيداً يوماً ما، وربما رائد أعمال في مجال التكنولوجيا، وهذا يعني أن عليه السير على خط رفيع للوصول، والنتيجة قد لا تكون أخلاقية ولا إنسانية بل همجية، ولكن في النظام الرأسمالي كل شيء له ثمن!

بكوميديا سوداء ساخرة وبعض الأجزاء الميلودرامية؛ يقدم الفيلم قصة ازدواجية الرأسمالية وعواقبها مع هجاء المجتمع الهندي. يكشف الفيلم مصير بلارام في بضع دقائق. لذلك كان التطوير مبنياً بطريقة محكمة لتبرير النهاية. نية بهراني بهذا الأسلوب السينمائي هي زيادة الفضول. في الفيلم، نناقش حقائق حياة بلارام، من خلال تفاعل خارج السرد. ولإضفاء العمق والمزيد من الواقعية للرحلة، يظهر صوت بلارام دوماً في الوقت المناسب لتوضيح أي شكوك، وتقديم انتقادات، وإلقاء المزيد من الضوء على دوافعه. إيقاع الفيلم ليس ثابتاً، تارة يتسارع وطوراً يصبح انعكاساً لشيء ويمشي ببطء، وفي بعض المرات يكسر الجدار الرابع. يستخدم الفيلم استعارات كثيرة، أكثرها لفتاً تلك التي تلخّص حالة الفقراء عند مقارنتهم بفكرة «قن الدجاج». النص لا يضفي طابعاً رومانسياً على الفقر، بل على العكس، يكاد يدين هذا الوضع والذين يتقبلونه. بلارام ليس ملاكاً نقياً، فالازدواجية في مواقفه تجعله بطلاً مضاداً (Antihero)، وقد أضفت جاذبية الممثل أدارش غوراڤ وأداؤه الكثير. ولإبقاء الفيلم على المسار الصحيح، يتبع بهراني نهجاً مختلفاً للحديث عن عدم المساواة الاجتماعية. فالقصة مدروسة ومفصلية وأنيقة، بمعنى أن المخرج يفهم أن محتوى الفيلم ثقيل ومليء بالمعلومات، لكنه يمزجه ببعض الوسائط السينمائية التي تجعل القصة أكثر قبولاً وجاذبية لمجموعة واسعة من المشاهدين. «النمر الأبيض» هو تعليق ساخر مركب عن التفاوت والاحتكاك الطبقيَّيْن في الهند (ولمَ لا في العالم).

The White Tiger
على نتفليكس

كلاسيك

«قطار منتصف الليل»: «كتيّب» عن الوطنيّة الأميركيّة!

كتبها **شفيق طبارة**

أحد أكثر المشاهد المتكرّرة في السينما الأميركية، ذلك الذي يحدث في المطارات، خصوصاً في المرحلة التي كانت فيها شركات الطيران في الشرق الأوسط أو آسيا تخشى اختطاف طائراتها من قبل حركات المقاومة. في ذلك الوقت، كان يسكن البيت الأبيض الرئيس ريتشارد نيكسون، الذي أكد عبر سياساته الخارجية على سيناريو الحرب الباردة، ووضع مسافة بين الولايات المتحدة والمناطق المشار إليها. في ذلك الوقت، لم تكن تركيا بلداً محبوباً، نتيجة تهريب المخدّرات. في هذا الإطار الدولي، بدأت ملحمة ويليام «بيلي» هايز.

حُكم على الشاب ويليام هايز المواطن الأميركي بالسجن لأكثر من أربع سنوات، بعد اعتقاله في مطار إسطنبول محاولاً تهريب 2 كيلو من الحشيش إلى أميركا. قضى هايز الحكم في أحد السجون، وقبل أسابيع من إطلاق سراحه، تم إلغاء عقوبته، ومحاكمته من جديد وحبسه مدى الحياة. في تلك اللحظة، قرر هايز الهروب من الأسر ونجح بعد سنوات، ووصل إلى أميركا بعدما قطع الحدود التركية اليونانية. أنجز كتاباً عن تجربته وحياته في السجن بعنوان «قطار منتصف الليل» (1977). رأى المخرج البريطاني آلان باركر والمخرج والكاتب الأميركي أوليفر ستون إمكانيات هذه القصة والكتاب، وقررا تقديمها على الشاشة الكبيرة. والنتيجة «قطار منتصف الليل» (1978) أحد أكثر أفلام السجون شهرة في تاريخ السينما. على الرغم من أن الفيلم يستند إلى كتاب سيرة ذاتية؛ إلا أنه لا يزال فيلم سجن نموذجياً، أعاد إحياء هذا النوع من الأفلام، متأثراً بعينات سينما السجون في الخمسينيات.

أوضح الفيلم العديد من المخاوف التي تثيرها السجون، من بينها فقدان الاستقلالية، الشعور بالملل والفوضى، العنف بين النزلاء، تعسف حراس السجن، تلاشي الذكورة، الحرمان من الحياة الجنسية والضعف المستمر للصحة العقلية. السجناء ملفوفين بأثواب بيضاء قذرة ويتجولون في سراديب الموتى. هنا ينحرف الفيلم عن أصله الأدبي، ويحقّق أعظم إنجازاته الفنية.

ليس صعباً جداً اكتشاف سرّ نجاح فيلم «قطار منتصف الليل»، الذي يفري أجيالاً من الشباب. فالبطل ويليام الذي أدى دوره براد دفيس (عاش حياة مضطربة وسات في سن صغيرة) تجاوز السلطة، ونجح في الهروب، كانَ سلطة السجن هي نفسها ضغط المجتمع والأهل على الشباب. الفيلم يمكن أن يكون قصة تمرد، وقصة فوضى وحتى عدالة. في النهاية، ينتهي الأمر بالمجرم أن يكون حراً لمجرد أن المعاقبين عنيفون للغاية؛ وينتهي الجمهور بدعم هروب هايز لمجرد أنّ العقوبة تتجاوز بكثير الجريمة المرتكبة. لكن بالنسبة إلى كاتب السيناريو أوليفر ستون، فهي ليست أكثر من حالة إفراط في الاستبداد النموذجي لدول العالم الثالث. على الرغم من أنّ الجريمة المرتكبة هي تهريب مخدّرات، إلا أن هناك روحاً سياسية في الفيلم. ويليام ممثلاً لشعب حرّ يتعرض لمضايقات نموذجية لسلطة دكتاتورية. وبما أن حقوق الإنسان غائبة في السجون التركية؛ فإن الفيلم يغرق في رمال سينما الاحتجاج. ولا يمكن فصله عن المسار السياسي في السبعينيات. الفيلم مُعد ليكون كتيّباً عن الوطنية الأميركية، حيث ينتهي الأمر بـ «اليانكيز» إلى كونهم الوحيدين الذين يمكنهم الحكم على ما يجب أن يكون عقوبة عادلة.

Midnight Express على نتفليكس

«الحفر»: قصّة كلاسيكيّة على عتبة الحرب العالميّة

بينما يلوح شبح الحرب العالمية الثانية في الأفق، تستخدم أرملة ثرية تدعى إديث بريتي (كاري موليغان)، عالم الآثار والحفّار العصامي بازل براون (رالف فاينس) للحفر والتنقيب في أرضها. خلال الحفر، يكتشف بازل آثاراً غيّرت مفهوم الأمة، ومعها تردّد صدى ماضي بريطانيا مع اقتراب مستقبل غامض للأمة. «الحفر» للمخرج سيمون ستون، يعيد تصوير أحداث التنقيب والقصة الحقيقية لساتون هوو عام 1939 (موقع أثري انغلوساكسوني اكتُشفت فيه عام 1939 مقبرة وقارب جنائزي، يعود تاريخهما إلى بداية القرن السابع الميلادي).

الفيلم قصة كلاسيكية بكل ما للكلمة من معنى ولا يقدم جديداً. حاول ألا يتحدث عن وقت معين بالتحديد، ليبدو أنه انعكاس لمرور الوقت. وهذا ما نجح فيه تقريباً، خاصة في المونتاج. ولكنّ السرد ينكمش شيئاً فشيئاً، خاصة مع النصف الثاني من الفيلم، عندما تدخل شخصيات كثيرة إلى المشهد وتتنحّى قصة إديث وبراون جانباً، على الرغم من أنها القصة الرئيسية. حاول المخرج إضفاء مشاعر مدفونة على الشخصيات، وتركها تتعامل معها، لكن هذا ما أدخل الفيلم في مناخ تشاؤمي، بخاصة مع الموت والمرض والشيخوخة والترمل والاندلاع الوشيك للحرب. وانتهى بالوقوع في المبالغة الميلودرامية، وحوّلها إلى مجموعة قصص بسيطة جداً إلى حد ما. لعل أفضل ما في الفيلم هو تكريم بازل براون، الذي لم يتم الاعتراف به وباكتشافه وأهمية مشاركته في التنقيب حتى وقت قريب نسبياً.

The Dig على نتفليكس

رحيله

كريستوفر بلامر... «الكابتن» لم يعد يجيب

«أين كنت طوال حياتي؟» هتف كريستوفر بلامر، ممسكاً ومحدّقاً بجائزة الأوسكار التي حصل عليها للمرة الأولى عام 2012 (أفضل ممثل مساعد عن فيلم «مبتدئون»). كان وقتها يبلغ 82 عاماً، وأكبر شخص يفوز بجائزة تمثيل. في الليلة ذاتها، كان بمزاج جيد: «لقد تدرّبت على خطاب القبول منذ ولادتي، ولكنني نسيت ذلك». المضحك أن بلامر، الذي رحل أول من أمس، كان بالكاد أصغر من حفل الأوسكار بنصف عام، ولد كلاهما عام 1929، الأوسكار في أيار (مايو) وبلامر في كانون الأول (ديسمبر). الكندي المهيب ولد بموهبة طبيعية في التمثيل، تحوّل من ممثل قوي إلى ممثل عظيم.

كان يمكن أن يكون بطلاً أو شريراً في الأفلام، وعمل حرفياً حتى بلغ التسعين. شارك في أكثر من 200 عنوان بين السينما والتلفزيون، وأيضاً في المسرح الشكسبيري، الذي قال عنه: «أنا لا أنتمي فقط إلى هنا، هذه المساحة ملك لي». أول ظهور له كان عام 1953، وفي أكثرية أفلامه كان يقوم بدور العجوز المستقيم، إلى درجة أنك تندهش لرؤيته على الشاشة عندما كان شاباً. بلامر من عمالقة هوليوود، رجل كلاسيكي رفيع، ذكي ووسيم لديه هذا الحزن في عينيه. قال يوماً متأثلاً: «الحزن هو كل شيء» بالنسبة إليّ. إنه يجلب الكوميديا مثل المأساة، كل الجمال هو الحزن...».

كان قادراً على ملء الشاشة بشخصيته وأيضاً على ترويع الجمهور. جسّد مراراً وتكراراً شخصيات تاريخية في السينما: روميل، وليلينغتون، الأرشيدوق فرديناند، الرسّام ألفريد ستيغليتز، روزفلت، قيصر، تولستوي، جون باريمور، القيصر فيلهلم الثاني، ج. بول جيتي. ربما كانت هذه الوفرة، وهذا التنوع بالتحديد، قوته. ولكنّ الشاشة الكبيرة سوف تتذكره دائماً في شخصية الكابتن فون تراب في فيلم «صوت الموسيقى» (1965).

انيميشن

كرنفال من الألوان والمتعة والموسيقى «روح» الحياة

رغم كونها خيالية، ملوّنة، مغامرة. فإن رسوم «بيكسار» المتحركة تمس دائماً أعمق النقاط الإنسانية. في كرنفال من المتعة والألوان والموسيقى والضحك، يستكشف فيلم «روح» مشاعر الموت، الحداد، الخسائر، العلاقات الإنسانية وعلاقة البشر، بعضهم مع بعض ومع الحياة. يعكس الفيلم القضايا الوجودية بطريقة بسيطة، ويخلق الموت وما بعد الموت وفق معيار «بيكسار» للوجود. أجزاء الفيلم واضحة، وهناك الكثير من الرموز في جزئه الأخير. إذا كان لدينا في الفصل الأول شخصية في حالة إنكار في مواجهة الموت، ففي الثاني ينتشر جوّ المغامرة بالطريقة المتوقعة، والفصل الأخير يوحّد كل تفاصيل ما شوهد سابقاً. رغم أنّ «روح» هو جوهر العبارة القديمة المبتذلة «ما يهم هو الرحلة، وليس الوجهة النهائية»، يقدّمها الفيلم بأذكى طريقة ممكنة.

تتناسب كليشيهات بطل الفيلم جو (جيمي فوكس)، مع كليشيهات الفيلم نفسه (ليس بالضرورة أن تكون الكليشيهات شيئاً سلبياً، فالفيلم يتعامل معها بطريقة طبيعية لأسباب سردية). «جو» مدرّس موسيقى، حياته دون العادية، يحبّ الجاز ويحلم دائماً بالمشاركة في العروض الحية مع فنانين يكنّ لهم الإعجاب. عندما أتيحت له الفرصة أخيراً لتحقيق هذه الرغبة؛ يموت وتنفصل روحه عن جسده. في هذه المرحلة، يبدأ بالإنكار في مواجهة الخروج النهائي من العالم المادي. يعارض القواعد ويعيد اختراعها عندما تصل روحه إلى مكان غير عادي: مركز خارج الكوكب لتكوين الأرواح الجديدة. هنا يبدأ الفيلم بإثارة أسئلة حول وجهة نظرنا إزاء الموت، ولكن سرعان ما ينتقل السياق إلى سؤال: «هل فعلت في الحياة ما أريده؟ أم أنني عشت فقط في انتظار شيء لم يحدث أبداً؟». وهذا السؤال يلخّص معظم الحبكة. وعند بداية جو بالتساؤل؛ يبدأ المخرج بيتي دوكتر بالتعامل مع النقاط البشرية المذكورة في بداية النص. كل هذا لا يتم إلا بمساعدة شخصية أخرى من المعروف للذين يعملون في السينما أنه يصعب جداً توجيه الأطفال والحيوانات أمام الكاميرا، فهم سيفعلون ما يحلو لهم إلى حد ما. حسناً، ربما يكون من الأسهل قليلاً في الوقت الحاضر توجيه الأطفال، لكن ليس في الوقت الذي صنع فيه تشارلي تشابلن فيلم «الطفل» عام 1921، قبل مئة عام. ظهرت فكرة تشابلن عن الفيلم عندما وجد «الطفل» المناسب (أكي كوجان). عندها بدأ بناء الفيلم حوله، ونجح بشكل كبير، فلا نزال نتحدث عنه، ولا يزال الفيلم موجوداً في الضمير الشعبي، حتى الأشخاص الذين لم يشاهدوه من البداية إلى النهاية يستطيعون تمييزه من مشهد واحد. كان «الطفل» فيلماً مهماً للغاية في مسيرة تشابلن، أنتج عند مفترق طرق مهنياً وشخصياً. هو عن طفولة تشابلن في المقام الأول، لكنه أيضاً عن تشابلن الذي واجه للتوّ خسارة طفله الأول من زوجته الأولى ميلدريد هاريس. في ذلك الوقت، أثارت علاقة هاريس وتشابلن الجدل: كانت تبلغ 16 عاماً عندما التقيا. توفي ابنهما مشوّهاً بعد أيام من ولادته عام 1919. بعد ذلك بفترة، تطلّق الزوجان. في ذلك الوقت أيضاً، كان تشابلن يعاني من مشاكل مع والدته المضطربة عقلياً، وطلب قدومها إلى الولايات المتحدة في عام إصدار الفيلم نفسه. ومع كل هذا، كان تشابلن بالفعل أكبر نجم سينمائي في العالم، شهد عام 1919 أيضاً اللحظة التي أسّس فيها، جنباً إلى جنب مع نجوم آخرين، «استوديو الفنانين المتحدين»، بحثاً عن الاستقلال التام. بدأ من هذه اللحظة في حياته المهنية، كان تشابلن يفعل كل شيء على طريقته، و«الطفل» هو أول فيلم طويل له من إخراجه.

«الطفل» هو تحفة تشارلي تشابلن للجانب الجديد لسينما تشابلن. لم يكن الفيلم مضحكاً مثل أعمال تشارلي في تلك الفترة، ولم يكن يفترض أن يكون كذلك. يصل تشابلن هنا إلى مرحلة النضج. هناك مشاهد تذكرنا برائد السينما الفرنسي جورج ميليس عندما استخدم كل إبداعاته وموارده التقنية ليجعلنا نختبر سحر السينما، من خلال مؤثراته الخاصة المذهلة. تشابلن صنع الشيء نفسه في مشاهد الحلم. في الفيلم، قدّم تشابلن موضوعاً حقيقياً جداً بالنسبة إليه وقريباً جداً من قلبه بألم غير عادية وضمير نقدي قوي ولكن في الوقت نفسه، عن وعي، يمنع هذا الشعور النقدي من السيطرة على الفيلم وأخذه إلى مكان آخر. يغمرنا تشابلن بالمشاعر والكوميديا والشخصيات القوية، ويصنع قوساً مثالياً من المأساة إلى الأمل.

The Kid على نتفليكس وMubi

«طفل» تشارلي شابلن... ذروة النضج

من المعروف للذين يعملون في السينما أنه يصعب جداً توجيه الأطفال والحيوانات أمام الكاميرا، فهم سيفعلون ما يحلو لهم إلى حد ما. حسناً، ربما يكون من الأسهل قليلاً في الوقت الحاضر توجيه الأطفال، لكن ليس في الوقت الذي صنع فيه تشارلي تشابلن فيلم «الطفل» عام 1921، قبل مئة عام. ظهرت فكرة تشابلن عن الفيلم عندما وجد «الطفل» المناسب (أكي كوجان). عندها بدأ بناء الفيلم حوله، ونجح بشكل كبير، فلا نزال نتحدث عنه، ولا يزال الفيلم موجوداً في الضمير الشعبي، حتى الأشخاص الذين لم يشاهدوه من البداية إلى النهاية يستطيعون تمييزه من مشهد واحد. كان «الطفل» فيلماً مهماً للغاية في مسيرة تشابلن، أنتج عند مفترق طرق مهنياً وشخصياً. هو عن طفولة تشابلن في المقام الأول، لكنه أيضاً عن تشابلن الذي واجه للتوّ خسارة طفله الأول من زوجته الأولى ميلدريد هاريس. في ذلك الوقت، أثارت علاقة هاريس وتشابلن الجدل: كانت تبلغ 16 عاماً عندما التقيا. توفي ابنهما مشوّهاً بعد أيام من ولادته عام 1919. بعد ذلك بفترة، تطلّق الزوجان. في ذلك الوقت أيضاً، كان تشابلن يعاني من مشاكل مع والدته المضطربة عقلياً، وطلب قدومها إلى الولايات المتحدة في عام إصدار الفيلم نفسه. ومع كل هذا، كان تشابلن بالفعل أكبر نجم سينمائي في العالم، شهد عام 1919 أيضاً اللحظة التي أسّس فيها، جنباً إلى جنب مع نجوم آخرين، «استوديو الفنانين المتحدين»، بحثاً عن الاستقلال التام. بدأ من هذه اللحظة في حياته المهنية، كان تشابلن يفعل كل شيء على طريقته، و«الطفل» هو أول فيلم طويل له من إخراجه.

«الطفل» هو تحفة تشارلي تشابلن للجانب الجديد لسينما تشابلن. لم يكن الفيلم مضحكاً مثل أعمال تشارلي في تلك الفترة، ولم يكن يفترض أن يكون كذلك. يصل تشابلن هنا إلى مرحلة النضج. هناك مشاهد تذكرنا برائد السينما الفرنسي جورج ميليس عندما استخدم كل إبداعاته وموارده التقنية ليجعلنا نختبر سحر السينما، من خلال مؤثراته الخاصة المذهلة. تشابلن صنع الشيء نفسه في مشاهد الحلم. في الفيلم، قدّم تشابلن موضوعاً حقيقياً جداً بالنسبة إليه وقريباً جداً من قلبه بألم غير عادية وضمير نقدي قوي ولكن في الوقت نفسه، عن وعي، يمنع هذا الشعور النقدي من السيطرة على الفيلم وأخذه إلى مكان آخر. يغمرنا تشابلن بالمشاعر والكوميديا والشخصيات القوية، ويصنع قوساً مثالياً من المأساة إلى الأمل.

The Kid على نتفليكس وMubi

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 8 شباط 2021 العدد 4266

صورة وخبر

قرّر منظّمو كرنفال البندقية، نقل الحدث الشهير إلى منصة بثّ إلكترونية وتأجيل مواعيده في ظل إجراءات العزل التي تفرضها السلطات الإيطالية بسبب جائحة كورونا. استمتع الجمهور بالعروض الافتراضية في عطلة نهاية الأسبوع، على أن تستمرّ في الفترة الممتدة بين 11 و16 شباط (فبراير) الحالي. وأشار المنظّمون إلى أنّ المنصة ستكون قادرة على استقبال نحو 100 ألف مشاهد يومياً، فيما تم إعداد فصول رئيسية منوّعة وقصص تفاعلية وعروض ومسابقات للأطفال وبرامج تدريبية وتحديات واجتماعات مع مؤثّرين خاصة بالمراهقين، كما يمكن للبالغين المشاركة في «مسابقة أجمل قناع» وغيرها من الفعاليات. في مثل هذا الوقت من السنة، جرت العادة أن تستحيل المدينة الإيطالية العائمة مسرحاً كبيراً، بوجود مشاركين يرتدون أزياء جميلة وأقنعة ساحرة ويسردون حكايات خرافية على قوارب الـ «غندول». (ماركو بيرتوريلو ــ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

أُقعدْ قليلاً!

لا جدوى من قرعِ الباب!
مَن ليس في الداخلِ سيكونُ عسيراً عليه أنْ
يقومَ ويفتحَ لكَ الباب.
ولِئلاّ تمضي متعباً مثلما جئت
أُقعد قليلاً إلى جانبِ الباب، حيثُ المقعدُ ـ
مقعدُكَ الحجرُ الأسود.
أُقعد ودخِّن سيكارتَكَ على أقلّ مِن مهلْ،
وتأمّل في النجومِ المعلَّقةِ فوقُ، في سقفِ
سماءِ اللّيل (تلكَ التي صارت أرواحَ مَن جئتَ
في طلبِهم).
أُقعد، ودخِّنْ، وتأمّلْ على مهل!
تأمّلْ في ما شئتَ إلى ما شئتَ
وقل: سلاماً ورحمةً لهم
أولئك الذين لم يبقَ منهم إلاّ هذه الشظايا
الوضيئةُ المعلَّقةْ
تلكَ التي: أرواحُهم.

لبنان يُنافس في «أمير الشعراء»

تشارك الشاعرة اللبنانية حنان فرفور (الصورة) في الموسم التاسع من برنامج «أمير الشعراء» بعدما تأهّلت إلى مرحلة الحلقات المباشرة التي انطلقت الثلاثاء الماضي. فرفور التي تمثّل لبنان في المسابقة المعنيّة بالشعر الفصيح ستكون غداً الثلاثاء على موعد مع مشاركتها الأولى في الأمسيات التي ستُنظّم تباعاً على مرّ الأسابيع المقبلة، فيما سيبقى صمودها في البرنامج مرهوناً برأي لجنة التحكيم أوّلاً وتصويت الجمهور تالياً في مرحلة التصفيات الأولى، على أن يبقى الفوز في المرحلة النهائية التي ستضم ستة شعراء محصوراً بتصويت الجمهور.

ومن المعلوم أنّ المسابقة التلفزيونية المذكورة تُنظّمها لجنة إدارة المهرجانات والبرامج الثقافية والتراثية في أبو ظبي، مرّة كلّ عامين على مسرح شاطئ الراحة في أبو ظبي. ووفق القائمين على المسابقة التي انطلقت في عام 2007، فإنّ البرنامج يستقبل في كل موسم آلاف القصائد من شعراء العرب على مستوى دول العالم، وتقوم لجنة التحكيم بفرز وتقييم الأعمال المشاركة، لتتم بعد ذلك استضافة أكثر من 150 شاعراً ممن وقع عليهم الاختيار في أبو ظبي. كما تُجري اللجنة مقابلات فردية مع كل شاعر، ومن ثم يتم اختيار أفضل 40 شاعراً من المتقدّمين ليدخلوا في مرحلة الاختبارات وصولاً إلى قائمة العشرين شاعراً الذين سيشاركون في الحلقات المباشرة. وفي ختام كل موسم، يحظى الفائز بالمركز الأوّل بلقب «أمير الشعراء» وجائزة نقدية قدرها نحو 273 ألف دولار أميركي.

*«أمير الشعراء»: الثلاثاء ـ الساعة الثامنة مساءً بتوقيت بيروت ـ على قناتَي «بينونة» و«الإمارات»

مجزرة الرقاص: استهداف الإعلام

يدعو «معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان»، اليوم الاثنين، إلى حضور مؤتمر صحافي لإطلاق تقرير «مجزرة حي الرقاص: استهداف الإعلام»، عبر قناة GIDHR الرسمية على يوتيوب وعدد من الفضائيات. يتحدّث خلال النشاط كلّ من: سفير اليمن في سوريا عبد الله صبري، رئيسة المؤسّسة العربية لحقوق الإنسان رجاء المصعبي، مستشارة السياسة الإنسانية والمناصرة في منظمة Save the Children فيليبا لايزات، رئيس الرابطة الطبية الدولية لمنع الحروب في أستراليا سو ويرهام، رئيس معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان والزميل بيار أبي صعب.

*مؤتمر صحافي لإطلاق تقرير «مجزرة حي الرقاص: استهداف الإعلام»: اليوم الاثنين ـ الساعة الثانية عشرة ظهراً بتوقيت بيروت ـ قناة GIDHR الرسمية على يوتيوب.

الجامعة اللبنانية: خطّة استراتيجية لتوزيع لقاح كورونا

في إطار مواكبتها للوضع الصحي والأكاديمي والإداري الذي فرضته جائحة كورونا، شكّل رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب لجنة خاصّة لوضع خطة استراتيجية وعملية لتوفير اللقاح الخاص بالفيروس لأهل الجامعة الوطنية. بدءاً من استيراده إلى طريقة حفظه وصولاً إلى التطعيم وفق البروتوكول الطبي الموافَق عليه من منظمة الصحة العالمية، والمراجع الطبية الدولية الموثوقة.
وأوضح رئيس الجامعة خلال اجتماعه أخيراً مع أعضاء اللجنة، أنّ الغاية من المبادرة هي إعطاء اللقاح لأهل الجامعة (أساتذة وموظفين وطلاباً) التي ستتكفّل بالتكاليف من ناتج الوفر الحاصل من مداخيل فحوص الكشف على المصابين التي يجريها مختبر البيولوجيا الجزئية في كلية العلوم، ومختبر ميكربيولوجيا الصحة والبيئة في المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا، عبر اتفاقيتَيْن موقّعتَيْن مع وزارة الصحة ومع مديرية الطيران المدني والمتعلّقة بإجراء فحوصات الـ PCR للقادمين عبر المعابر البرّية والمطار.
واتّفق المجتمعون على ضرورة وضع آلية تُعنى بإحصاء الراغبين بتلقّي اللقاح، وبكيفية تبليغهم ومتابعتهم.

الإثنين 8 شباط 2021 العدد 136
Lundi 8 Fevrier 2021 no136

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
أموال تعويضات نهاية الخدمة تتآكل

03
محمد وهبة
هل قيمة الودائع مضمونة فعلاً؟

04
حسن دياب
كريم ضاهر
أيّ موازنة نريد ؟

06
محمد وهبة
ماهر سلامة
المتلاعبون بالسوق الماليّة: Gamestop نموذجاً

08
شربل نحاس
قطاع النفايات: السلطة تتفوّق على نفسها

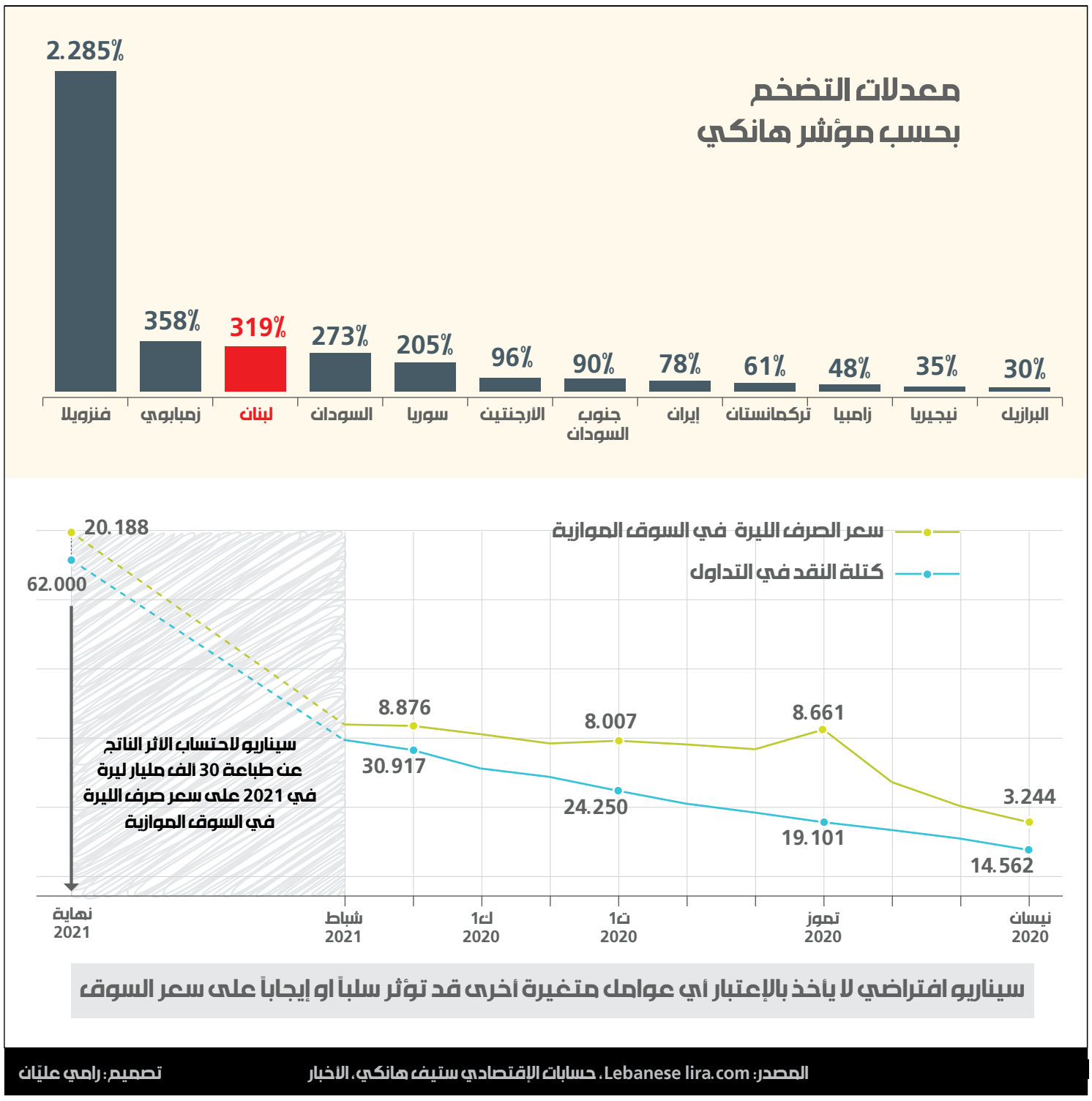

التضخم المفرط وارد

بحسابات ستيف هانكي، فإن تضخّم الأسعار في لبنان بلغ 319% وسطياً في عام 2020، ما يدفعه إلى تصنيف لبنان على لائحة الدول التي تعاني من التضخّم المفرط، لا بل إنه يصنّف لبنان ثالث أعلى دولة تعاني من تضخّم مفرط. في المرتبة الأولى تأتي فنزويلا بمعدّل تضخّم وسطيّ بلغ 2285%، وزمبابوي في المرتبة الثالثة بمعدل 358%.

لا يتّفق كثيرون مع هانكي على أن التضخم في لبنان هو مفرط. بعض الأساتذة الجامعيين يعتقدون أن التضخّم المفرط يتطلّب تضخّماً في الأسعار بمعدّل 50% شهرياً أو 1000% سنوياً، لذا يرون أن التضخّم في لبنان وفق المعدلات المعلَنة من إدارة الإحصاء المركزي تعبّر عن تضخّم مرتفع مختلف كلياً عن التضخّم المفرط، أو التضخم المتسارع. فالتضخّم المفرط يعبّر عن ارتفاع في الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة جداً، كأن تتغيّر الأسعار كل بضع ساعات في اليوم الواحد وبمعدّلات مرتفعة نسبياً.

صندوق النقد الدولي يعترف أو يثق أو يعتمد تعريفات مختلفة للتخضّم من أبرزها التعريف الصادر عن الاقتصادي فيليب كاغان. ففي عدّة أوراق بحثية نشرها صندوق النقد الدولي، كان كاغن هو السند الأساسي لتعريف التضخّم المفرط على النحو الآتي: «يدخل الاقتصاد مرحلة التضخم المفرط في الشهر الذي يتخطّى فيه تضخّم الأسعار معدل 50%، ويخرج من هذه المرحلة في الشهر الذي ينخفض فيه هذا المعدل عن نسبة 50%». بهذا المعنى، تتّضح أكثر تصنيفات هانكي عن لبنان وغيره ضمن لائحة التضخم المفرط. فإلى جانب كون هانكي يعتمد معادلة خاصة به لقياس التضخّم لا تعتمد فقط على سلّة أسعار الاستهلاك أو على الطريقة التقليدية التي تُحتسب على أساسها هذه الأسعار، فمن الواضح أنه يصنّف أي اقتصاد يكون فيه تضخّم الأسعار بشكل مفرط ولو لفترة قصيرة ضمن لائحته. ففي لبنان تضخّمت الأسعار خلال عدد محدود من الأشهر بأكثر من 50%، لكنّها لم تصل إلى 1000% سنوياً، ولم نشهد تسارعاً كالذي نشهده في فنزويلا.

أيّاً يكن الحال، فمن المهمّ التعرّف إلى «التضخّم المفرط» بوصفه «الانغماس في الانهيار». عملياً، لبنان يسير في الاتجاه نفسه. فمن دون حكومة، وفي ظلّ مجلس نيابي منقسم بين ممثلي الاقتصاد التجاري (الأولوية لحيتان المال) وممثلي الاقتصاد التوزيعي (الأهمية لعملية توزيع الأموال وتحويل الناس إلى زبائن في السياسة)، ووسط عملية تفاوض دولية متوتّرة سواء صار التفاوض على الطاولة بالكلام والأبحاث أو بأدوات عنفيّة، يبدو أن الأمر ذاهب نحو ما بعد الأسوأ. ما وراء الفقر. فبعد مضي أكثر من سنة على الانهيار الواضح، وبعد نحو 11 شهراً تقريباً على إعلان لبنان التوقّف عن دفع ديونه للدائنين الأجانب، لا يزال النقاش يتعلّق باستمرار الدعم أو وقفه.

استمرار الدعم، يعني مواصلة التوزيع وفق القنوات القديمة الشاملة والتي يستفيد منها الأثرياء أكثر من الفقراء. من أبرز هذه القنوات، دعم أسعار الاستهلاك لتبقى قيمتها بالعملات الأجنبية موازية لنحو 1507,5 ليرات وسطياً، ومثلها دعم استهلاك الكهرباء، دعم الخبز، ودعم القروض... أما وقف الدعم، فيعني إلغاء إحدى قنوات عمليات التوزيع التي كانت تؤمّن لقوى السلطة زبائن بالجملة يتهافتون للحصول على حصّتهم. تجمعات الأعمال (شركات الغذاء، الصيادلة... وغيرهم)، أصحاب الشركات بشكل إفرادي، أصحاب الاستثمارات الصغيرة... كلهم كانوا يريدون حصّة من الدعم الذي يفيد الشرائح الأكثر قدرة على الاستهلاك.

الحجّة التي تُستعمل من أجل تبرير وقف الدعم، أن مصرف لبنان لديه سقف لاستعمال الدولارات لا يمكنه تجاوزه. وبمعزل عن أنه سقف وهميّ، إلّا أن قوى السلطة بدت موافقة على هذا المبرّر، لكنها طالبت مصرف لبنان بقناة جديدة تعوّضها عن إلغاء القناة القديمة: الدعم بطباعة النقد. بهذا المعنى، اتّفقت هذه القوى على أن توزّع 1 مليون و250 ألف ليرة شهرياً دعماً لنحو 600 ألف أسرة، أي ما توازي قيمته 9000 مليار ليرة. هذه المبالغ بمعزل عن كيفية تمويلها، إلّا أنها ستضخّ في السوق أي أنها عبارة عن إصدارات نقد إضافية تأتي فوق 3130 مليار ليرة خدمة دين بالليرة، وفوقها أيضاً 1550 مليار ليرة يطبعها مصرف لبنان شهرياً لإطفاء الودائع على سعر 3900 ليرة (18600 مليار ليرة). بهذا المعنى، فإنّ الكتلة النقدية المتداولة بالليرة اللبنانية سترتفع من 32 ألف مليار ليرة حالياً، إلى أكثر من 62 ألف مليار ليرة.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن هناك علاقة قوية بين الكتلة النقدية المتداوَلة، وبين سعر صرف الليرة في السوق الموازية، فمن الأكيد أن تغيّر العامل الأول ارتفاعاً سيؤدي إلى تغيّر مماثل في العامل الثاني. هذا السيناريو لا يأخذ في الاعتبار تأثيرات عوامل أخرى مثل العوامل السياسية، أو اتّفاق مع الدائنين، أو انفراج ما، وهو لا يأخذ في الاعتبار أن زيادة النقد تغذّي الطلب على الدولار وترفع سعره مقابل الليرة ثم تتغذّى الأسعار على ارتفاع سعره مجدداً... هذا هو التضخّم المفرط. إنها حلقة جهنميّة من ارتفاع الأسعار بلا أفق أو رادع.

قنوات التوزيع تنكشف أكثر في الأزمات

أموال الضمان تتآكل

الضمان يأكل نفسه ويأكل تعويضات العملاء. هذا واقع ظاهر في التقرير الأخير الذي أعدّته إدارة الضمان عن الوضع المالي لغاية نهاية 2020. فالعجز في فرع ضمان المرض والأمومة كان يموّل منذ 2001 من أموال فرع نهاية الخدمة وتراكم ليصبح 4249 مليار ليرة. أما أموال فرع نهاية الخدمة فقد استُبيحت وفق تبرير غير معلن: فيها «فائض» لا يملكه أحد. وتحوّل الأمر إلى أمر واقع عندما استغلّ الضمان وجود «الفائض» وتكتّم عليه من أجل تغطية عجزه المتراكم في الضمان الصحي. لكن الصندوق يقف اليوم أمام استحقاق أكثر خطورة من أيّ وقت مضى: الليرة تدهورت، أسعار التعرفات الطبية ستتضاعف عاجلاً أم آجلاً ومعها ستتضاعف كلفة ضمان المرض والأمومة مرات عدّة. الكلفة الإدارية ستزداد أيضاً... هل «الفائض» ما زال خياراً متاحاً؟ الجواب في تقريرَين ماليَّين مرفوعَين إلى مجلس الإدارة: الأول أعدّه الاكتواري فاروق خطّاب، والثاني أعدّه المستشار المالي في الضمان حسن دياب. خلاصتهما أن فائض نهاية الخدمة يتآكل

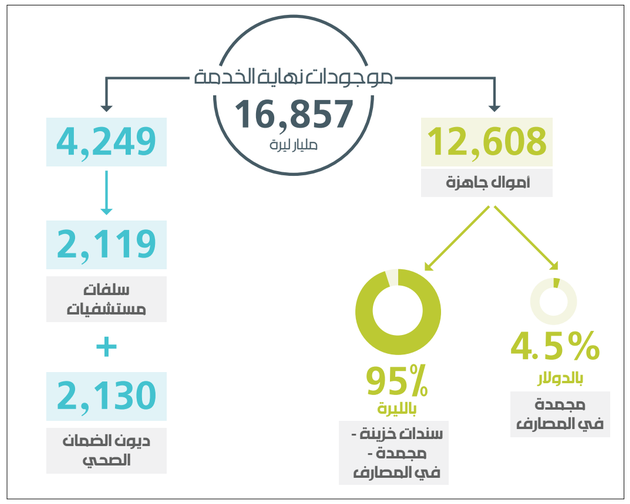

4264
مليار ليرة
قيمة الصلبغ المتوجّب على الدولة لصندوق الضمان. لا يعتدّ كثيراً بهذا الرقم بعد تدهور قيمته على فترة التقسيط التي تمتدّ لـ 10 سنوات، وهو لا يغطّي العجز الفعلي في الضمان الصحي الذي يفوق 5000 مليار ليرة بعد احتساب الفواتير المتراكمة المقدّرة بأكثر من 7 ملايين فاتورة

لم يسمع أحد بوجود «فائض» في أموال نهاية الخدمة. كانت هناك مجرّد أقاويل. تشير إلى أن الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة، يوم كان وزيراً للمال، على اطلاع بوجود فائض في فرع نهاية الخدمة، وأنّ عينه كانت عليه. لم يفسّر أحد حقيقة رغبة السنيورة في السيطرة على هذا «الفائض» إلّا من باب شخصنة الضمان الاجتماعي التي ستضع الفائض بالإضافة إلى كتلة نقدية كبيرة بيد شركة خاصة معلوم سلفاً من سيملكها. بقي موضوع «الفائض» مكتوماً لفترة طويلة من دون أن يعلم أحد سبب التكتّم. الأجوبة أتت أحياناً من نوع: حتى لا يُثار الأمر ويُضاء على هذه الأموال التي يريد السنيورة وأتباعه السيطرة عليها. لكن، بمعزل عن حقيقة هذه السرديّة، فإن السنيورة لم يكن سوى ممثّل لقوى السلطة، أي أنه يمثّل توجهاتها ومن وظائفه الإشراف على واحدة أو أكثر من قنوات التوزيع الخاصة بها. يوم كان في المالية كان يلعب هذا الدور. ويوم كان رئيساً للحكومة لعب أيضاً هذا الدور. لكنه، بالمطلق، ليس القناة الوحيدة للتوزيع. فهناك قنوات أخرى مفتوحة على مصراعيها مثل الهيئة العليا للإغاثة، الدين العام... أموال فرع نهاية الخدمة وفائضها تمثّل نموذجاً واضحاً عن هذه القنوات التي يتردّد بأن السنيورة كانت «عينه عليها». فمن دون أي مبرّر قانوني، بل على العكس، بشكل مخالف للقانون، استعمل الضمان نحو 4249 مليار ليرة من أموال فرع نهاية الخدمة لتمويل عجز فرع ضمان المرض والأمومة. ومن أصل هذا المبلغ هناك 2119 مليار ليرة مدفوعة للمستشفيات الخاصة على شكل سلف مسبقة عن الفواتير التي يتباطأ الضمان في تصفيتها؛ وللعلم، هذ الرقم لا يمثّل كل العجز في الضمان الذي يقع به الضمان، بل هناك فواتير متأخرة غير مسدّدة. قنوات التوزيع كانت تفضّل أن تحصل المستشفيات على الأموال على شكل سلف غير قانونية، وأن ينتظر الأفراد لأكثر من 18 شهراً من أجل تحصيل فواتيرهم الطبية.

إذاً، كيف استُعمل «الفائض»؟ في كل التقارير الصادرة عن إدارة الضمان والتي اطلع عليها مجلس إدارة الضمان ولجنته الفنية، استُعملت عبارة «إمدادات مالية». تعامل الضمان بكامل أركانه مع سحب الأموال من فرع نهاية الخدمة باعتبارها مجرّد «إمدادات». لم يقبل حتى تسميتها ديوناً. وها هو اليوم يصدر تقريراً عن وجود «فائض» في أموال نهاية الخدمة يوحي بأنها «بلا أصحاب». بمعنى آخر، ثمة من يريد القول إن كل «الإمدادات» المسحوبة لتغطية العجز مبرّرة بكونها مسحوبة من فائض لا يملكه العمال في فرع تعويضات نهاية الخدمة.

قانوناً، إن الأحكام المالية التي يخضع لها صندوق الضمان الاجتماعي في قانون إنشائه، تشير في المادة 64 إلى أن كل فرع من فروع الضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلال المالي ويتصرف بموارده الخاصة لتغطية تأديته. وفي المادة 66، فإن أي عجز يطرأ على فرع ضمان المرض والأمومة يمكن تغطيته بواحدة من ثلاث طرق: رفع معدل الاشتراكات، سلفة مالية للصندوق من الدولة بهدف إعادة التوازن إلى موازنته، مساعدة استثنائية من الدولة لتغطية كارثة وطنية آدت إلى عجز بالغ في الصندوق.

هذا يعني أنّ لا وجود لتغطية قانونية تبرّر سحب الأموال من فرع نهاية الخدمة. بل على العكس كان يتم التعامل مع أموال نهاية الخدمة كحلّ أولي، وليس كحلّ أخير. فالمفروض أن يلجأ الضمان إلى زيادة الاشتراكات، وهذا يتطلب اقتراح المدير العام، وموافقة مجلس الإدارة، ثم يُعرض على مجلس الوزراء...

إذاً، من الواضح أن الفائض يُستعمل من دون حق، لكن ما هي نسبته؟ من يملكه إذا كان بلا أصحاب؟ إلى أي مدى يمكن استعماله بعد؟

يشير الخبير الاكتواري فاروق خطّاب في دراسة أعدّها للضمان عن الفائض في أموال نهاية الخدمة إلى أنه في عام 2019 بلغت قيمة الالتزامات المترتبة على فرع تعويضات نهاية الخدمة نحو 9438 مليار ليرة فيما الأموال الجاهزة تبلغ 11585، أي أن الفائض كان يبلغ 2147 مليار ليرة، بينما في عام 2020 بلغت الالتزامات 10518 مقابل 12608 أموال الفرع الجاهزة، أي أن الفائض المزعوم بلغ 2090 مليار ليرة. وتأتي هذه الأرقام رغم أنه في عام 2020 وبسبب الأقفال المتكرّر الناجم عن جائحة «كورونا» وتأجيل العمليات الاستشفائية والطبابة والفحوصات بانتظار انحسار الجائحة أدّى إلى تقلّص النفقات في فرع ضمان المرض والأمومة وتحقيقه فائضاً في النتائج المالية بقيمة 172 مليار ليرة ناتجة من تقلص النفقات الصحية للأفراد بنسبة 30,13%، وتقلص في التقديمات الاستشفائية بنسبة 35,4%، وتسديد الدولة 100 مليار من ديونها السابقة ما أدّى إلى انخفاض الفوائد المالية على ما يسمى «إمدادات».

> **المخاطر تحوم فوق الضمان الاجتماعي بسبب تآكل أموال نهاية الخدمة واحتمال ارتفاع أسعار الخدمات الطبية**

في السياق نفسه، فإن دراسة المستشار المالي في الضمان، ورغم اختلاف منهجيتها عن تلك المعتمدة في دراسة الخبير الاكتواري، إلا أنها أشارت إلى أن نسبة الفائض تبلغ 44% من موجودات الفرع (تتضمن الأموال الجاهزة وأصولاً أخرى) في نهاية 2018، أي أنها كانت تبلغ 6354 مليار ليرة، وهي كانت تنمو بمعدل 500 مليار ليرة سنوياً بين 2014 و2018. وهذا يتماشى مع اتّساع الكتلة النقدية للفرع، لكنه يضيء على مشكلة أساسية: نحو 6000 مليار ليرة من أموال نهاية الخدمة موظّفة في سندات الخزينة اللبنانية، ونحو 6200 مليار ليرة مجمّدة في المصارف غالبيتها مجمّدة لفترة 6 أشهر و12 شهراً، بالإضافة إلى 370 مليون دولار غالبيتها مجمّدة لمدّة سنة.

هذا الانكشاف بالعملة المحلية المتدهور، مضافاً إليه انكشاف واسع على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، يعكس مستوى مخاطر مرتفعاً يحوم فوق الضمان بعد مدّ اليد على أموال فرع نهاية الخدمة. فهذه الأموال، وإن كانت بالشكل النظامي ليست مملوكة من العمال، إلّا أنها حصيلة عملهم، وبالتالي لا يمكن استعمال هذه الأموال لتغطية الخسائر التي تصيب الصندوق، وبالطبع لا يمكن استعمالها أيضاً لتغطية خسائر مرتقبة، بل هي تمثّل «احتياطاً لمواجهة مخاطر عدم تسديد أصحاب العمل الاشتراكات والتسويات المتوجبة عليهم» بحسب ما يقول المستشار المالي. وهو يشير إلى أن دور الصندوق في تأمين الحماية الاجتماعية يفرض عليه الاستمرار بدفع تعويض نهاية الخدمة لأصحاب الحقّ».

هل قيمة الودائع مضمونة فعلاً؟

محمد وهبة

في مشروع موازنة 2021، اقترح وزير المال في الحكومة المستقيلة غازي وزني، رفع قيمة ضمانة الوديعة من 75 مليون ليرة إلى 300 مليون ليرة. اقتراح كهذا يثير أمرين: مدى كفاية الرسوم السنوية المترتبة على المصارف والدولة لتغطية قيمة الضمانات، توافر الأموال لتسديد قيمة الضمانات. لكن بالإضافة إلى ذلك هناك سؤال أساسي يتعلق بمدى كفاية إجراء كهذا في ضمان قيمة الوديعة.

بحسب المادة 15 من من القانون 28 الذي أنشأ المؤسسة الوطنية لضمان الودائع وحدّد مهامها وغاياتها، فإنه يترتب على المصارف المقيمة والعاملة في لبنان، أن تسدد رسوماً سنوياً بمعدل 1,5 بالألف، لكنه نصّ أيضاً على أن يحدّد معدل الرسم بمرسوم في مجلس الوزراء. قبل عام 1997 كان الرسم بمعدل 1,5 بالألف، لكن كل المراسيم اللاحقة حدّدت الرسم بمعدل نصف بالألف. كذلك، يترتب على الدولة أن تدفع مبلغاً سنوياً يعادل مجموع حصيلة الرسم السنوي الفعلي على المصارف.

ولغاية نهاية 2018، كان لدى المؤسسة استثمارات في أوراق مالية بقيمة 3776 مليار ليرة، بالإضافة إلى مستحقات على الدولة بقيمة 1346 مليار ليرة. كذلك كانت لديها استثمارات عقارية مقدّرة في الموازنة بقيمة 13 مليار ليرة، ومساهمات في شركات تابعة وزميلة بقيمة 53 مليار ليرة.

في المقابل، يترتّب على المؤسّسة مطلوبات بقيمة 16 مليار ليرة هي عبارة عن ضمانات مستحقة غير مدفوعة، وحساب احتياط الضمان بقيمة 2984 مليار ليرة.

أما في حسابات رأس المال، فإن لدى المؤسّسة أرباحاً مدوّرة بقيمة 1979 مليار ليرة، علماً بأن أرباحها في تلك السنة بلغت 200 مليار ليرة. والمؤسّسة تحقّق هذه الأرباح بشكل أساسي من توظيفاتها في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. ففي عام 2018 بلغت قيمة إيرادات المؤسّسة من فوائد الاستثمارات في السندات ما قيمته 226 مليار ليرة ونحو 1,5 مليار ليرة من إيرادات أخرى.

حصيلة ما تملكه المؤسّسة لغاية نهاية تشرين الثاني 2020 قد لا يكون كافياً إلا لتسديد مبلغ حدّه الأقصى 5700 مليار ليرة. لذا، تصل نسبة التغطية على مجمل الودائع إلى 38% في الوضع الحالي الذي تبلغ فيه قيمة الضمانة 75 مليون ليرة باعتبار أن مجمل قيمة الضمانات الإجمالية على الودائع تبلغ 15 ألف مليار ليرة، لكن تنخفض نسبة التغطية إلى 9,5% في حال رُفعت قيمة الضمانة إلى 300 مليون ليرة من دون رفع معدلات الرسم السنوي المترتبة على المصارف والدولة، لأن قيمة الضمانة الإجمالية سترتفع إلى 60 ألف مليار ليرة.

طبعاً هذا السيناريو هو الحدّ الأقصى الذي يشير إلى أن أكثر من مليوني حساب في المصارف ستستفيد من الضمانة، علماً بأن نسب التغطية تختلف باختلاف العناصر التي تحفّز كل سيناريو ممكن. لكن المسألة الأساسية في كل السيناريوهات، هي أن تسديد هذه الضمانات لمستحقيها، سواء لحساب واحد أو لمليوني حساب، يتطلب ضخّ هذه الأموال في السوق عبر إصدارات نقد جديدة (طباعة النقود). لذا، سيكون لهذه الإصدارات أثر نقدي في السوق يختلف باختلاف قيمة الإصدارات. كلما طبع مصرف لبنان المزيد من النقود وضخّها في السوق، رفع احتمالات الضغط على الليرة والطلب على الدولار. فإتاحة كميات كبيرة بالليرة في السوق، تسمح لحاملي الكميات بشراء الدولارات رغم أن عملية طباعة الليرة هي عملية مرتبطة أصلاً بتضخم الأسعار وبكميات النقد اللازمة لتغطية عمليات التبادل في السوق، لكنها من ناحية ثانية، وفي ظل استهلاك مبني أساساً على الاستيراد الذي يُسدّد ثمنه بالعملات الأجنبية، فإن كمية إضافية من الليرات في السوق تعني طلباً إضافياً على الدولار في السوق الحرّة (الموازية).

> **في نهاية 2018 سُجّل في قيود المؤسسة الوطنية لضمان الودائع مستحقات على الدولة بقيمة 1346 مليار ليرة**

وبمعزل عن كيفية التمويل والأثر النقدي الذي سيخلقه، فإن قيمة التعويض المدفوع كضمانة على الوديعة باتت مرتبطة بتدهور قيمة العملة في السوق الحرّة. فعلى سبيل المثال، إن وديعة بقيمة 200 ألف دولار يكون تعويضها بقيمة 300 مليون ليرة في حال رفعت قيمة التعويض إلى المستوى الذي اقترحه وزير المال، لكن في الواقع، إن القيمة السوقية - الفعلية لهذا التعويض لا تتجاوز 33 ألف دولار.

◄ من هم المستفيدون؟

بحسب المادة 14 من القانون 67/28، فإن غاية المؤسسة أن تضمن لدى المصارف العاملة في لبنان الودائع بالعملة اللبنانية وبالعملات الأجنبية مهما كان نوع هذه الودائع أو أجلها. وتشمل الضمانة، رأسمال وفائدة مجموع حسابات الودائع العائدة لمودع واحد لدى أي مصرف (يُعتبر مركز المصرف وفروعه مؤسّسة واحدة).

وعندما يكون لأحد المودعين لدى مصرف متوقف عن الدفع حسابات مدينة أو غيرها من الموجبات تجاه المصرف المذكور، سواء كانت بالعملة اللبنانية أو بالعملات الأجنبية، تجري مقاصة بين مجموع حساباته الدائنة ومجموع حساباته المدينة وموجباته الأخرى ولا تشمل الضمانة سوى رصيده الدائن لدى المصرف.

ويُعتبر كل حساب مشترك، مهما تعدد أصحابه، بمثابة حساب واحد. ويُعتبر أيضاً بمثابة حساب واحد كل حساب تركة. وتستثنى من الضمانة الحسابات العائدة إلى رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المصارف والمدراء ومراقبي الحسابات وزوجات الأشخاص المذكورين وأصولهم وفروعهم لدى المصرف الذي ينتمون إليه.

◄ ما هي معدلات الرسم السنوي لضمان الوديعة؟

بحسب المادة 15 من القانون 67/28، يتوجّب على المصارف المقيمة والعاملة في لبنان أن تدفع للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع رسماً سنوياً لا يتجاوز في السنوات الثلاث الأولى 2 بالألف، وفي ما بعد 1,5 بالألف من مجموع حساباتها الدائنة أياً كان نوعها أو أجلها أو مصدرها مهما بلغت وذلك بتاريخ 31 كانون الأول من السنة السابقة. يستثنى من الرسم: الأموال الخاصة مهما كانت أنواعها، الشيكات وأوامر الدفع وتسهيلات التغطية البريدية، الحسابات القائمة بين المصارف المقيمة والعاملة في لبنان، حسابات التسوية الخاصة للمصارف.

ونصّت هذه المادة على أن تُحدّد معدلات الرسم في مطلع كل سنة بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية بعد استطلاع رأي المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، على أن تُعرض الخلافات الناجمة عن تفسير هذه المادة وتطبيق أحكامها على المجلس المركزي لمصرف لبنان الذي يبتها بالشكل النهائي.

وبحسب المراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير المال ورأي المؤسسة الوطنية لضمان الودائع ومجلس شورى الدولة، فإنه منذ عام 1997 ولغاية 2019 حُدّد الرسم بـ0,5 بالألف بدلاً من 1,5 بالألف التي كانت سائدة سابقاً. علماً بأنه يتوجب على الدولة أن تدفع مبلغاً يعادل مجموع حصيلة الرسم السنوي المفروض على المصارف.

◄ لماذا خُفض الرسم إلى 0,5 بالألف؟

يقول رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، خاطر بوحبيب، إن تحديد الرسم السنوي مرتبط بالمخاطر المتوقّعة في السوق والتي تؤدي إلى التعثّر المصرفي الذي يوجب على المؤسسة التدخّل لتسديد قيمة الضمانات. هذه المخاطر كانت في السنوات السابقة بحدّها الأدنى ولم نشهد خلال 27 سنة مضت أي إفلاس مصرفي، بل شهدنا تصفية ذاتية لعدد من المصارف، لذا كان الرسم في حدّه الأدنى، بينما اليوم يتوجب النظر في هذا الأمر انطلاقاً من حجم المخاطر المتوقّعة.

◄ أين تُوظّف أموال المؤسّسة الوطنية لضمان الودائع؟

بحسب المادة 17 من القانون 67/28، تودع جميع أموال المؤسسة لدى مصرف لبنان في حساب خاص لا ينتج فائدة، ويمكن للمؤسسة أن توظف قسماً من أموالها في سندات حكومية لبنانية أو مكفولة من الدولة أو في تملّك عقارات في لبنان.

◄ متى تُدفع الضمانة؟

بحسب المادة 18 من القانون 67/28، فإنه في حال توقف مصرف عن الدفع تدفع مؤسسة الضمان المبالغ المضمونة بموجب هذا القانون لأصحابها وتحل محلهم في حقوقهم كافة.

23% العاملون بدوام كامل

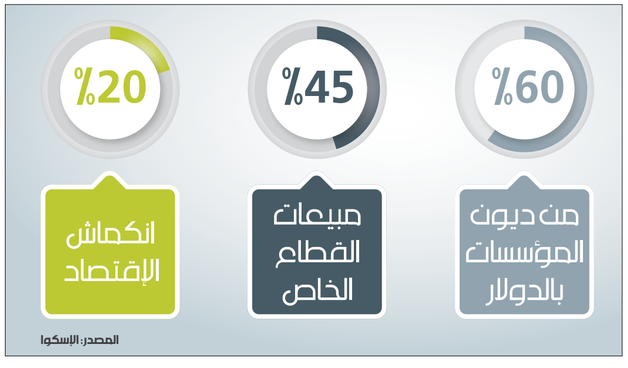

باستثناء قوله إن الاقتصاد اللبناني في «هبوط مستمر» و«معدلات الفقر المدقع والبطالة مطلقة العنان»، لم يحسم التقرير الصادر عن «الإسكوا» بعنوان: «القطاع الخاص النظامي في لبنان: عام 2020 والواقع المرير»، أيّ اتجاه ستسلكه الأزمة والتدهور. بل أشار إلى أن نصف مبيعات القطاع الخاص توقفت بين عامَي 2019 و2020، بينما صرف 23% من الموظفين العاملين بدوام كامل في قطاعات رئيسية. ولفت إلى أن الطلب على اليد العاملة انخفض بمقدار النصف في المؤسسات المتناهية الصغر وبمقدار الخمس في المؤسسات الصغيرة، علماً بأن هاتين الفئتين من المؤسسات هما الأكثر تأثراً بالصدمات، وخصوصاً أنها اضطرت إلى إقفال أبوابها 9 أسابيع في المتوسط من جراء جائحة «كورونا». كذلك تبيّن أن الشركات غير المصدّرة تكبّدت خسائر تساوي ضعف ما تكبّدته الشركات المصدّرة نظراً إلى قدرة الأخيرة على الاستمرار بالاستناد إلى العملات الأجنبية التي تحصل عليها مقابل عقودها في الخارج. ومن العوامل التي أثّرت على القطاع الخاص النظامي أن نصف ديونه هي بالدولار.

أيّ موازنة نريد ؟

الانتقال من «الاعتمادات» إلى «البرامج»

اعدّت الحكومة اللبنانية، أخيراً، مشروع موازنة عامة لنفقات الدولة وواردتها لعام 2021. ورغم ان سنة الموازنة توحي بانها موازنة معاصرة، إلا انه في الواقع ما زالت الحكومة اللبنانية تُصر على إعداد موازناتها بشكلها التقليدي، اي بتخصيص الاعتمادات وإقرارها في البرلمان على أساس البنود (المدخلات). هذا الشكل من الموازنة يقوّض شفافيتها ويتيح إمكانية هدر المال العام، ويعيق الجمهور والبرلمان من مساءلة السلطة التنفيذية عن نتائج اعمالها، ما يسمح بانتشار الممارسات الفاسدة كالمحسوبية والزبائنية في تقديم الخدمة العامة. في المقابل، إن اعتماد الحكومة للموازنات القائمة على النتائج بربط التخصيصات المرصدة في الموازنة (الموارد) بالنتائج المحققة والاهداف الوطنية المرسومة، يسمح بقياس وتعزيز فاعلية وكفاءة الإدارة العامة، ويعطي السلطة التشريعية دورها الحقيقي في المساءلة، اي المساءلة السياسية لا الحسابية

حسن دياب *

وُلدت فكرة موازنة البرامج (Program Budgeting) في الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد حثّت لجنة هوفر الثانية (Hoover Commission) الحكومة الأميركية، على خلق انسجام بين التصنيف الإداري وتصنيف الموازنة والتصنيف المحاسبي. سرعان ما اكتسب هذا الأسلوب، المزيد من الإهتمام في العقدين الماضيين، وتبنّته العديد من البلدان، اولها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، سواء على شكل موازنات برامج أو أداء وبدرجات متفاوتة.

إن موازنة البرامج والأداء، هي أداة تحليلية تسهم في رسم السياسات واتخاذ القرارات. هي تركّز في الأعمال والأنشطة التي تقوم بتنفيذها الوحدات الإدارية، أكثر من تركيزها في وسائل تنفيذ هذه الأعمال، كما هو الحال في الموازنة التقليدية. ويمكن تعريف موازنات البرامج والأداء، بأنها عبارة عن تخصيص الموارد العامة، لتنفيذ برامج ذات أهداف معينة، مع إخضاعها لمعايير قياس الفعّالية والكفاءة. الفعالية (Effectiveness) تعني القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف، بينما الكفاءة (Efficiency) تعني تحقيق الأهداف بأقل موارد ممكنة.

تخصيص الموارد

تخلق موازنة البرامج إطاراً فعّالاً للتخطيط الحكومي، من خلال الربط بين أهداف ونتائج السياسات الحكومية من جهة، ومخرجات الموازنة من جهة أخرى، وذلك ضمن مدّة زمنية متعدّدة السنوات. ولهذه الغاية، يتم تخصيص الموارد للبرامج الأكثر كفاءة التي تحقّق أهداف السياسة الحكومية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما تُقسم الموازنة التقليدية على أساس الوحدات الإدارية أو الهيئات المنفّذة لها وفق الهيكل التنظيمي للقطاع العام (Organizational affiliation)، يتطلّب اعتماد موازنة البرامج تقسيم الموازنة على أساس مهامّ وبرامج ذات أهداف محددة تعكس السياسة العامة للحكومة، مع تضمينها الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، في إطار زمني متوسط.

> **يحقق اعتماد موازنة البرامج والاداء فوائد ومزايا، من ابرزها زيادة فاعلية التخطيط عبر تحديد وصياغة أهداف كل وحدة إدارية على شكل برامج وانشطة وترجمتها باداء كمّي او نوعي**

تُعدّ موازنة الأداء (Performance budgeting) أسلوباً «لإدارة» الإنفاق الحكومي، أكثر منها أسلوباً «للتحكّم» فيه. فهي تربط بشكل مباشر بين الخدمة المقدّمة، والموارد اللازمة لتقديمها، ما يعطي الحكومة إطاراً مالياً وإدارياً، يُمكّن من تخصيص الموارد المالية بكفاءة وفعالية، مع مساءلة المسؤولين عنها، على أساس الأداء. إن موازنة الأداء هي موازنة أصغر وحدة أو هيئة إدارية في الهيكل التنظيمي للحكومة. بحيث يُخصّص لها الموارد المالية اللازمة (المدخلات)، لإنتاج قدر محدّد مسبقاً من الأنشطة في الموازنة السنوية (المخرجات)، وذلك استناداً إلى كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من هذه الأنشطة (Per unit cost). ومقارنة مع الموازنة التقليدية، تستند موازنة الأداء في تخصيص الموارد إلى مقدار العبء الوظيفي المقدّر (Expected workload)، فيما تستند الموازنة التقليدية (موازنة البنود) إلى ما تم إنفاقه على المدخلات أو البنود في السنة السابقة كأساس، وتزيد عليه بافتراض معدل تغير معين في الإنفاق (الطريقة التزايدية).

أبرز أوجه التناسق بين موازنة البرامج وموازنة الأداء على النحو الآتي:

- تركّز موازنة البرامج في الأهداف والنتائج، بينما تركّز موازنة الأداء في المخرجات، بحيث تشكل موازنة الأداء مرحلة وسطية لبلوغ الأهداف.
- ترتبط موازنة البرامج، عادة، بمستوى إداري أعلى من الذي ترتبط به موازنة الأداء، التي ترتبط عادة بالمستويات التنفيذية. ويحتوي البرنامج على عدد من وحدات الأداء.
- تقوم موازنة البرامج على التخطيط للمستقبل، في حين تقيس موازنة الأداء ما يتم إنجازه.

- إن إعداد موازنة البرامج يسبق إعداد موازنة الأداء، كونها تشكل الإطار الذي يتم قياس الأداء وفقاً له.
- تُعدّ موازنة البرامج أداة فعّالة من أدوات التخطيط والسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الحكومات، لتركيزها في حل قضايا المجتمع، وترجمة الأهداف إلى واقع ملموس، بينما تعتبر موازنة الأداء أسلوباً جيداً «لإدارة» الموازنة.

تبويب وتصنيف جديد للموازنة العامة

إن تبنّي الحكومة اللبنانية موازنة البرامج والأداء، يقضي بإعادة تبويب الموازنة على أساس هرمي يتدرّج من المهام إلى البرامج ثم الأنشطة ووحدات الأداء. وبنتيجة ما تقدم، يمكن اقتراح نموذج لتبويب برنامج فرعي «مكافحة الإدمان» في إطار موازنة البرامج والأداء ضمن مهمّة «مهام المجتمع». ففي هذا الإطار، يشكّل الإنفاق على الأجور وتوفير وسائل العلاج الطبي والخدمات والصيانة أحد مدخلات هذا البرنامج (مدخلات - بنود)، بينما يشكّل عدد المرضى أو المدمنين المستفيدين من هذا البرنامج أحد مخرجات الإنفاق (مخرجات - أداء). ويشكل خفض معدل الإدمان في لبنان إحدى نتائج هذا البرنامج (نتائج - برامج).

يحدّد المستوى الأول من التبويب الهرمي المهام الأساسية للحكومة، والتي تنقسم بدورها إلى مهامّ فرعية. ويحدّد المستوى الثاني البرامج الرئيسية التي تنقسم إلى برامج فرعية، وفقاً لمعايير مختلفة، كتقسيمها وفقاً للمناطق الجغرافية، مثلاً، أو ربطها بطبيعة الأعمال المطلوبة، أو بتبيان المستفيدين من الخدمة وغيرها. ويرتبط هذا المستوى بالمديرية أو المصلحة في الهيكل التنظيمي للقطاع العام.

أما المستوى الثالث، فيتعلق بمجموعة من الأنشطة المميزة أو المتجانسة التي تسهم في إنجاز البرنامج، وصولاً إلى تحقيق الهدف أو المهمّة الأساسية. ويتم قياس هذه الأنشطة بوحدات الأداء التي يجري على أساسها تقييم عمل الهيئات الإدارية والبرامج المقدمة. ويرتبط هذا المستوى بالهيئات الإدارية الأصغر في الهيكل التنظيمي للقطاع العام. يمكن قياس مدى نجاح برنامج مكافحة الإدمان من خلال انخفاض حالات الإدمان في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (انظر إلى الانفوغراف)، بينما تقاس مخرجات الأداء من خلال عدد المرضى أو المدمنين المستفيدين من هذا البرنامج خلال سنة الموازنة. ويشكّل هذا المؤشّر (المخرج) الأساس أيضاً لتخصيص الموارد لهذا البرنامج - ناهيك بمساءلة المسؤولين عن تنفيذه تبعاً لذلك- الذي يمكن أن تشترك في تنفيذه إدارة واحدة أو أكثر.

ويفرض اعتماد التبويب الجديد للنفقات العمومية، تجاوز التصنيف الإداري التقليدي، والتقسيمات المتشعّبة، كالنفقات الإدارية والرأسمالية التي لم تعد تتلاءم مع المفهوم الحديث للمالية العامة، وإعادة تقسيم النفقات العمومية وفقاً لوظائف الدولة ومهامها، في مختلف حقول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

فمثلاً، يمكن تقسيم النفقات على الشكل الآتي: النفقات اللازمة لحسن سير إدارة المرافق العامة؛ النفقات الاستثمارية؛ أعباء الدين العام؛ أعباء الأمن (وهي مشتركة بين عدة من وزارات). وفي هذا الإطار، يقدم دليل إحصائيات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي (GFS2001)، إرشادات بشأن تصنيف إيرادات الحكومة ونفقاتها ووظائفها، فضلاً عن أنه يسهّل إعداد التقارير الإحصائية، وتحليل الاقتصاد الكلي للبيانات المالية، ما يسمح بتحسين مستويات الشفافية، وتحليل أهداف الموازنة بصورة أوضح.

الفوائد والمزايا

يحقق اعتماد موازنة البرامج والأداء عدداً من الفوائد والمزايا، أبرزها:

- زيادة فاعلية التخطيط، من طريق: تحديد وصياغة أهداف كل وحدة إدارية على شكل برامج وأنشطة، وترجمة ذلك في صورة وحدات أداء بشكل كمي أو نوعي؛ وتخصيص الاعتمادات في الموازنة على أساس الأكلاف المقدّرة لإنجاز الأعمال والأنشطة المستهدفة.
- تحقيق رقابة فعّالة على الأنشطة، عبر التقييم الفني والاقتصادي للبرامج والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الإدارية، ومقارنة ما تم إنجازه، كوحدات أداء، مع ما هو مخطّط مسبقاً، وهو ما يؤدي إلى خفض أكلاف الإنتاج، ويسهم في ترشيد الإنفاق.
- يؤدّي ربط البرامج بالوحدات الإدارية وقياس الأداء، إلى تحديد مراكز المسؤولية، ومحاسبة المسؤولين عن نتائج الأنشطة الموكلة إليهم، ما يدفعهم إلى المشاركة الفعّالة في إعداد الموازنة، وتحديد معايير وأهداف دقيقة وواقعية.

*دكتورة في "إصلاح الإدارة المالية العامة اللبنانية في إطار معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام "IPSAS

المراجع:

- ياغي، عبد الفتاح، (2012)، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأميركية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 376- 377.
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، (2009)، التوجهات الحديثة والممارسات النموذجية في إدارة المالية العامة، المطبعة العربية، بيروت، ص 29
- بدوي، أحمد، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص 18
- بدوي، احمد، مرجع سابق، ص 16-17

تبويب موازنة البرامج والأداء في مهمة الصحة العامة

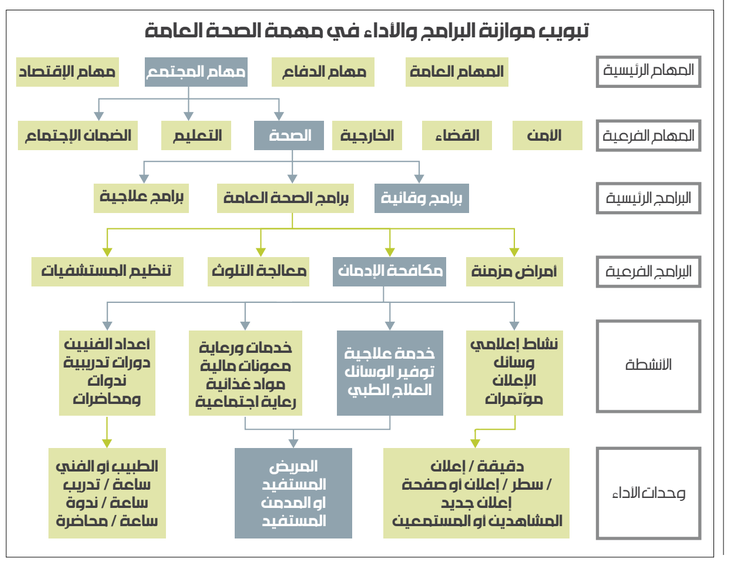

الإصلاح أم تمرير الوقت؟

كريم ضاهر *

من يطّلع على مشروع قانون موازنة عام 2021 وفذلكته ويتمعّن في مضمونها، يكتشف بما لا ريب فيه أنّ هذا المشروع بمثابة صورة مصغّرة وأمينة لوضع وواقع الحكومة المستقيلة التي سوف تتبناه؛ أي تشخيص واقعي للأمور وإشارة صريحة ومتجرّدة إلى المعوقات وبعض الحلول، أو تمنيات صادقة وتدابير خجولة، هي خطوات غير كافية ومعزولة عن أي حلّ شامل وبرنامج متكامل واضح المعالم للخروج من الأزمة المستفحلة. الأخطر: عدم القدرة على إحداث التغيير أو المباشرة به، والتقاعس في التنفيذ، وتجنّب أي تدبير من شأنه الإزعاج أو الإرباك أو المواجهة... هذا يتجلّى في الانفصام القائم والتباين الكامل بين ما تنص عليه الفذلكة من جهة وما تتضمنه الموازنة المقترحة ببنودها وأرقامها وجداولها، من جهة أخرى.

بالفعل، يبدو للوهلة الأولى لمن يقرأ الفذلكة، أنها تقرير مفصل عن واقع الحال المزري في البلاد، وعن أسباب الانهيار، والأخطار المحدقة، والتحديات الماثلة مع جملة مقترحات وأفكار مدرجة كعناوين من دون تفصيلها أو تحديد إجراءاتها العملية التنفيذية... بدت كأنها تقرير أو دراسة صادران عن خبراء ومستشارين موكلين من قبل الحكومة لإجراء تقييم أولي تمهيداً لتحديد الحكومة لسياستها العامة وبرنامجها للسنة المخصوصة وعليه، اتخاذ الإجراءات التي تقترحها في الفذلكة والموازنة.

صحيح أن مشروع موازنة عام 2021، راعى الظروف الصعبة السائدة وتجنّب زيادة الضرائب في ظل حالة الركود الانكماشي (stagflation) والتضخّم المرتفع. معدّوه ربما حرصوا على تأمين شكل ما من الأمان الاجتماعي ضمن الحدود الدنيا، فضلاً عن تحفيز الاستثمار وجذب الرساميل الأجنبية من خلال حوافز طال انتظارها رغم أنها مقترحة في التوقيت الخاطئ وليس من شأنها (حسب تقديري الشخصي) تحقيق النتائج المرجوّة و/أو إحداث صدمة إيجابية تعيد الثقة والاطمئنان في حال أقرت بمعزل عن التدابير الأخرى الضرورية الملازمة التي تهم المستثمر المتمولّ. ولعله لا يضير القول المأثور هنا: «أن تأتي متأخراً خيرٌ من أن لا تأتي أبداً»... لكن كنّا نأمل نقلة نوعية وإصلاح فعلي في المالية العامة من خلال موازنة شفّافة وشاملة وعصرية، ولا سيما أن الظروف الاستثنائية الراهنة تحتّم إعداد موازنة استثنائية جريئة وخلّاقة، لا موازنة شبيهة إلى حدّ التطابق مع سابقاتها. وطالما أن الحكومة مستقيلة وغير مرغوب بها لا شعبياً ولا من قبل رعاتها أو المنظومة الحاكمة والمتحكّمة بمصير البلاد والعباد، وبالنسبة إلى البعض، متخطية لصلاحياتها بالمعنى الضيّق لتصريف الأعمال، كان الأجدى بها تحقيق خرق فعلي حتى لو كلّف الأمر رفضها ومعارضتها من قبل الشريحة الأكبر من النافذين والمتضررين وخصوصاً على المستوى الإداري أو الاقتصادي أو الاحتكاري.

فالبحث في الموازنة وبالتالي في إصلاح المالية العامة، يفرض البحث مقدماً في مهام الدولة الأساسية. فعليها يقع واجب حماية الاقتصاد الوطني، وتأمين الحماية الاجتماعية، ونشر العلم والمعرفة، وزيادة الثروة وحسن توزيعها بشكل عادل. كذلك عليها إعادة الاعتبار إلى صدقيتها وثقة المواطنين والخارج بها. هذا الأمر يُكرّس بإصلاحات تشمل إجراءات طارئة وسريعة لخفض العجز وطمأنة الدائنين وتثبيت النقد ومكافحة الفقر المتفشّي وإعادة إطلاق العجلة الاقتصادية. ومن شروط ذلك، تأمين الواردات وترشيد الإنفاق عبر تحديد الحاجات الفعلية وقواعد واليات الجباية والإنفاق، فضلاً عن المراقبة الفعّالة. فالموازنة هي الأداة الأساسية للمالية العامة. هي وسيلة للتدخّل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق البرامج والوعود التي التزمتها السلطات السياسية. تدخّل كهذا يتم عادةً، من خلال فرض الضرائب أو الإعفاءات بحوافز و/أو بزيادة أو خفض الإنفاق العام بما يتلاءم مع الظروف والحاجات وضمن خطة مدروسة واضحة المعالم والأهداف.

لقد كانت القاعدة الأساسية تقليدياً هي تأمين التوازن بين الواردات والنفقات أي «الجباية بقدر الكفاية». اما الآن ومع تطور المفاهيم والدور الذي يقتضي على الدولة تأمينه، فالتوازن بالمفهوم الكلاسيكي القديم لم يعد له سوى قيمة نسبية لاعتبارات أكثر أهمية سمحت ببعض الاستثناءات وإنما بشرط أن يكون مجموع النشاط الاقتصادي والاجتماعي موجّهاً بصورة سليمة والإنفاق جارياً بصورة شفافة وتحت رقابة فاعلة طبقاً للأنظمة المرعية. فالوفر كالعجز ليس محبّباً لأن المال المحصّل يقتضي أن يُنفَق لمصلحة المواطن.

> **لا بدّ من التشديد على ضرورة إعطاء قانون المحاسبة العمومية قيمة تفوق قيمة القوانين العادية باعتباره متمّماً لاحكام الدستور المتعلقة بمالية الدولة**

عملياً، المطلوب اليوم قبل الغد، وبالتزامن مع تنفيذ أي برنامج إنقاذي، خفض تدريجي في نسبة العجز إلى الناتج المحلّي قبل تأمين توازن الموازنة على المدى المنظور والوصول إلى فائض أولي سريعاً، بالإضافة إلى تنفيذ رزمة إصلاحات هيكلية وبنيوية وقطاعية. وهذا يحتم أن يكون مجموع النشاط الاقتصادي والاجتماعي موجّهاً بصورة سليمة وشفافة من خلال الموازنة. لذا يتعين على أي موازنة، لهذه السنة أو للسنوات المقبلة، أن تكون وسيلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

هكذا، اصبح ضرورياً، بل مجدياً، إعادة الموازنة إلى مسارها الصحيح استناداً إلى معيارين: الشفافية، والمحاسبة. الشفافية تضمن حقّ المجلس التشريعي بمراقبة السلطة الإجرائية وتعاطيها مع الاعتمادات التي رصدها البرلمان لتغطية نفقة محدّدة مسبقاً بموضوعها وقيمتها. بمعنى آخر، لا يجوز عقد نفقة أو ترتيب دين على الدولة من دون الاستحصال على إجازة برلمانية مسبقة. غير أن تلك الإجازة تقضي أن تُبنى على معرفة وتيقّن واستشراف لكي لا تشوبها عيوب الرضى. ففي ظل غياب الصدقية والالتزام في التنفيذ، ومع تعذّر الحصول على فرضيّات ماكرو اقتصادية مسبقة ودقيقة ومراقبة ملازمة فعّالة، لم تعد تتلاءم الآلية الكلاسيكية للعمل البرلماني مع المفهوم الحديث للمالية العامة، بل تفتح مجالاً للعديد من المخالفات والتجاوزات من دون إمكانية تحميل المسؤولية إلى طرف ما. الدليل على ذلك، هو جنوح الحكومات إلى التفلّت من قيد البرلمان في تخصيص النفقات من خلال تضمين الموازنة اعتمادات إجمالية تعيد الحكومة تخصيصها محلّ المجلس النيابي وفقاً للحاجة أو لتقديرات غير ثابتة. كما أن العرض المفصل للواردات والنفقات في الموازنة يطيل أمد المناقشات البرلمانية ويحول البرلمان من سلطة مراقبة سياسية إلى سلطة رقابة محاسبية. فكلما كانت النفقات مفصّلة، ازداد احتمال ارتكاب الأخطاء في تخمينها. لذا، من الضروري الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء التي تعتمد تقسيماً وظائفياً بحسب المهام وتعطي الحكومة حيزاً من الحرية في تحديد الأولويات ونقل الاعتمادات ومرونة أكبر في الإدارة لتمكينها من تحقيق الأهداف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية التي من أجلها عُينت وتم على أساسها منحها الثقة. هذا من شأنه إضفاء معنى سياسي حقيقي على تصويت البرلمان على الموازنة، ومن شأنه تكريس مراقبة فعلية لأعمال الحكومة على تحقّق النتيجة بدلاً من التصويت على الوسيلة الممنوحة لها. هناك تكمن أهمية المساءلة السياسية السنوية وبالتالي المحاسبة وطرح الثقة بالحكومة المتقاعسة أو الوزير المقصّر...

هناك إجراءات تتلازم مع هذا التطوّر منها مثلاً: إعادة إحياء وزارة التصميم العام، وجوب الفصل بين مهمّتي المالية وإعداد الموازنة، قيام الحكومة بتأمين معلومات كاملة ودقيقة ومتناسقة حول حسابات الدولة تحت طائلة ترتيب المسؤولية على القيّمين على الشأن العام كما واعتماد التكنولوجيا (financial cybernetics) في طور إعداد الموازنة ورصد الاعتمادات وتقدير الإيرادات لما تؤمّنه من تدنّ في هامش الخطأ البشري. كذلك، لا بدّ من التشديد على ضرورة إعطاء قانون المحاسبة العمومية قيمة تفوق قيمة القوانين العادية باعتباره متمّماً لأحكام الدستور المتعلقة بمالية الدولة. اما الأهم، فهو السهر الدائم على ربط أي تدبير في الموازنة أو رصد اعتماد أو فرض ضريبة و/أو رسم بوجوب إجراء دراسة واقع اقتصادي (Impact economic study) أو دراسة إكتوارية أو دراسة جدوى اقتصادية (Feasibility study) مسبقة، ناهيك بالإرتكاز على إحصائيات حديثة موثّقة. وضمن مروحة الرصد والاستقصاء عينها لا يضير توسيع دائرة الاستشارات والمشاورات المسبقة لكي تشمل النقابات والمنظمات المهنية والهيئات الأكثر تمثيلاً لإغناء النقاش وتقديم الاقتراحات والأفكار ضمن ما يُسمى الموازنة التشاركية التي تحفّز المواطنية الضريبية.

* أستاذ محاضر في قانون الضرائب والمالية العامة، رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلّفين

خلال الشهر الماضي، قرّرت مجموعة من صغار المستثمرين تلقين صناديق التحوّط درساً في تجارة الأسهم. كبّدتها أكثر من 13 مليار دولار خلال بضعة أيام. بدا الأمر كالانتقام. كان أمراً مقصوداً بكل تفاصيله. إلا أنه سلوك لا يختلف أبداً عما تفعله الصناديق لتحقيق أرباحها على ظهر الآخرين. هذا هو الهدف أصلاً. أن تتلقى الرأسمالية صفعة في عقر دارها، بأدواتها. ما حصل هو أن «اليد الخفيّة» انكشفت علناً. ما قام به صغار المستثمرين علناً هو نفسه ما كانت تقوم به صناديق التحوّط سرّاً

التأثير في أسعار الأسهم والرهان على تقلّباتها

المتلاعبون بالسوق الماليّة: Gamestop نموذجاً

محمد وهبة، ماهر سلامة

قرّرت مجموعة تتواصل على موقع reddit تحت صفة wallstreetbets، أن تواجه كبار تجار الأسهم في ملعبهم. الصناديق الاستثمارية وصناديق التحوّط هي أبرز هؤلاء التجّار. وهم واظبوا على التلاعب بأسعار واتجاهات الأسهم والرهان على تقلباتها. في الارتفاع بربحون. في الانحدار بربحون. لكن لعبتهم مع سهم شركة gamestop انكشفت على يد مجموعة من صغار المستثمرين. قرّر هؤلاء ردّ الصاع صاعين. لكنهم لم يلعبوا بشكل متكتّم، بل اتفقوا علناً على الرهان بعكس تيار اللاعبين الكبار. استغلّوا نقطة ضعف متاحة في البيات السوق المالية لتلقين صناديق التحوّط درساً قاسياً. ما قاموا به يفضح السوق الحرّة وتلك «اليد الخفيّة» التي كانت تتلاعب لتحقيق أجلها، تبيع الصناديق السهم بسعر مرتفع مراهنة على المعلومات التي تملكها عن الشركة والتي ستؤدي لاحقاً إلى انخفاض سعره. بمعنى آخر، تتوقّع الصناديق ألا تتحقق عملية انتقال ملكية السهم إلا بعد انخفاض السعر، ما يتيح لها تسديد قيمة ما يتوجب عليها مقابل الأسهم المستعارة وتسديد قيمة الفوائد، وتحقيق الأرباح من مبيعات السهم المستعار أيضاً. بهذه العملية يكون هؤلاء المستثمرون أو تجّار البورصة قد باعوا سهماً لا يملكونه بأسعار مرتفعة واشتروا السهم بسعر منخفض لأنهم راهنوا على انخفاضه. تخيّلوا أن هذه العملية تجري بشكل يومي في البورصة. تحقيق الأرباح من عملية كهذه يتطلب الاستثمار بمبالغ كبيرة نسبياً. وهذا ما حصل تحديداً مع سهم gamestop.

الرهان الأساسي لهؤلاء أنهم قادرون على صناعة اتجاهات الأسعار والاستفادة منها. من حيث المبدأ فإن «حيتان المال» الكبار قادرون على ذلك بسهولة. لكن القدر عاندهم هذه المرّة. فقد اكتشفت مجموعة من صغار المستثمرين الذين يتواصلون على موقع reddit أن الصناديق تسعى للقيام بذلك مع سهم gamestop. وبما أن المدى الزمني المفروض على كبار التجّار لتسديد ثمن استعارة الأسهم، قصير نسبياً، فاستغلّوا الأمر من أجل فرض مسار معاكس لرهانات الصناديق. اتفقوا على شراء السهم بوتيرة كبيرة ومتسارعة، ما أدّى إلى ارتفاع السعر ودفع الصناديق وأستحقاق أجلها، تبيع الصناديق السهم بسعر مرتفع مراهنة للحدّ من خسائرها، ما أدّى إلى ارتفاع في الأسعار بوتيرة سريعة. ارتفع سعر سهم gamestop من 17 دولاراً في مطلع 2021 إلى 347,5 في 27 كانون الثاني الماضي (أسعار الإقفال). في بعض التداولات بلغ السعر 480 دولاراً. هكذا انقلب السحر على الساحر. خلال ثلاثة أسابيع، تكبّدت الصناديق خسائر قُدّرت بنحو 13 مليار دولار. لم يحصل الأمر باعجوبة «اليد الخفيّة»، بل على العكس بافتضاحها. هذا كان أحد أهداف مجموعة reddit. فهذه «اليد الخفية» التي يفترض أن تُحدّد توازن الأسعار في السوق، تبيّن أنها مجرّد أداة للتلاعب بالأسعار وتخصيص الأرباح، ما يرفع نسبة تركّز الثروة، ويدفع في اتجاه إعادة صياغة الاقتصاد على الشكل الذي يريده القابضون عليها. هي أداة للسطو على الأموال في سوق تدّعي أنها حرّة. تبيّن سريعاً بعد هذه المواجهة الطاحنة في السوق المالية، أن التلاعب في البورصات هو إحدى أبرز سماتها. فالكبار قادرون على خلق الاتجاهات التي تناسبهم، وتكتل الصغار قد يكون له المفعول نفسه، فضلاً عن أن التوسّع في أدوات التداول يفتح الباب أمام التغيرات التي يمكن استغلالها قصداً بهدف التلاعب بالسوق. فمجموعة reddit استغلّت ثغرة في عمل «البيع على المكشوف» (short selling)، إذ أن الجهة التي تراهن على انخفاض السعر مجبرة على إعادة شراء السهم مهما كان ثمنه لاحقاً من أجل إعادته إلى أصحابه. وبالنسبة إليها، كلما ارتفع السعر تتكبّد المزيد من الخسائر. لذا، كلما أسرع المراهن في تصفية مراكزه المفتوحة في عمليات التداول، دفع في اتجاه ارتفاع السعر، أما إذا كان رهانه صائباً وتمكن من خلق المسار الانحداري للسعر، فهو ليس مضطراً لإغلاق العمليات وتصفية المراكز إلا ضمن السقف الذي يسمح له بتحقيق الربح الأقصى.

وفي حالة gamestop، فإن الاتجاه الذي خلقته مجموعة reddit، حفّز موجة شراء ضخمة تعاطف معها الكثيرون مثل إيلون ماسك. منهم من أراد استغلال الموضوع لجني الأرباح، ومنهم من أراد توجيه ضربة إلى الرأسمالية في عقر دارها. وسواء تمت العملية بخلفية أيديولوجية، أو بخلفيات استغلال النظام من أجل المكسب المادي، فإن موجة شراء السهم، رفعت سعره من 39,36 دولاراً في 19 كانون الثاني إلى 347,51 دولاراً في 27 كانون الثاني (أسعار الإقفال)، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 788% خلال أسبوع واحد، بينما كان ارتفاع السعر منذ مطلع شهر كانون الثاني ولغاية 27 منه هو بنسبة 1900%.

أثار الأمر إرباكاً كبيراً في السوق المالية. وبدأت الضغوط تنهال من كبار المستثمرين من أجل وقف الخسائر التي لحقت بصناديق التحوّط. هذه الخسائر، دفعت تطبيق «روبنهود» - الوسيط الذي يُستعمل لشراء سهم Gamestop - إلى وقف التداول بالسهم. كما أن موقع reddit أغلق صفحة wallstreetbet، ما أثار غضب الرأي العام وفتح المجال أمام اتهامات تطاول تطبيقي «روبنهود» و«ريديت» بأنهما يحميان الصناديق الاستثمارية الغنية بشكل غير عادل للمستثمرين العاديين.

ما حصل أثار أيضاً نقاشاً واسعاً بشأن آليات عمل الأسواق المالية. فقد استطاعت مجموعة أفراد التأثير في سعر سهم شركة تبلغ قيمتها السوقية مليارات الدولارات عبر استعمال وسائل التواصل الاجتماعي. هناك اليوم قلق من أن تتواصل مجموعات أكبر من الناس لتؤثّر أكثر في اتجاهات أسعار الأسهم المدرجة في البورصة. قد تتكرّر هذه الحادثة مجدداً. كذلك، أثير أمر آخر متصل بأدوات التداول في السوق المالية في أميركا، وخصوصاً لجهة بلوغ نسبة عمليات البيع على المكشوف 139,5% من عدد أسهم الشركة، أي أن سهم الشركة يُتداول باكثر مما هو قائم فعلياً. كما أن هذه العمليات، أطلقت موجة من الغضب ضدّ صغار المستثمرين الذين اعتُبروا بمثابة متلاعبين بالسوق. غضب كبار تجار الأسهم - أصحاب النفوذ، سيكون كبيراً عليهم. أما صناديق التحوّط فقد تبيّن أنها تستغل أموال الناس من أجل تحقيق الأرباح. هي تخاطر بأموال المتقاعدين لتحقيق هذه الأرباح.

انقلاب السحر على الساحر ليس مجرّد رهان عادي. هو خيبة رهان «حيتان المال». صناعة السوق لم تعد محصورة بأيديهم في ظل الرأسمالية. مواجهة مجموعة reddit ستبقى تؤرّق كبار التجّار الذين يدعون اليوم إلى وضع قيود على السوق. هذه ليست مواجهة بين الكبار والصغار، بل هي معركة بوجه الرأسمالية وحيتانها.

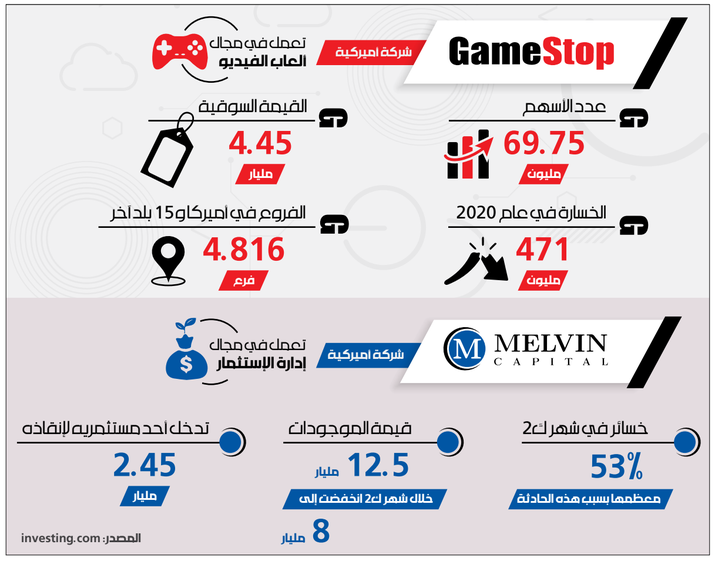

بالأرقام

1900%
هي نسبة الارتفاع في سعر سهم gamestop منذ مطلع شهر كانون الثاني حتى الـ 27 من الشهر نفسه

139.5%
هي نسبة المراهنات على انخفاض سعر سهم gamestop وقف البيع على المكشوف

> صناديق التحوّط خسرت اكثر من 13 مليار دولار بسبب مقامرتها على سعر سهم شركة الالعاب الاميركية

ردود فعل ضدّ صغار المستثمرين

> السبب وراء ما يحصل في السوق المالية هو ان الناس يجلسون في منازلهم ويحصلون على شيكاتهم من الحكومة ويتداولون من دون عملات ومن دون اسعار فائدة. إنها مجرد طريقة لمهاجمة الأثرياء. انا ارى ان هذا الامر غير لائق. علينا جميعا العمل معا والتكاتف. هذه الحادثة لن تنتهي بشكل جيد. سينتهي الامر بشكل سيئ للغاية للناس.
>
> **ليون كوبرمان**
> الرئيس التنفيذي لشركة «اوميغا ادفايزرز»

> تحب وسائل الإعلام تشويه سمعة مديري صناديق التحوّط وكأنهم مصدر كل الشرور في هذا العالم. يحب على كل رواد موقع reddit الضحك عندما يرون مليارديرا يفقد بعضًا من امواله. لكن ماذا عن جذلك. المعلمة المتقاعدة التي تمتلك حساب تقاعد؟ هل من الضحك ان تخسر هي المال؟
>
> **آدم جيليت**
> رئيس مؤسسة Accuracy in media الإعلامية

> السؤال هو هل يفهم المستثمرون الصغار هؤلاء ما يفعلونه؟ هل يمثّل تأثيرهم المتضخّم هذا خطرا على الأسواق؟ هل لدينا مستوى جديد من المخاطر النظامية يتم ضخّها في السوق من قبل الافراد الذين يقومون بالمضاربة بدلاً من الاستثمار الفعلي؟
>
> **سكوت غالاوي**
> استاذ في كلية إدارة الاعمال في جامعة نيويورك

> هذا ليس استثمارا هذا قمار. من الواضح ان هذا مفتعل. إن مزيج تجارة الاسهم بالتجزئة ووسائل التواصل الاجتماعي يؤدّي الى قلب السوق اذا لم يتم التحكّم فيه بشكل كافٍ. إن هذا يقلل من نزاهة السوق ويعرض المستثمرين الافراد للخطر
>
> **ويليام غلفين**
> وزير في ولاية ماستشوسيتس

> على وول ستريت ان تكون قلقة الان. هناك اسئلة واضحة حول ما حدث. وما إذا كانت هذه الاساليب (اي استراتيجية التكتّل التي اتبعها المستثمرون الصغار) مناسبة وتحث على نشاطات غير تقليدية في التداول. بدا المسؤولون بالنظر في النتائج التي قد تنتج عن هذه السلوكيات التي اصبحت ممكنة من خلال التطبيقات الالكترونية.
>
> **جيمي سيلواي**
> مستشار استثماري

> على لجنة الاوراق المالية والبورصات التحدث لمنع المزيد من التلاعب المحتمل بالسوق. وعلى اللجنة ان تحقق في اعمال شراء مستخدمي Reddit للاسهم لتعزيز سعر السهم، وصناديق التحوط التي تبيع الاسهم على المكشوف
>
> **اليزابيث وارن**
> سناتور

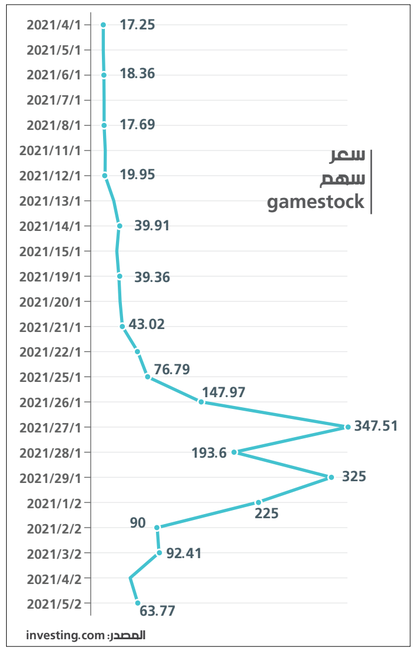

أوقفوا اللعبة، أريد الخروج! *

مايكل روبرتس

«التحوّط» هو وسيلة لتقليل مخاطر عمليات البيع والشراء. فمثلاً، المزارعون الذين ينتظرون اقتراب حصادهم، لا يكونون متأكدين من السعر الذي سيحصلون عليه في السوق: هل سيحصلون على سعر يؤمّن لهم الأرباح والمعيشة للعام المقبل أم أنهم سيعيشون في فقر لسنة مقبلة؟ لتقليل هذه المخاطر، تعرض شركات التحوط (hedge companies) شراء محصول هؤلاء المزارعين بسعر ثابت مقدَّماً، فيضمن المزارع السعر والدخل مهما كان سعر السوق عندما يحين وقت الحصاد. صندوق التحوط يخاطر مقابل احتمال تحقيق الربح، بشراء المحصول مسبقاً بسعر أقل من سعر السوق النهائي. بهذه الطريقة، يمكن أن يخفف «التحوط» من تقلّبات الأسعار التي غالباً ما تكون مرتفعة جداً في قطاعات الزراعة والمعادن.

لكن هذا المفهوم يختلف في الأسواق المالية حيث تلعب هذه الصناديق وعملياتها وظيفة جديدة كلياً. فقد أصبح الأمر بمثابة لعبة وسط مليارات من أموال المدخرات على المحكّ. هذا الأمر حوّل سوق السلع والخدمات إلى كازينو للمراهنات المالية. سابقاً، أوضحتُ ما أطلق عليه ماركس وإنغلز مصطلح «رأس المال الوهمي»، أي أن الأسهم والسندات، وقيمتهما المفترضة لا علاقة لهما بالقيمة الحقيقية للأرباح والأصول الأساسية للشركات. فالتحوّط المالي (في الأسواق المالية) يبتعد عن القيم الحقيقية. صناديق التحوّط لا تشتري وتبيع الأسهم فقط بدلاً من الاستثمار في رأس المال المنتج، بل تراهن على اتجاه أسعارها أيضاً. ففي حالة «البيع على المكشوف» (short selling)، يقترض صندوق التحوّط أسهماً لشركة من مستثمرين آخرين مقابل فائدة محدّدة (مثلاً تُباع الأسهم في السوق بسعر 10 دولارات للسهم)، ثم ينتظر حتى ينخفض السعر إلى 5 دولارات فيشتري مرّة أخرى. ويتم إرجاع الأسهم المقترضة إلى المالك الأصلي فيحقّق صندوق التحوّط أرباحه بهذه الطريقة.

وبدلاً من توظيف عملية التحوّط لخفض تقلّبات الأسعار، تسعى صناديق التحوّط للازدهار عبر زيادة التقلّبات. تدير عمليات الصندوق بالمراهنة وفق توقعات انخفاض الأسعار أو ارتفاعها. غالباً ما يكون «الشراء» لرفع السعر و«البيع» لخفضه. بذلك، يمكن لعمليات «البيع على المكشوف» أن تؤدي إلى إفلاس الشركات، وينعكس ذلك فقداناً للوظائف وهبوطاً في المداخيل.

في عام كوفيد-19 بينما انهار «الاقتصاد الحقيقي»، فإن أولئك الذين لديهم أموال نقدية يبحثون لها عن عائدات مثل المصارف وصناديق التقاعد والمستثمرين الأثرياء، استثمروا بكثافة في الأسواق المالية، عبر التعامل بالأموال المقترضة بمعدلات فائدة قريبة من صفر في المئة. وكبار المستثمرين يضعون الكثير من أموالهم في صناديق التحوّط معتمدين على مديري هذه الصناديق الذين يطلق عليهم صفة «الأشخاص الأذكياء»، لجني الأرباح لهم. لكن في السنة نفسها، كان هناك ملايين الأشخاص الذين يعملون من منازلهم ولديهم مدّخرات لا يمكن إنفاقها بسبب الإغلاق ومنع السفر... الكثيرون تواصلوا على شبكات التواصل مثل Reddit، للمراهنة في سوق الأسهم. هؤلاء هم مستثمرون صغار اندمجوا من أجل بناء بعض القوّة الجماعية لمواجهة المؤسّسات الكبيرة في أوكار المقامرة الخاصة بهم.

ومنذ مطلع السنة الجارية، كانت مجموعة من المتداولين الهواة، الذين ينظّمون أنفسهم على موقع Reddit، يستثمرون في السوق المالية ضد صناديق التحوّط الرئيسية التي راهنت ضد أسهم شركة GameStop من خلال «بيع أسهمها على المكشوف». هذه الشركة الأميركية تعمل في مجال بيع ألعاب الفيديو، وقد عانت بشدّة في عام 2020 إلى درجة أنه كان يتوقع انهيارها، ما دفع صناديق التحوّط إلى التهافت للمراهنة ضد سهمها.

لكن المستثمرين الصغار فعلوا العكس. استخدموا قوّتهم الجماعية لرفع سعر هذا السهم، ما أجبر صناديق التحوّط المدعومة من المصارف والمؤسّسات الكبرى، على إعادة شراء الأسهم بأسعار أعلى مع نفاد وقت رهاناتهم من خلال «البيع على المكشوف»، إذ إن هذه العملية هي عبارة عن عقود ذات مدد زمنية محدّدة. وبذلك تعرّض العديد من الصناديق لخسائر فادحة بلغت قيمتها الإجمالية 13 مليار دولار، حتى أن أحد مستثمري أحد الصناديق ضخّوا 2,75 مليار دولار لإنقاذه.

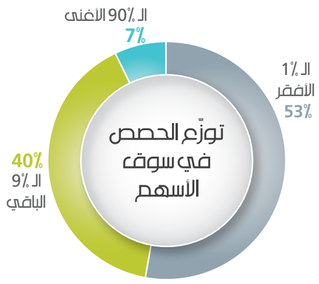

«وول ستريت» غاضبة. كبار المتعاملين فيها يصرخون محرضين المدخرين: لقد «زوّر» صغار المستثمرين السوق، وهم يهدّدون قيمة صناديق معاشات التقاعد الخاصة بكم، ويعرّضون المصارف للخطر...

هذا كلام فارغ، بطبيعة الحال. في الواقع، ما يظهره هذا الأمر هو أن الأسواق المالية «مزوّرة» من قبل كبار المستثمرين. أما الصغار فهم عادةً الذين يتم خداعهم في وكر المقامرة هذا. كما قال ماركس، فإن النظام المالي «يحفّز دوافع الإنتاج الرأسمالي»، أي «الإثراء عن طريق استغلال قوة العمل، في أوضح وأكبر نظام للمقامرة والخداع، وهذا النظام يختصر عدد مستغلي الثروة الاجتماعية».

بالطبع، في نهاية المعركة الحالية ستكون الخسارة من نصيب المستثمر الصغير. لقد طالب ويليام غالفين، وهو وزير في ولاية ماساتشوستس، بورصة نيويورك، بتعليق التداول بسهم GameStop لمدة 30 يوماً، لإتاحة فترة تهدئة. وقال: «هذا ليس استثماراً، هذه مقامرة». بالفعل، يشهد صغار المستثمرين زيادة في الرسوم والقيود المفروضة على تداولاتهم من قِبل الوسطاء وصنّاع السوق (مالكي الكازينو) لردعهم عن التداول. وهناك حديث عند أصحاب القرار يوحي باللجوء إلى «تنظيم» السوق لمنع المستثمرين الصغار من «التكتل» في مواجهة المؤسّسات «الشرعية» في وول ستريت. والنتيجة أن سعر GameStop يتراجع الآن.

> **ما تظهره قصة سهم GameStop هو أن صناديق التقاعد التي يديرها «الأشخاص الأذكياء» هي في الحقيقة سرقة لمدخرات العمال والمطلوب معاشات تقاعدية ممولة من الدولة لا تخضع لتقلّبات اللعبة المالية**

بالنسبة إلى العمال، قد تبدو كل هذه الخدع غير ذات صلة بهم. فإن معظم الأسر العاملة لديها القليل من الأسهم أو أنها لا تملك شيئاً منها على الإطلاق. إذ تملك 10% من الأسر الأغنى ما نسبته 93% من ثروة سوق الأسهم الأميركية، ومن بين هؤلاء 1% يمتلكون 53% من هذه الثروة. أما أفقر 90% فيمتلكون 7% فقط من ثروة هذه السوق. ومع ذلك، فإن معاشات العمال وحسابات التقاعد، إذا كانوا يمتلكونها، فإن استثمارها يتم من مديري صناديق التقاعد الخاصة في الأصول المالية الذين يتقاضون عليها حسم عمولات كبيرة. لذا فإن المدخرات التي تمتلكها الأسر العاملة معرضة لأنشطة المقامرة التي يقوم بها المحتالون في الكازينو المالي - كما أظهر الانهيار المالي العالمي في عامي 2007-2008.

ما تظهره هذه القصة القصيرة لسهم GameStop هو أن صناديق التقاعد الشخصية والمؤسّساتية التي يديرها «الأشخاص الأذكياء»، هي في الحقيقة سرقة لمدخرات العمال. المطلوب هو معاشات تقاعدية ممولّة من الدولة، لا تخضع لتقلّبات اللعبة المالية. وقد تم «حرق» صناديق التحوّط الكبيرة، في المناوشات الأخيرة، من قبل بعض المستثمرين الصغار، وهم يريدون الآن إخراج هؤلاء المستثمرين من اللعبة، فما يجب أن يسعى إليه العمال هو إيقافها تماماً.

* نُشر هذا المقال على مدونة مايكل روبرتس thenextrecession.wordpress.com، في 28 كانون الثاني 2021

كتاب

النفايات في لبنان مثلها مثل الكهرباء. قطاع يسهل الانتفاع والنهب منه عبر تدميره وإهماله. هذه المقارنة يسهل فهمها عند البحث في قنوات التوزيع. في قطاع النفايات، تخلّت البلديات عن لعب دور حاسم في إدارة النفايات وباتت المجالس البلدية تمثّل ملّاكي الأراضي وحلقة وصل بزعماء الطوائف. ما أنتج حصر ملف النفايات بعقد مع شركة واحدة كان يُدفع لها تبعاً لوزن النفايات الإجمالي، أي من دون أي اعتبار للفرز أو للتجفيف. ثم عندما جفّت الدولارات بيد السلطة، انتقل العقد إلى عقود مع شركات مختلفة. في هذه المعركة، تبيّن أن من يسمون أنفسهم «المجتمع المدني» أو «خبراء البيئة» هم جاهلون في إدارة المواجهة، فانبرت السلطة إلى ردم البحر بالنفايات ما يفتح الباب أمام نشاط عقاريّ جديد. يمكن تنظيم هذا القطاع بسهولة وفق معايير واضحة ومحدّدة بعضها تقنيّ يتعلّق بالمعالجة، وبعضها سياسيّ يتعلّق بإعادة صياغة التقسيمات الإدارية ومركزية السلطة والتوجيه الاقتصادي الاستهلاكي...

شربل نحاس في «اقتصاد ودولة للبنان»

النفايات: السلطة تتفوّق على نفسها

تحوّلت إدارة النفايات في لبنان إلى مثال أسطوري. عندما لا تُلقى في الوديان، يتم إلقاؤها في البحر من دون معالجة، وتُقتلع سفوح الجبال لحماية الردميات. مشاريع المحارق يُعاد إطلاقها دورياً من دون إقامة أيّ اعتبار بيئي، ومع شكوك كبيرة بأن تغذيتها سوف تتم عبر استيراد النفايات من الخارج، لأن النفايات المحليّة عضوية في غالبيتها وغير قابلة للاحتراق. تستفيد هذه الأطروحات من المنارة التي ساهم فيها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتي سمحت في عام 2010 باعتماد استراتيجية مزعومة لمعالجة النفايات قوامها «التفكيك الحراري». وفيما وافق مجلس الوزراء، في عام 2015، على اتفاقيات مافياوية، وحتى وهمية، لتصدير النفايات، يرجّح أن تؤدّي الأزمة المالية إلى رحيل العمال الأجانب الذين يجمعون النفايات لأنّ الشركات المولجة بإدارة النفايات لم تدفع أجورهم منذ بضعة أشهر.

كيف وصلنا إلى هنا؟

بداية، هناك معطيان مؤسّسيان:

- تقع مسؤولية إدارة النفايات على عاتق البلديات حصرياً، وقد تولّت هذه المسؤولية قدر المستطاع عبر موظّفيها إلى حين اندلاع الحرب الأهلية.

- تتشارك البلديات، وفقاً لقاعدة منحرفة وإنّما معروفة، في الأموال الناتجة من تحصيل عدد من الضرائب والتي تغذّي «الصندوق البلدي المستقل»، ويُفترض أن توزّعها وزارة الداخلية عليها شهرياً.

في الوقائع، لم تُجرَ انتخابات بلدية بين عامي 1963 و1998. منذ ذلك الحين، وفي ظل غياب تعداد سكاني منذ عام 1932، لم يعد للناخبين أي علاقة بالسكان الفعليّين، وباتت المجالس البلدية مجرّد جمعية تضمن وجهاء البلدة الذي يمثّلون ملاكي الأراضي وحلقة وصل بزعماء الطوائف. فقد ارتفع عدد البلديات بشكل مطّرد إلى 1100 بلدية، غالبيتها لقرى صغيرة وبقدرات تشغيلية هزيلة، ما خلا البلديات المدينية الكبيرة التي تسيطر عليها السلطة السياسية مباشرة.

على هذه القاعدة، وفي ظل نظام يعتبر كلّ الأراضي قابلة للبناء، لا عجب بأن ترفض البلديات إقامة أيّ معمل للفرز أو للمعالجة أو أيّ مطمر في نطاقها، كونها تخفّض قيم الأراضي. ولأنها عاجزة عموماً عن التعامل مع المشكلة، لم تجد أي بلدية مصلحة في المطالبة بالمبالغ المستحقّة لها من الصندوق البلدي المستقل. راح الصندوق يراكم الإيرادات

> في ظلّ نظام يعتبر كلّ الأراضي قابلة للبناء، لا عجب بأن ترفض البلديات إقامة أيّ معمل للفرز أو للمعالجة أو أيّ مطمر في نطاقها

فوضعت الحكومة يدها عليها من دون منازع، وموّلت بأمواله عقداً غير قانوني مع مؤسسات خاصة لمعالجة النفايات (أبرزها شركة سوكلين) كان يُدفع لها تبعاً لوزن النفايات الإجمالي، أي من دون أي اعتبار للفرز أو للتجفيف، فتضخّمت المدفوعات مقابل أن تقوم المؤسسة بنيل رضى مختلف زعماء الطوائف عبر تقديمات شتى لهم.

بعد عام 2015، استُبدلت الشركة بشركات عديدة، كي يتولّى كل زعيم تنظيم أموره في منطقته، لأن أوضاعهم المالية كانت في تراجع. نشأت المشكلة من كون بيروت وضواحيها تُنتج القسم الأكبر من النفايات، أو بشكل أصحّ من الدولارات. كانت النفايات تُرمى لفترة طويلة في وادٍ تابع لقرية هُجّر سكانها بسبب الحرب. فقام أحد الزعماء بإقفال المطمر للضغط على منافسيه كي يحصّل حصّة أكبر من تلك التي توفرها له «منطقته»

فتراكمت أكوام النفايات في الشوارع لأسابيع. حصلت حينها انتفاضة شعبية عارمة تجاه الوقاحة المشهودة، لكنّها فشلت في خلخلة المنظومة السياسية بسبب مكر أرباب تلك المنظومة، وجهل من أسموا أنفسهم «المجتمع المدني» أو «خبراء بيئيين» في إدارة المواجهة. وجدت السلطة حلاً قضى برمي النفايات في البحر وردمه، وفتحت بالتالي مناطق جديدة لأنشطة عقارية أُمِلت في الاستفادة منها.

إجراءات تقنية ومؤسسية

تبدأ إدارة النفايات بإدراك أن النفايات هي واحدة من مراحل دورة المنتجات، ولكنها على عكس دورة المياه ليست دورة طبيعية ولا مغلقة. طالما بقيت الدورة تتضمّن كميات محدودة من المنتجات المصنّعة كانت تعمل بشكل طبيعي، حيث تكفي العوامل الطبيعية لـ«إعادة تدوير» المنتجات الطبيعية أو الزراعية. لكن مع الزيادة الهائلة في المنتجات والمدخلات المصنّعة أصبحت إدارة النفايات «مشكلة». بات فرز النفايات وإعادة تدويرها ضرورة نظراً لحجم الأضرار وطول الزمن الذي تتطلّبه الطبيعة لإعادة دمج المنتجات غير القابلة للامتصاص بشكل طبيعي.

يترتّب على ذلك ضرورة التمييز بين مرتبتين في العمل وهما:

- مرتبة نسمّيها تقنية، تتحسّن يوماً بعد يوم كفاءتها ولا يتمايز حيالها لبنان بأي خصوصية.

- مرتبة مؤسّسية تتصل بالاقتصاد السياسي حيث يشكّل لبنان حالة شاذة. وتجاهل القرائن التقنية الأكثر بداهة لا يتم إلا تحت تأثير هذا «الشذوذ».

على الصعيد التقني، تشمل الإجراءات:

1. التقليل من النفايات الصناعية (التعبئة والتغليف والأكياس البلاستيكية والحاويات البلاستيكية للسوائل، وغيرها) واستبدالها ببدائل قابلة للتحلّل (أكياس ورقية وغيرها)، أو اعتماد أنظمة توزيع لا تتطلّب التعبئة (شبكة مياه الشرب)، أو كميات أقل من عبوات التغليف (إعادة الزجاجات الفارغة). يجمع هذا الإجراء بين التدخّلات الإلزامية عند إنتاج النفايات والتدخلات المحفّزة عند الاستهلاك.
2. فصل أعلى نسبة ممكنة من النفايات وفقاً لعملية معالجتها (النفايات الزراعية والمعادن والزجاج والبلاستيك والنفايات السامة) عن طريق الفرز الذي يُمكن إجراؤه في المصدر (بطريقة إلزامية للشركات ومحفّزة للأسر) أو في مرافق الفرز بعد الجمع.
3. معالجة كل فئة من فئات النفايات بالطرق المناسبة: التسبيخ، إعادة التدوير في الإنتاج، التحلّل الكيميائي أو الحراري، العزل، وغيرها، وفقاً للطريقة الأفضل التي تجمع بين أحدث ما توصّلت إليه التكنولوجيا والاعتبارات البيئية والكلفة.
4. التخلّص من المخلّفات بالطرق المناسبة: بالنسبة إلى المواد الخطرة تتم معالجتها من خلال إبطال تفاعلاتها الكيميائية أو الفيزيائية. أما العوادم فتُستخدم لاستصلاح المواقع الطبيعية المشوّهة (المقالع على وجه الخصوص، أو الردميات للإنشاءات العامة وغيرها)، وفي المواقع التي يسمح بها المخطط الشامل 43 لترتيب الأراضي اللبنانية بناء على البيانات الجيولوجية والعمرانية.

على الصعيد المؤسسي تتضمّن الإجراءات:

1. توضيح مسؤوليات السلطات المركزية، وليس صلاحياتها (وزارة البيئة من حيث المعايير والضوابط، وزارة المالية من حيث الحوافز أو الروادع الضريبية) والمحلية (البلديات من حيث التنفيذ وتقديم الخدمات). وهو ما يجعل هذه الهيئات مسؤولة ضمن الإطار السياسي الذي تعمل فيه.
2. إعادة صياغة التقسيمات الإدارية لتكون البلديات قادرة على تحمّل مسؤولياتها بشكل فعّال والتفاوض مع القطاع الخاص والبلديات المجاورة والإدارة المركزية، وهو ما سيقلّل عددها بشكل كبير.
3. إعادة صياغة صفة المقيم والناخب بحيث يكون المستفيدون من الخدمات أو الذين يعانون منها، والذين يدفعون الرسوم، هم من يعيّنون أو ينتخبون المولجين بالإدارة، وذلك من خلال التعداد المنتظم للسكان.
4. تنظيم صلاحية الأراضي في لبنان، وفق أطر تجمع بين النهج المعياري (النطاق الوطني الذي يسمح بمراعاة التجهيزات الهيكلية للمجال، طبيعة التربة، التراث، المخاطر الطبيعية وغيرها) والنهج التعاقدي (اشتراط الصلاحية للبناء بتوفير التجهيزات والخدمة، وبالتالي تخفيض الريع العقاري واستعادة المالية العامة للريوع التي تنتج عن توسّع العمران).